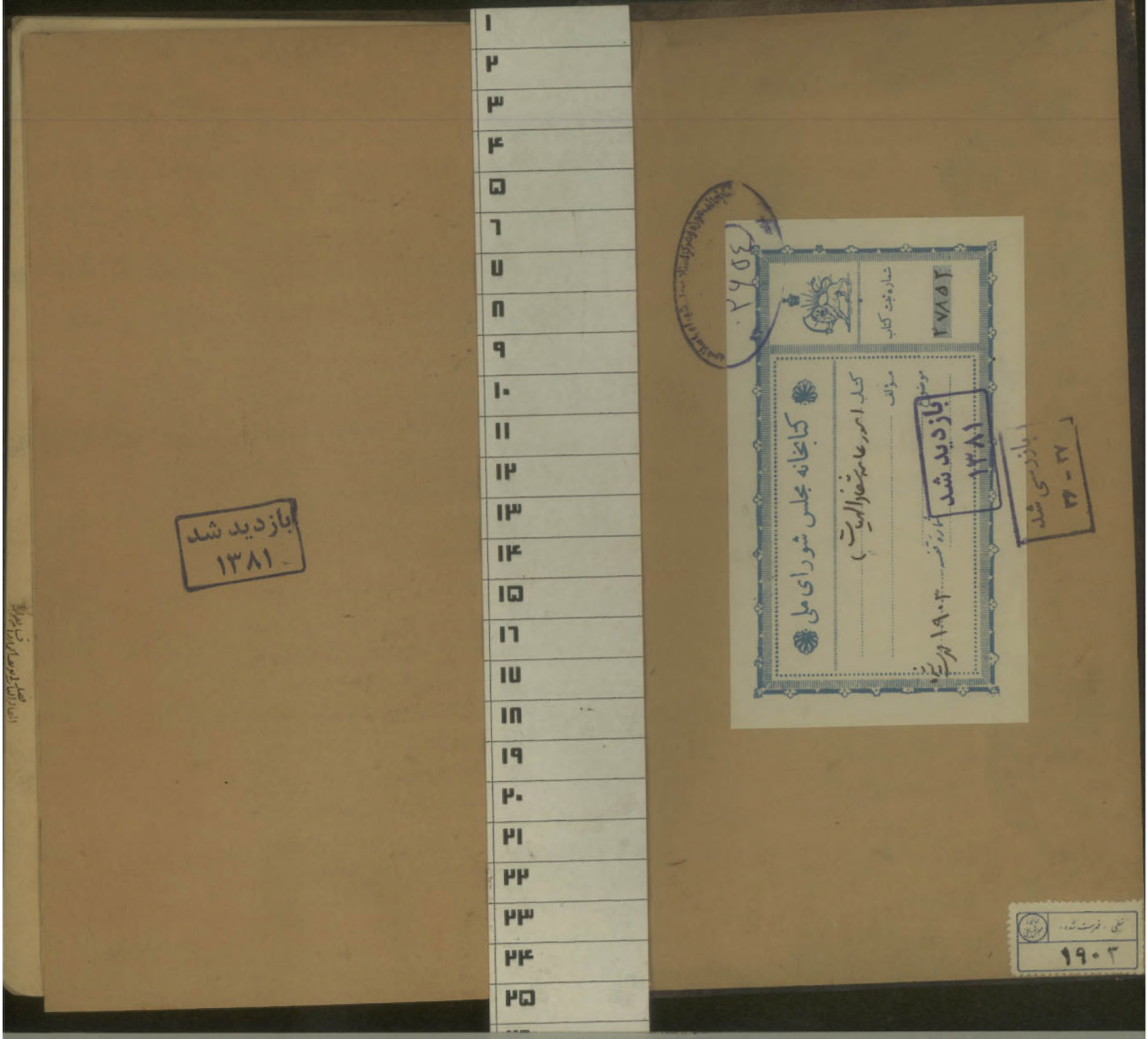
کتابخانه مجلس شورای ملی
کمیسیون امور عامه (شعرا و ادبا)
شماره ثبت کتاب
۲۷۸۵۲
مؤلف
مترجم
شماره ثبت ۱۹۰۳ در سنه
بازدید شد
۱۳۸۱
بازدید شد
۱۳۸۱
بازدیدی شد
۲۷ - ۴۵
۲۷۵۴
نقلی - فهرست شده
۱۹۰۳

الاولی لانه العلم باول الامور فی الوجود وهو العله الاولی واول الامور
فی العموم وهو الوجود والوحدة وهو ایضا الحکمة التی هی افضل
علم بافضل معلوم فانها افضل علم ای الیقین بافضل معلوم ای بالله
وبالاسباب مرتبة وهو ایضا معرفة الاسباب القصوی للکل وهو ایضا
للمعرفة بالنفس وله حد العلم الالهی الذی هو ان علم بالامور المفارقة
فی الحد والوجود اذ الموجود اما موجود مادی وغیر فلیس شیء منها
کما اتضح الامتقدم الوجود علی المادة وغیر متعلق الوجود بوجود ما وابحث
فی هذا العلم عما لا یتقدم المادة فانما یبحث فیه من معنی ذلک المعنی
غیر محتاج الوجود الی المادة بل الامر المبحوث عنها فیه سر اقسام اربعة
فبعضها بریء عن المادة وعلایق المادة اصلا وبعضها مخالط المادة
ولکن مخالط السبب المقوم المتقدم لیس المادة بمقوم له وبعضها
قد یوجد فی المادة وقد لا یوجد فی مادة مثل العلیة والوحدة فیکون
الذی لها بالشرکة بالجهة ان لا یکون مفتقرة الحمل الی وجود المادة
والمشترک بهذه الجهة ایضا فرانها غیر صادیة الوجود غیر مستفاد الوجود
من المادة وبعضها امور مادیة کالحرکة والسکون ولکن لیس البحث
عنها فی هذا العلم حالها فی المادة بل کون الوجود اذ لها واذ احد هذه الاقسام
مع الاسم الاعم اشترکت فان کون البحث عنها هو من جهة معنی غیر قائم
الوجود بالمادة وکما ان العلوم الریاضیة قد کان یوضع فیها ما هو متحد بالمادة
لکن کون النظر فی البحث علیه کان من جهة معنی غیر متحد بالمادة وکان لا یخرج متعلق
ما یبحث فیه بالمادة عن ان یکون البحث ریاضیا کذلک ههنا الحال فقد ظهر ولاح
ان الغرض فی هذا العلم اشرف هو وهذا العلم یترک الجدل والسوفسطیة ویرجع

مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۶
کتابخانه

ويخالفها ويخالف كل واحد منها من وجه اما مشاركتها فلان ما يبحث
عنه في هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئي ويتكلم فيه الجدلي والخطابي
واما المخالف فلان العلوم الاول من حيث هو فلسوف اول
لا يتكلم في سائر العلوم الجزئية وذينك يتكلمان واما عن لغة الجدل
فخاصة فيما يقوة لان الكلام الجدلي يفيد الظن لا اليقين كما علمت
في صناعة الخط وانما يخالفها لسوء مقصد فيها لا رداءة في ذلك لان
هذا يريد الحق لنفسه وذلك يريد ان يغلب به انه حكيم يقول الحق
وان لم يكن حكيما **فصل** في منفعة هذا العلم وسعة رتبته واما منفعة هذا العلم
فيجب ان يكون قد وقفت في العلوم التي تقبل هذا على الفرق بين المنفعة
وبين الخير وهو ان الفرق بين الضار وبين الشر ما هو وان المنفعة المنسوب
الموصل بذاته الى الخير والمنفعة هي المعنى الذي يوصل به الى الخير وقد تقرر
هذا فقد علمت ان العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهو تحصيل كمال النفس
الانسانية بالفعل هيئة ايا السعادة الاخروية ولكنه اذا نظر في رؤس
من الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجها الى هذا المعنى بل الى معونة بعضها
في بعض حتى يكون منفعة علم ما هو معنى موصل منه الى تحقيق علم اخر غيره واذا
كانت المنفعة بهذا المعنى فتدقيق قول لا مطلقا وقد يقول بخصوصا فالمط
فهو ان يكون النافع موصلا الى تحقق علم اخر كيف كان واما المخصص
فان يكون موصلا الى ما هو اجل منه وهو كالغاية له اذ هو لاجله بغير انعكاس
فاذا اخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة واذا اخذنا
المنفعة بالوجه المخصص كان هذا العلم اجل من ان ينفع في غيره بل سائر
العلوم ينفع به بل اذ قسمنا المنفعة المطلقة الى اقسامها كانت
لكتاب

ثلثة اقسام قسم يكون الموصل منه موصلا الى معنى اجل منه وقسم يكون
الموصل منه موصلا الى معنى مساو له وقسم يكون الموصل منه موصلا الى معنى
دونه وهو ان يفيد في الحال دون ذاته وهذا اذا طلب له اسم خاص كان
الاولى به الافاضة والافادة والعناية والرياسة او شيء مما يشبه هذا واذا اطلقت
الالفاظ الصالحة في هذا الباب عنى عليه والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة
واما الافادة التي تحصيل من الاشرف في الاخس فليس يشبه الخدمة وانت
تعلم ان الخادم ينفع المخدوم والمخدوم ايضا ينفع الخادم اعني ان المنفعة
اذا اخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة وجهها الخاص نوعا اخر منفعة
هذا العلم الذي نبتدا وجهها هو افادته اليقين بمبادي العلوم الجزئية
والتحقيق لهيئة الامور المشتركة فيها وان لم يكن مبادي فهو اذن منفعة الرئيس
للمؤنس والمخدوم للخادم اذ نسبة هذا العلم الى العلوم الجزئية نسبة الشر
الذي هو مقدم معرفته في هذا العلم الى الاشياء المقصودة معرفتها في
تلك العلوم وكما ان ذاك مبدأ لوجود تلك فكذلك العلم به مبدأ لتحقق
العلم بتلك واما مرتبة اما العلم فهو ان يتعلم بعد العلوم الطبيعية
والرياضية اما الطبيعية فلان كثيرا من الامور المسلمة في هذا انما يتبين في العلم
الطبيعي مثل الكون والفساد والتغير والزمان والمكان وتعلق كل متحرك
بمحرك وانتهاء المحركات الى محرك اول وغير ذلك واما الرياضية فلان الغرض
الاقصى في هذا العلم وهو معرفة تدبير الباري تعالى ومعرفة الملائكة
الروحانية وطبقاتها ومعرفة النظام في ترتيب الافلاك ليس لمكن ان
يتوصل اليها الا بعلم الهيئة وعلم الهيئة لا يتوصل اليه الا بعلم الحساب والهندسة
واما الموسيقي وجزئيات الخلقيات والرياضيات والسياسات فهي توابع

غير ضروريه في هذا العلم الا ان لسايل ان يسال فيقول انه اذا كانت المبادي
في علم الطبيعه والتعاليم انما يبرهن في هذا العلم وكانت مسايل العلمين
يتبرهن بالمبادي وكانت مسايل ذينك العلمين يصير مبادي لهذا
العلم كان ذلك برهانا دوريا ويصير احد الامرين برهانا لنفي نفسه والذي
يجب ان يقال في حل هذه الشبهه هو ما قد قيل وشرح ذلك في كتاب
البرهان وورانور دمنه معيار الكفايه في هذا الموضع فنقول ان المبدا
للعلم ليس انما يكون مبدا لان جميع المسايل سينتهي براهينها اليه بالفعل او
بالقوة بل ربما كان المبدا ماخوذا في براهين بعض المسايل ثم قد يجوز ان يكون
في العلم مسايل براهينها لا تستعمل وضعا البته بل انما تستعمل المقدمات
التي للبرهان عليها على انه انما يكون مبدا العلم مبدا بالحقيقة اذا كان يفيد
افادة اليقين الكتب من العلم واما اذا كان ليس يفيد العلم فانما يليق به مبدا
العلم على نحو آخر وبالحري ان يليق به مبدا على حد مائق للبحث مبدا من
جهة ان البحث بما هو بحث يفيد الوجود فقط فقد ارتفع ان الشك فان المبدا
الطبيعي يجوز ان يكون برهانيا في نفسه ويجوز ان يكون برهانيا في الفلسفة الاولى
بما ليس يتبين به فيما بعد لكن انما يتبين به فيها مسايل اخرى حريكون
ما هو مقدم في العلم الاعلى لانتاج ذلك المبدا لا يعترض لمن يباشره في
ذلك المبدا بل لمقدمه اخرى وقد يجوز ان يكون العلم الطبيعي و
الرياضي افادا برهانا ان ولم يفدا فيه برهان اللم ثم يفيد هذا العلم
فيه برهان لم وخصوصا في العلل العامه البعيده فقد اتضح انه اما ان يكون
ما هو مبدا بوجه ما لهذا العلم من المسايل في العلوم الطبيعيه ليس بما هو
من مبادي بين في هذا العلم بل من مبادي بينه بنفسها واما ان يكون برهانا

من مبادي من مسايل هذا العلم لكن ليس يعوز فيصير مبادي لتلك المسايل
بعينها بل لمسايل اخرى واما ان يكون المبادي للامور من هذا العلم ليست
على وجود ما يراد ان يبين في هذا العلم ليست ومعلوم ان الامر اذا كان على
هذا الوجه لم يكن بيان دور البته حتى يكون بيانا يرجع الى اخذ الشي في بيان
نفسه ويجب ان يعلم ان في نفس الامور طريقا الى ان يكون الغرض
من هذا العلم تحصيل مبدا لاحد علوم اخر فانه سيتضح لك فيما بعد اشارة الى
ان لنا سبيلا الى اثبات المبدا الاولى لا من طريق الاستدلال من الامور
المحسوسة بل من طريق مقدمات كليه عقليه توجب للوجود مبدا واجب الوجود
وتمنع ان يكون متغيرا او متكثرا في جهة ويوجب ان يكون هو مبدا الكل وان يكون الكل
يجب منه على ترتيب الكل لكنا اجزنا نفسنا الاقوى على سلوك ذلك الطريق
البرهاني الذي هو سلوك من المبادي الى التوالي ومن العلة الى المعلول الا في بعض
جمل مراتب الموجودات فنهمد دون التفصيل فانه من حق هذا العلم في نفسه ان يكون
مقدما على العلوم كلها الا انه من جهتنا يتاخر عن العلوم كلها فقد لكلفنا على
مرتبة هذا العلم من جملة العلوم واما اسم هذا العلم فهو انه فيما بعد الطبيعة ومعنى
بالطبيعة لا القوة التي هي مبدا الحركة والسكون بل جملة الشي الحادث عن المادة ذات
الجسمانية وتلك القوة والاعراض فقد قيل انه قد يقع طبيعة لجرم الطبيعي الذي
له الطبيعة والجرم الطبيعي هو الجرم المحسوس بما له من الخواص والاعراض ومعنى
ما بعد الطبيعة بعديته بالقياس الينا فانا اول ما نشاهد هذا الوجود ونتعرف
من احواله شاهد هذا الوجود الطبيعي واما الذي سيحق ان يسمى به هذا العلم اذا
اعتبر بذاته فهو ان يقال له علم ما قبل الطبيعة لان الامور المبحوث عنها في هذا
العلم هي بالذات او بالعموم قبل الطبيعة ولكنه لقايل ان يقول ان الامور التي

المحض ينظر فيها في الحساب والهندسة هي ايضا قبل الطبيعة وخصوصا العدد
فانه لا تعلق لوجوده بالطبيعة البتة لانه قد يوجد ايضا لا في الطبيعة فيجب ان يكون
علم الحساب والهندسة علما بعد الطبيعة والذي يجب ان نحقق في هذا التشكيك
هو انه اما الهندسة فانما كان النظر فيه ههنا انما هو في الخطوط والسطوح والمجسمات فمعلوم
ان موضوعه غير مفارق للطبيعة في العوام فان اعراض الاجرام له اولى بذلك وما كان
موضوعه المقدار المطلق فيوجد فيه المقدار المطلق على ما ستعلم اية نسبة اتفقت
المطلق ودلك ليس المقدار بما هو مبدء الطبيعيات وصورة بل بما هو مقدار وعرض مقدار
في شرحنا للمطلقات والطبيعيات الفرق بين المقدار الذي هو بعد الهيولى مطلقا وبين
المقدار الذي هو كم فان اسم المقدار يقع عليهما بالاشتراك فاذا كان كذلك فليس
موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المعلوم للجسم الطبيعي بل المقدار المعقول على الخط
والسطح والجسم وهذا هو المستعد للانقسام الخاص وانما العدد فانه بريء منه كما سنبين
في هذا النظر ان يكون علم العدد هو من علم ما بعد الطبيعة الا ان يكون علم ما بعد الطبيعة
انما يعني به شيئا آخر وهو علم ما هو مباين بين كل الوجوه للطبيعة فيكون قد تمم
بهذا العلم اشرف ما فيه كما يسمى بهذا العلم بالعلم الالهي ايضا لان المعرفة بالله
هو غاية هذا العلم وكثيرا ما يسمى الاشياء من جهة المعنى الاشرف والجزء الاشرف
والجزء الذي هو كالغاية فيكون كان هذا العلم هو العلم الذي كماله واشرف اجزائه
ومقصوده الاول هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه اذ كانت التسمية
موضوعة بازاء هذا المعنى لا يكون يعلم العدد مشاركة في معنى هذا الاسم فهذا
هذا لكن البيان المحقق لكون علم الحساب خارجا عن علم ما بعد الطبيعة هو ان يظهر
لك ان موضوعه ليس هو العدد من كل وجه فان العدد قد يوجد في الامور المادية
وقد يوجد في الامور الطبيعية وقد يفرض له وضع في الوهم مجردا عن مادة هو

عارض له وان كان لا يمكن ان يكون العدد موجودا الا عارضا لشيء في الوجود فان
من العدد وجوده شيء الامور المفارقة وامتنع ان يكون موضوعا لاي نسبة اتفقت
من الزيادة والنقصان بل انما ثبت على ما هو عليه فقط بل انما يجوز ان يوضع بحيث
يكون قابلا لاي زيادة اتفقت ولاي نسبة اتفقت اذا كان في هيولى الاجسام
الذي هو بالقوة كل نحو من العددات او كان قرر التوهم في الحالين جميعا هو غير
مفارق للطبيعة فان علم الحساب من حيث ينظر في العدد انما ينظر فيه وقد حصل له
الاعتبار الذي انما يكون له عند كونه في الطبيعة ويشبه ان يكون اول نظره فيه
وهو في الوهم ويكون انما هو في الوهم بهذه الصفة لانه وسم له ما خوذ عن احوال
الطبيعة لها ان تجتمع وتفترق وتجد وتنقسم فالحساب ليس ينظر في ذات العدد
ولا ينظر في عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا بل في عوارضه من حيث يضيف كل
يقبل اشيء اليه وهو حيث مادي او وهمي اي ينسب الى المادة واما النظر في ذات
العدد وفي ما يعرض له من حيث لا تعلق بالمادة ولا نسبة اليها فهو لهذا العلم

فصل في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم فينبغي لنا في هذه الصناعة ان نعرف

حال نسبة الشيء والموجود الى المقولات وحال العدم وحال الوجوب في الوجود اي
الوجود الضروري وشرائطه وحال الامكان وحقيقته وهو بعينه النظر في القوة
والفعل وان ينظر في حال الذي بالذات والذي بالعرض في الحق والباطل
وفي حال الجوهر وكم اقسام هو لانه ليس يكتاح الموجود في ان يكون جوهرا الى
يصير طبيعيا او تعليميا فان ههنا جوهرا سر خارجة عنها فيجب ان يعرف حال الجوهر
الذي هو كالهيولى وروحه كيف هو وهل هو مفارق او غير مفارق وسنفق النوع
او مختلف وما ينسب الى الصورة وان الجوهر الصوري كيف هو وهل هو ايضا
مفارق او لا وما حال المركب وكيف حال كل واحد منها عند الحد والكيف

عارض

مناسبة ما بين الحدود والحدودات وبيان مقابل الجوهر منها وما العرض وما صنافه
وكيف الحدود والى كم تنتهي بها الاعراض وستعرف حال ما تتوارد عليه الاعراض
وما امكن فيه ان يطلق انه جوهر وليس بجوهر فتبين عرضيته وتعرف ما انت الجوهر
كلها بعضها فيد بعض فراجع الوجود بحسب التقدم والتاخر وتعرف كذلك حال الاعراض
وتبين في هذا الموضع ان تعرف حال الكلي والجزئي وكيف وجود
الطبايع الكلية وهل لها وجود مفارق في الاعيان الخارجية وكيف وجودها في
النفوس وهل لها وجود مفارق للاعيان والنفوس وهنالك تتعرف حال الجنس
والنوع وما يجري مجراهما والان الموجود لا يحتاج في كونه علة او معلولا الى ان يكون
طبيعيا او تعليميا او غير ذلك فبالحري ان تتبع ذلك بالكلام في العلل والمبادي
واحوالها وانها كيف ينبغي ان يكون الحال بينها وبين المعلولات وفي تعريف
الفرقان بين المبدا الفاعل وبين غيره وان نتكلم في الفعل والانفعال وفي
تعريف الفرقان بين الصورة وبين الغاية واثبات كل واحد منهما وانتهائها في
كل طبقة نذهب الى علة اولى وتنبيه الكلام في البدو والابتداء ثم الكلام في
التقدم والتاخر والحدوث واصناف ذلك وانواعه وخصوصية كل نوع منه
وما يكون متقدما في الطبيعة ومتقدما عند العقل وخصوص الاشياء المتقدمة عند
العقل وجه مخالطته من انكر بها ما كان غير بعيد من الاشياء اي مشهور مخالف
للحق نقضناه فهذه وما يجري مجراها لواحق الوجود بما هو موجود لكن الواحد يساوق
الموجود فيلزمنا ان ننظر ايضا في الواحد واذ ننظر في الواحد وجب ان
ننظر في الكثير ونعرف التقابل بينهما وهنالك يجب ان ننظر في العدد وما يجري
الى الموجودات وما يشبه الكم المتصل الذي يدل بوجه ما على الموجودات
ونعد الاراء الباطلة كلها فيه ونعرف انه ليس شيء

من ذلك مفارقا ولا مبدا للموجودات وتمثل العوارض التي هي عوارض للكميات
والاعداد المتصلة مثل الاستقامة وغيرها ومن توابع الواحد الشبه والمساوي
والموافق والجنس والمشاكل والمماثل والمخالف وهو موجب ان نتكلم في كل واحد
هذه ومقابلاتها لانها نسب يلتئم مثل غير الشبيه وغير المساوي وغير
الجنس وغير الموافق وغير المشاكل او الغير بالجملة والمخالف والتقابل الذي فيها
والتضاد بالحقيقة وبالجملة ثم بعد ذلك ننتقل الى مبادي الموجودات فنثبت
المبدا الاول وانه واحد حق في غاية الجلالة ونعرف انه من كم وجه واحد
ومن كم وجه حق وانه كيف يعلم كل شيء وكيف هو قادر على كل شيء ومعنى ان يعلم
وانه يقدر وانه جواد وانه خير مسلم اي خير محض معشوق لذاته وهو الذي يحق
وعنده الجمال الحق ونقض ما قيل وظن فيه من الاراء المضادة للحق ثم نتبين كيف
نسبة الى الموجودات بعده وما اولى الاشياء التي يوجد عنه ثم كيف تترتب
عنه الموجودات مبتدءا من الجواهر الملكية العقلية ثم الجواهر الملكية النفسانية ثم
الجواهر الفلكية السماوية ثم هذه العناصر ثم المكونات عنها ثم الانسان وكيف
يعود الى اشياء اليه وكيف هو مبدا لها فاعلي وكيف هو مبدا لها كمالي وماذا
يكون حال النفس الانسانية اذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة و
اي مرتبة تكون مرسومة وجودها ونتمثل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ووجوب
طاعتها وانها واجبة من عند الله تعالى وعلى الاخلاق والاحوال التي يحتاج
اليها النفوس الانسانية مع الحكمة فيها ان يكون له السعادة الاخروية وتعرف
اصناف السعادات فاذا بلغنا هذا المبلغ فحسن كتابنا هذا والله المستعان
على ذلك **فصل** في الدلالة على الموجود والشيء واقدمهما الاول بما يكون
فيه تنبيه على الغرض فنقول ان الموجود والشيء والضروري معانيها ترتسم في

افاده صدوان تقول ان الحقيقة شئ الا ان يغير ما شئ تتوجود كانك قلت ان حقيقة
كذا حصة موجودة واما اذا قلت حصة الشئ ما وحقيقة ب شئ آخر فانا يصح هذا و
افاد لانك تضيف شيئا الى شئ آخر مخصوص فيخالف لذلك الشئ الآخر
كما اذا قلت ان حقيقة الحصة وحقيقة ب حقيقة اخرى ولولا هذا الاضمار والاقتران
جميع العالم نفس فالشئ يريد به هذا المعنى ولا يفارق لزوم معنى الموجود اياه البتة
بل معنى الموجود يلزمه دايما انه يكون اما موجودا في الاعيان او موجودا في الوهم
والعقل فان لم يكن كذا لم يكن شيئا واما يقول ان الشئ هو الذي يخبر عنه وحق عليه
يقع مع هذا ان الشئ هو قد يكون معدوما على اطلاق التركيب ان ينظر فيه فان
عنى بالمعدوم المعدوم في الاعيان جاز ان يكون كذلك فيجوز ان يكون الشئ
ثابتا في الذهن معدوما في الاعيان الا شيا الى رجيه وان عنى غير ذلك كان باطلا
ولم يكن عنه خبر البتة ولا كان معلوما الا على انه متصور في النفس فقط فاما ان
يكون متصورا في النفس صورة تشير الى شئ غير خارج فكلا اما الخبر فلان الخبر
يكون دايما عن شئ متحقق في الذهن والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالايجاب واذا
اخبر عنه بالسلب ايضا فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن لان قولنا سوالخ
اشارة والاشارة الى المعدوم الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن
ثم كيف يوجب على المعدوم شئ ومعنى قولنا ان المعدوم كذا معناه ان
وصف كذا حاصل للمعدوم ولا فرق بين الحاصل والموجود فيكون كما قلنا
ان هذا الوصف موجود للمعدوم بل نقول انه ليخ ما يوصف به المعدوم
ويحمل عليه اما ان يكون موجودا حاصلا للمعدوم او لا يكون موجودا حاصلا له
فان كان موجودا حاصلا للمعدوم فليخ اما ان يكون غير موجود او
معدوما فان كان موجودا فيكون المعدوم صفة موجودة اذا كانت الصفة

موجودة

موجودة فالموصوف بها موجود لا محالة فالمعدوم موجود وهذا لخ وان كانت
معدومة الصفة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا شئ فان لا يكون موجودا في نفسه
يستحيل ان يكون موجودا شئ فقد يكون الشئ موجودا في نفسه ولا يكون موجودا
لشئ آخر فاما ان لم يكن الصفة موجودة للمعدوم فهو نفي الصفة عن المعدوم فان
ان لم يكن هذا هو النفي للصفة عن المعدوم فاذا نفينا الصفة عن المعدوم كان يقابل
هذا فكان وجود الصفة لا هذا كله باطل واما نقول انا نتصور المعدوم فلان المعدوم
يحصل في النفس فقط ولم يشر فيه الى خارج كان المعدوم يحصل في النفس فقط والتصور
غير المتصور عنه فانا عاجزون عن طلوع هذا العلوم وقوع نسبة او صفة الى خارج
غالبة له هذا معلوم عنده وعند العقوم الذين يرون هذا الا ان نقر جملة بما يخبره ويعلم اذا
لاشتغالها في العدم ومن شأن من يقف على ذلك فليرجع الى ما بدؤا به من
انا ويعلم العلي الاشتغال بها واما وقع اولئك فيها وقعوا فيه
بسبب جهلهم بان الاخبار انما يكون عن شئ ان لها وجودا في النفس وان كانت
معدومة ويكثر عن الاخبار عنها ان لها نسبة ما الى الاعيان مثلا ان قلت ان
القيامة تكون قامت القيامة وقامت تكون والى في النفس على القيام
الى في النفس بان هذا المعنى انما يصح في زمن آخر معقول ايضا وهو معقول
ان يوصف معنى ثالث معقول الموجود على هذا القياس الامر
في الماضي فتبين ان المخبر عنه لابد ان يكون موجودا وجودا ما في النفس والاخبار
بالحقيقة هو عن الموجود في النفس وبالعرض عن الموجود في الخارج وقد لاح الآن
ان الشر جاز ان يخالف المفهوم للوجود في الحاصل وان نهايع وذلك مثلا زمان والشر
انه قد بلغنا ان لوما قد يقولون ان الحاصل يكون حاصلا وليس بموجود وقد
يكون صفة الشر ليس شيئا لا موجودا ولا معدوما وان الذي ربما يدل على غير ما يدل عليه

الشئ فهو الا يسبو امن جملة الممتنعين فاذا اخذوا بالتمييز بين هذه الالفاظ حيث
مفهوماتها انكشفوا فنقول اولا ان انه وان لم يكن الوجود كما عرفت حيث الا تقول
بالثبوت وعلى الاول فانه معنى يستقيم ان يشير اليه بذلك التقدم والتاخير واول ما يكون
يكون للمهية التي هي الجوهر لم يكن لما بعده واذا هو معنى واحد على التخيير والتقدير
فيلزمه عوارض كثيرة كما قدمنا قبل ولذلك يكون لم علم واحد تتكثر به كما ان
لجميع ما هو معلوم علما واحدا وقد تعسر علينا ان نعرف حال الواجب والممكن
والممتنع بالتعريف المحصل بل بوجه العلامة وجميع ما قيل في تعريف هذه مما
يلتفت عليه الاولين قد يكاد يعتقد دورا وذلك لانهم علموا ما لك فتفنون
اللفظ اذا اراد وان يجدوا الممكن اخذوا في حده الضروري اما الى ولا بد
لهم غير ذلك واذا اراد وان يجدوا الضروري اخذوا في حده اما المحدود
وما الممكن وما اليه واذا اراد وان يجدوا اليه اخذوا في حده اما الممكن
واما الضروري مثلا اذا حدوا الممكن قالوا هو الذي غير الضروري واذا المعدوم
قرر على الذي ليس وجوده فرأى مدققة فرض من المستقبل يمكن ان يصح ان الصاحبوا
الى ان يجدوا الضروري قالوا اما ما به الذي لا يمكن ان يفرض معدوما واما الذي
اذا فرض كذلك فهو عليه كان محالا فقد اخذوا الممكن تارة في حده واليه
اخرى اما الممكن فقد كانوا اخذوا قبل في حده اما الضروري واليه ثم اليه اذا
اراد وان يجدوه اخذوا في حده اما الضروري بان يقولوا ان اليه هو ضروري
العدم واما الممكن بان يقولوا هو الذي لا يمكن ان يوجد او لفظ اخر يدنو
مدلوله من ذلك ما يوهم ان الممتنع هو الذي لا يمكن ان يوجد وهو الذي
يجب ان لا يمكن والواجب هو الذي يمتنع وعلى ان لا يمكن ما وليس يمكن
ان لا يمكن والممكن هو الذي ليس يمتنع ان يمكن ولا يمكن او الذي

ليس

ليس بواجب ان يكون ان لا يكون وهو كله كما تراه دورا ظاهرا وما كشف الحال
في ذلك فقد مر لك في القول عليها على ان اولى هذه الثلثة في ان يتصوروا ويتكلموا
وذلك لان الواجب يدل على ما كد الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود
يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه ما بالوجود ومن تفهمنا هذه الاشياء يصح لك
بطلان قول من يقول ان المعدوم يعاد لانه اول شئ يخبر عنه بالوجود وذلك
ان المعدوم اذا اعيد يجب ان يكون بينه وبين ما هو مثله لو وجد بدا فرق
فان كان مثله انما ليس هو لانه ليس الذي كان عدم وفي حال العدم كان
هذا غير ذلك فقد صار المعدوم موجودا على النحو الذي اومانا اليه فيما سلف
انفا وعلى ان المعدوم اذا اعيد احتج ان يعاد بجميع الخواص التي كان بها
ما هو من جواهره وقته واذا اعيد وقته كان المعدوم غير معاد لان المعاد هو الذي
يوجد في وقت ثان فان كان المعدوم يجوز اعادته واعادة جملة المعدومات
التي كانت معه والوقت اما شئ له حقيقة وجود وعدم او صفة موجود لغرض من
الاغراض على ما عرف من مذاهبهم جاز ان يعود الوقت والاحوال فلا يكون
وقت ووقت فلا يكون عود على ان العقل يدفع هذا دفعا لا يحتاج فيه الى
بيان وكل طريق فيه فهو خشن وجه عن طريق التعليم **فصل** في ابتداء القول
في الواجب الوجود والممكن الوجود ان الواجب الوجود لا علة له وان الممكن
الوجود معلول فان الواجب الوجود غير مكافي لغيره في الوجود لا يتعلق بغيره
فيه ويعود الى ما كنا فيه فنقول ان الكل واحد من الواجب الوجود والممكن خواص
فنقول ان الامور التي يدخل في الوجود ويحتمل في العقل ان تنقسم الى قسمين
فيكون منها اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وظهر انه لا يمتنع اليضا وجوده والا
لم يدخل قسم الوجود وهذا الذي هو في خير الامكان ويكون منها ما اذا اعتبر بذاته وجب وهو الذي نقول له

اعلم ان ما نعلم ان وجوده في غير موضوعه

لا يكون ان ص

ان الواجب الوجود بذاته لا حد له وان امكن الوجود بذاته له حد وان الواجب الوجود
بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وان الواجب الوجود يكون وجوده مكافيا
لوجود آخر فيكون وجود كل واحد منهما مساويا للآخر في وجوب الوجود وقد بان
وان الواجب الوجود لا يجوز ان يكون وجوده عن كثره البته فان الواجب الوجود
لا يجوز ان يكون الجهة التي له مشتركا فيها بوجه من الوجوه حتى يلزم من تصحيحنا
ذلك ان يكون واجب الوجود غير مضاف ولا متغير ولا متكثر ولا مشارك
في وجوده الذي يخصه اما ان الواجب الوجود لا علة له فظاهر لانه ان كان لواجب الوجود علة
في وجوده كان وجوده بها وكل ما وجوده بشيء اذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له وجود
وكل ما اذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له وجود فليس واجب الوجود بذاته فيبين
انه لو كان لواجب الوجود بذاته علة فوجوده لم يكن واجب الوجود بذاته فقد ظهر ان
واجب الوجود لا علة له وظهر من ذلك انه لا يجوز ان يكون شيء واجب الوجود
بذاته وواجب الوجود بغيره لانه ان كان يجب وجوده لغيره فلا يجوز ان يوجد
دون غيره وكلما لا يجوز ان يوجد دون غيره فيستحيل وجوده واجبا بذاته ولو
وجب بذاته لحصل له تاثير لا يجاب الغير في وجوده فالذي يؤثر غيره في
وجوده فلا يكون واجبا وجوده في ذاته وايضا ان كل ما هو ممكن الوجود
باعتبار ذاته فوجوده وعدمه كلاهما بعلة لانه اذا وجد فقد حصل له الوجود
متميزا عن العدم فاذا عدم حصل له العدم متميزا عن الوجود فلا يخلو اما ان
يكون كل واحد من الامرين يحصل له عن غيره او لا عن غيره فان كان
عن غيره فالغير هو العلة وان كان لا يحصل عن غيره ومن البين ان
كل ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بامر جاز بخيره وكذلك في العدم وذلك
لان هذا التخصيص اما ان يكون فيه مهية الامر او مهية لا يكون فيه مهية فان

كان

كان يكون مهية لاي الامرين كان حتى يكون حاصلا فيكون ذلك الامر واجبا بالمهية
لذاته وقد فرض غير واجب هذا خلف وان كان لا يكون فيه وجود مهية بل امر مضاف الى
وجود ذاتها فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو علة قد علمت بما
فانا نصير احد الامرين واجبا لا لذاته بل لعلة اما المعنى الوجودي بفعله اي علة
وجوده واما المعنى العدمي فبفعله اي عدم العلة المعنى الوجودي على ما علمت فنقول
انه يجب ان نصير واجبا بالعلة وبالقياس اليها فانه ان لم يكن واجبا كان عند
وجود العلة وبالقياس اليها ممكنا ايضا فكان يجوز ان يوجد وان لا يوجد غير متخصص
باحد الامرين وهذا يحتاج من راسه الى وجود شيء ثالث يتعين له به الوجود او العدم
او العدم عن الوجود فعند وجود العدد فيكون ذلك علة اخرى وينادي الكلام الى
غير النهاية واذا تنادى الى غير النهاية لم يكن مع ذلك قد تخصص له وجود فلا يكون قد
حصل له وجود وهذا خلف لانه ذاهب الى غير النهاية في العلل فان هذا الموضع
بعد مشكوك في احالته بل لانه لم يوجد بعد بتخصص به وقد فرض موجودا فقد صح
ان كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد مالم يجب بالقياس الى علة فنقول لا يجوز ان
يكون واجب الوجود مكافيا لواجب في وجود شيء آخر حتى يكون هذا موجودا مع
ذلك وذلك موجود مع هذا وليس احدهما علة للآخر بل هما متكافيان في امر لزم
الوجود لانه لا يخلو اذا اعتبر ذات احدهما بذاته دون الآخر اما ان يكون واجبا
بذاته او لا يكون واجبا بذاته فان كان واجبا بذاته فلا يخلو اما ان يكون له وجوب ايضا
باعتباره مع الثاني فيكون الثاني واجب الوجود بذاته وواجب الوجود لا صل فيه غير
وهذا خلف كما قد مضى وان لا يكون له وجوب بالآخر فلا يجب ان يتبع وجوده وجود الآخر
ويلزم بل لا يكون لوجوده علاقة بالآخر حتى يكون تابعا لوجوده اذا وجد الآخر هذا واما
ان لم يكن واجبا بذاته يجب ان يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود وباعتباره

لكن ٢ الوجود

ان ليس

فصل في ان واجب الوجود بذاته

الغاية

لم لا يجوز ان يكون واجب الوجود بذاته يلزم الدور
في غير المقوم وما يلزم من وجوده بطلانه فتامل
وجوده اعني بذاته بما لا يلزم الدور والتسلسل انتهى

فيكون كل ما هو واجب الوجود لغيره ليس غيره وان كان كونه واجب
الوجود غير كونه موجودا فتقارن واجب الوجود لماهيته امكان ان يكون لوجوده
اما العلة وسبب وموجب غيره فان كان لذاته لزم ان يجب وجوب الوجود
فيكون كل ما هو واجب الوجود واجبا لغيره وان كان لعلة وسبب وموجب
غيره فلكونه واجبا لغيره سببا لخصوصية وجوده المنوع سبب لهو معه فاكون
الوجود واحدا بالكل ليس كما كون نكث حاصل لواحد بالعدد وليس كالتحاق نكث
نوع بل نحو مشترك احمر لفظ ووجوده غير مشترك فيه وسنزيد هذا ايضا بيانا في
مواضع اخر في هذه الخواص التي نبين بها ان واجب الوجود واما الممكن الوجود
فنقتبس من ذلك خاصة وهو انه يكون بضرورة الى شيء يجعله بالفعل موجودا
وكل ما هو ممكن الوجود انما هو كذلك بالقياس الى ذاته فكل واحد ذلك وجوده
وجوده بغيره وذلك لان عرض لها وانما ان يكون واجب الوجود لغيره
ليس وجوبا على وقت دون وقت فهذا يمكن ان يكون ارادة متقدمة
بالزمان وجودة كالسنة الحجة والذي يمكن وجوده بغيره وانما هو ايضا غير سبب
لكنه لان الذي له ماهية بارادة غير الذي ليس من غيره وهو ما حصل
لهويته بها تميزا في الوجود فهذا ذلك لا شيء غير واجب الوجود بحري من
مذهب ما بالقوة او الامكان بالاعتبار نفسه وهو الحرف وعسى ان

تركيبي لي بيان الحق والصدق والذب عن اول الاوايل

في المقدمات الحقة نفهم منه الوجود في الاعيان مطلقا ونفهم منه الوجود
الدائم ونفهم منه حال المقوم العقد الذي يدل على حال غير النفي الخارج
اذا كان مطابقا لنفسه فهذا اول حق وهذا الصدق ويكون الواجب
الوجود وهو الذي ليس امكان الوجود حق بغيره بل نفسه على اسوء

الواجب الوجود الموجد باطل في نفسه واما الحق من قبل المطابقة فهو
كالصادق الامانة صادق فيما واجب باعتبار نسبته الى الامر الحق بالاعتبار
نسبة الامر الى واجب الاقاويل ان يكون ما كان بصدقه ايانا واجبا من
ذلك ما كان صدقه اولى بالسبب لعلة اول على الاقاويل الصادقة التي
ينتهي اليه كل شيء بالتحليل حتى انه يكون موجودا بالقوة او بالفعل فيكون شيء
اربعين بيانا مبادئ في كتاب البرهان موجبة لاربعة وعشرين الاكتساب والسبب
وهذه الخاصة ليست من عوارض التي الا من عوارض الموجود بما هو موجود
موصوف كل موجود والسوفسطائي اذا انكر هذا فليس يتكلم الا بلسانه
معاندا او يكون قد عرض له سبب في شيء فسد عليه عقده فيما طرأ فقصر
لعقله جرى عليه مثلا لانه لما كون حصل له حال التناقض وصار ابطل من
تبكيت السوفسطائي وجعله التحير بدا انما معنى كل حال على الفيلسوف
ويكون لما هو قريب من الملحدة والاشك ان ذلك الملحد قد يكون خيرا
من القياس الذي يلزم مقتضاه الا انه لا يكون في نفسه قياسا يلزم
مقتضاه ولكن يكون قياسا بالقياس الى ذلك لان القياس الذي
يلزم مقتضاه على وجهين قياس في نفسه وهو الذي يكون مقدماته صحيحة
في نفسه وعرف عند العقلاء من النتيجة ويكون تاليفا منتجا وقياس
كذلك بالقياس وهو ان يكون حال المقدمات كذلك عند المخاطب
سليم النفس وان لم يكن صادقا وان كان صادقا لم يكن يعرف من النتيجة
التي يريد ما فيؤلف عليه تاليف صحيح مطبوع عنده وبالجملة فقد يكون
القياس اذا استلف مقدماته لزم منه شيء ليكون ذلك قياسا

الانسان وكل ما هو معلوم من الحاقه فيلزم من هذا ان يكون كل شر
وان يكون لا شئ من الاشياء بخير وان لا يكون للكلام معلوم ثم انه
اما ان يكون هذا الكل لفظ واحد حكم كل ما دل عليه باللفظ او يكون لفظ
الاشياء اسماء كثيرة وبعضها مجازا وايضا فان كان هذا الذي يكل عنه عرض
ان لا نخاطب ولا نكلم على استعمله وايضا ان كان في بعض الاشياء
قد تتميز الموجبة من السالبة وفي بعضها لا تتميز فحينئذ يكون الذي عليه
بالانسان فيما يدل عليه بالانسان وحيث لا يتميز مثلا كالابيض الذي
ابيض يكون هذا لفظا واحدا فيكون كل شئ هو لا ابيض هو ابيض وكل خبر
هو ابيض فهو لا ابيض فالانسان اذا كان له معلوم متميز فان كان بعض
هو ابيض لا ابيض الذي هو لا ابيض واحد الانسان كذلك فيعرض
احد شيئين اما ان يكون الانسان والانسان غير متميزين فهذا امتناع قد
يتبين هذا الغير المستتر عند من عرف ان الايجاب والسلب لا يجتمعان
ولا يصدقان معا وكذلك ايضا قد تبين ان انها لا يرتفعان ولا يكذبان
معا فانه اذا كذبا معا في شئ كان ذلك الشئ ليس بانسان مثلا ليس
ابيض بلا انسان فيكون قد اجتمع الشئ الذي هو الانسان وسالبه
الذي هو لا انسان وقد بينه على بطلانه فهذه الاشياء وما شبهها
مما لا يحتاج ان يطول فيه وكيل الشبه المتقاربة من قياسات الخبر يجب
ان نهديه واما المتعنت فينبغي ان يكلف شيئ من النار فان النار والا فانا قد
وان لم نحرقها او الوجع واللاوجع واحد وان جميع الطعام والشراب
او الاكل والمشرب وتركهما واحد وهذا المبدأ صاحبه من يكذبه هو اول
مبادي البراهين وعلى الفيلسوف الاول ان يذب عنه ومبادي البراهين

ينفع في البراهين والبراهين ينفع في معرفة الاعراض الذاتية لموضوعاتها
لكن معرفة جوهر الموضوعات التي كان فيما سلف يعرف بالحد فقط فقط قيام

يلزم الفيلسوف ههنا ان يحمله فيكون لهذا العلم الواحد ان يتكلم
في الامرين جميعا لكن قد تشكل على هذا انه ان تكلم فيها على سبيل الجوهرية
والصور هو ذلك الذي يتكلم فيه صاحب العلم الكلي او ان يتكلم فيها في
التصديق صار الكلام فيها مرتبا فنقول ان هذه التي كانت موضوعات
في علوم اخر يصير عوارض من هذا العلم لانها احوال يعرض للوجود اقسام
له فيكون بالابحاث عليها علم اخر بحث عليه ههنا وايضا ولم يلتفت
الى علم اخر وقسم موضوع هذا العلم نضيف الى جوهر وعوارض يكون خاصة
له فتكون ذلك الجوهر الذي هو موضوع هذا العلم او الجوهر مطلقا ليس
موضوع هذا العلم بل قسما من موضوعه فيكون ذلك بجوهر ما خاصة
موضوعه الذي هو الموجود ان صار ذلك دون غيره خاصة للموجود
ان يقارنه او يكون هو ان الموجود طبيعة شيء ما على كل شيء كان ذلك
الجوهر او غيره فانه ليس لانه موجود هو جوهر او جوهر ما او موضوع ما
بالفعل قبل هذا فيما سلف وبحثه فليس البحث عن مبادي القضية
والحد هو هذا او لا هو ولا البحث عن مبادي البرهان برهانا صير يصير

في تعريف

الجوهر والذات يقول كل ما تعقل امر الوجود للشيء فيكون بالذات
مثل وجود الانسان انسانا وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد ابيض او
التي لا عرض لها كجنبة الان انك واقف على الوجود الذي بالذات
فاعلم السلام الموجودات بالذات هو الجوهر وذلك لان الموجود على

من خارج عن الطبيعة والجوهر فاما ان يكون سببا يقوم به الطبيعة والجوهر
بالفعل كالصورة للمادة والمحل للعرض او سببا ان يقوم به فان كان
سببا لا يقوم به فاما ان يكون من حيث الطبيعة والجوهر ان يكون جزءا للشيء
عن افتراق الفرق عن التمام فيكون هذه الطبيعة والجوهر جسما
تعليميا قابلا للانقسام والانقسام يقسم السبب من خارج وهذا قد يكون
فيما نحن بسبيله واما ان كان ذلك السبب يقوم به كل واحد من الاجزاء
اما تقوما واتحادا في طبيعته وماهيته واما تقوما في وجوده بالفعل فيدخل
في ماهيته ويختلف فيه فيفرض الى الكمين وهذه الاجسام المحدودة
وهولاء لا يقولون به وبانبات ان طبيعة الجسمية التي لها لا يكون مستندة
على ذلك انما يستحيل عليها ذلك من حيث صورة جوهرها ونحن لا نمنع
ذلك ونجوز ان يقارن الجسمية شيء يكمل ذلك الجسم قابلا لوقوع
القسمة والاتصال بغيره وهذا قولنا في العنصر والذي يحيل الجسمية
عنها هو ان يكون طبيعة الجسم رافع ذلك لا هي طبيعة السبب فنقول ان
هذه تحقق ان الجسم من حيث هي جسمية غير قابلة للانقسام فان كل
طبيع الجسمية ان يقبل العدد غير جائز ان صورة الجسم والابعاد
قائمة في شيء واحد ذلك ان هذه الابعاد هي الاتصالات الثلاثة او شيء
يعرض للاتصال على ما سيحقق ليس الامر يعرض لها الا الاتصال فان
الابعاد اسم لبعض الكميات المتصلة لا لاشيا اخر يعرض لها الاتصال
والشيء الذي هو الاتصال نفسه او المتصل انه يستحيل امر يبقى هو بعينه
وقد يبطل الاتصال بحل الاتصال بعدا او اتصال يبطل ذلك البعد
فصل بعدان فسادان وكذلك اذا حدث اتصال اخر بالمعنى الذي

هو الفصل

هو الفصل يعرض له ذلك اما في موضع اخر فقد حدث بعد اخر وبطل كل واحد
منهما كان من قد حدث في الاجسام الذي هو موضع لهذا الاتصال والانفصال
واما عرض الاتصال من المقادير المحدودة والمتصل فان الجسم من حيث هو جسم
او صورة الجسمية هو شيء بالفعل ومن حيث هو مستعد الى ان يستحيل
هو بالقوة ولا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا بالفعل من حيث هو بالفعل
شيئا اخر فيكون القوة الهيولى من حيث هي بالفعل صورة الجسم يقارن
شيئا اخر غير الذي هو صورة فيكون الجسم جوهرا مركبا من شيء هو القوة ومن شيء
هو الفعل فالذي له الفعل هو الصورة والذي له القوة هي مادة
هو الهيولى ولسايل ان يسأل ويقول ما الهيولى التي هي مركبة ذلك منها في
نفسها هيولى هو بالفعل وهي مستعدة ايضا فنقول ان جوهر الهيولى و
كونها بالفعل هيولى ليس شيئا اخر الا انه جوهر مستعد لكذا والجوهر بالذي
له ليس يجعله بالفعل شيئا من الاشياء بل بعد الان يكون بالفعل
شيئا بالصورة وليس معنى جوهر شيء الا انه امر ليس في موضوع فان
معنا هو انه جوهر وهو انه ليس في موضوع هو سلب وانما ليس يلزم
منه ان يكون شيئا معينا بالفعل لان هذا هو الصورة والصير الشيء بالفعل شيئا
بالامر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصل يستعد لكل شيء فصورة ما
يظن له حتى انه مستعد قابل فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى تكون بها
بالفعل وحقيقة اخرى تكون بها بالقوة الا ان يظن عليه بعد من جانب
فصير ذلك بالفعل وكون في نفسها وايضا روحه وذاته بالقوة
وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى جزئي العين كنسبة
البسيط الى ما هو جنس وفصل ونسبة المركب الى ما هو هيولى او

الى الكل

الصورة تفتقران من وجه الى الصورة الجسمية من حيث هو صورة جسمية
لما حصل مما ذكرنا ان الطبيعة صورة الجسم التي تخصها من حيث هو صورة جسمية
لا تختلف فانها طبيعة واحدة بسيطة ليس يجوز ان يقع الفصول عليها
على ما هي جسم فان وضع الفصول يكون امورا تضاف اليها من خارج
ويكون لها الصور التي للصور المفارقة فلا تكون بحكمها امورا حكم الفصول
بالقياس بل هي امور الجسم اذا اضافت جسمية فحسب فتكون بالجملة
ان جزء حارة وذلك بارد او جزء والطبيعة فذلك وذلك ان الطبيعة التي
ليس هو الكمال الاول الذي ليس هو في نفسه منقسما بالقوة ولا بالفعل
خطا او سطحا او جسما كالعدد الذي ليس هو شيئا لانه لم يقع تحت
اثنين او ثلاثة او اربعة فما فوق ذلك بل يضاف بان يضاف اليه شيء من جنسه
ويكون بالطبيعة الكمال الاول بالعدد الذي هو طبيعة ما يقال
يضاف اليها طبيعة حتى يقع تحت اثنين او ثلاثة او اربعة فما فوق ذلك
ليس على الاضافة ويخصص بها والطول يضاف الى المقدار الذي يحمل عليه
ويخصص بها واما منها فما دام يكون كذلك بل الجسم اذا اضيف اليه صورة
جسمية لم يكن تلك الصورة التي تقتضي انفصال الجسم بالقوة منها
جسما بل يكون الجسم احدها مختصا في نفسه مستغنيا عنها
بالجسم التي كالصورة لا التي كالجنس وقد عرفت الفرق بينهما
في كتاب البرهان وسيأتيك هنا ايضاح ايهما اذا اعلمت ذلك
قد تحققت فيما بين لك الفرق بينهما فان كان المقدار يحوز ان
يكون انواعه تختلف بامور اضافية ذاتها والمقدار المطلق لا يكون
الا في ذاته شيئا منها وذلك لان العدد المطلق لا يختص بالعدد

منقسما الا ان يكون خطا او سطحا فاذا اختص خطا او سطحا جاز ان يلحق في ذاته
ان ينقسم بفصل يوجب انقسام الطبيعة المقدارية خطا وسطحا وما اشبه
التي يشتمل فيها على ما هو طبيعة منقسم بالقوة ولا يقبل ان يقع فيها شيء من فصول
حتى لو توهمنا انه لم ينضم الى الجسمية معنى بل كانت جسمية لم يكن ان يكون
منقسما في نفسها الا بالقوة وانقسال الخط فكذلك اذا شاع مع الانقسال
شيئا آخر فليس يمنع الانقسال نفسه لانه ليس لنا الا ما قلنا عليه وقوله
بل يمنع الجسمي بين ان الانقسال لا يوجد بالفعل وحده فليس ان
لا يوجد الشيء بالفعل موجودا هو ان لا يتصل طبيعة فان الباقي والسواد
كل شيء منها متصل الطبيعة معنى مخصصا ثم تخصيصه الذي في ذاته ثم
لا يجوز ان يوجد بالفعل الا في مادة وامر المقدار مطلقا فسبيل ان تحصل
طبيعة منقسمة اليها الا ان تحصل بالضرورة خطا او سطحا على سبيل ما تصير
جائزا ان يوجد فلان المقدار يجوز ان يوجد مقدارا لم يعين كونه خطا او
سطحا على سبيل ان ذلك لا يوجد الا موجودا بالفعل ان كان
متصل الذات فان هو الجسم كما ان الجسم صورا انها وجدت ما ان
التي لها تو جد بها فيها هي جسمية فحسب فلا زيادة والمقدار لا تصور انه
وجدت بالاسباب التي لها ان يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط
فلا بد له وفي الصدارة من ان يحتاج الى فصول حتى يوجد بها متصلا وذلك
الفصول اذا قيلت له لا يوجد الا ان يصير كالصورة الجسمية
يكون المقدار المخالف مقداريا في امر يرجع الى ذاته واما الصورة الجسمية
حتى هي جسمية على طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ولا
الا في الفرق المحرر صورة جسمية بفصل ما اضيف الى الجسمية

وما يحقها انما يحققها على ما شئ فرض عن طبيعتها فلا يجوز ان يكون
جسمية لحت جاعلي مادة جسمية غير محتاجة الى المادة والموضوع الجاعل
لا يفيد ما عن الحاجة الى المادة لو جود من الوجوه لان الحاجة الى المادة انما
يكون للجسم والكل في مادة لا اصل في مادة والجسم من حيث هي جسمية
لا من حيث هي جسم بيوناني حق فضلا ان الاجسام مخلوقة من مادة
وصورة في ان المادة والجسمانية لا تنفك عن الصورة والقول الثاني
باطل والمادة الجسمانية يستحيل ان يوجد بالفعل مجردة عن الصورة وما
يوضح ذلك بسرعة ما بيان ان كل موجود يوجد فيه شئ بالفعل فهو
قائم وليس استعداد القبول شئ حتى فذلك الوجود مركب من مادة
الصورة وقابلية والقابلية غير مركب من مادة وصورة وايضا انها ان قامت
الصورة بالجسم فلا يخلو اما ان يكون لها وضع وحيز في الوجود الذي لموضوع او
لا يكون ان كان لها وضع وحيز وكان ممكنا ان ينقسم لم تكن مقدارات
مقدار وقد فرض لا مقدار ان لم يكن ان ينقسم وان لم يكن وضع لم تكن
نقطة ويمكن ان يشير اليها حقيقة لا يجوز ان تكون مفردة بالذات بنفسها على
ما علمت في مواضع واما ان كان هذا الجوهر لا وضع ولا اليه اشارة
بل هو كالجوهر العقلي لم يقبل ابدا ان يكون فيه البعد المتصل بسببه وقد
ذكرنا ان حركة مقدار ما وكل مقدار فهو على الاتصال فان حصل في المقدار وقد حصل
لا محالة مع تقدره في حيز فرضي فيكون قد صار ذا المقدار مختلفا
بجهاته وان لم يكن حيزا ولا به من حيز فقد صار ذا المقدار حيث انتهى
اليه فيكون لا محالة قد صار في حيز وهو في الحيز الذي هو فيه فيكون ذلك
الجوهر متحيزا الا ان يشاء ان لا يكون متحيزا وقد فرض غير متحيز هذا

المقدار

هذا خلف والاحجاز ان يكون متحيزا قد حصل له الوضع مع قبول المقدار لان
المقدار وان قاد والمتحيز هو في حيز كون المقدار حاصلا به لان حيزه لم يكن
به الا في حيز مخصوص من الاحياز المختلفة المختصة فيكون حيزه لا حيزه وهذا
محال او يكون في كل حيز يكون له لا يختص بجهته وهذا ايضا محال
ظهور الاكثر في توسط سيولي حدوده فقد تحرك ثم حصل في الصورة ذلك المدة
فقد كان ان كان يصير فيها ولم يكن في حيز لا يكون ان يحصل المدة في كل حيز
مع القوة غير طبيعي للمدة فان المدة لا يجاد شئ غلا لكل حيز لنوعه لا
يجاد اولى به من حيز دون حيز ولا يكون ان يوجد الا في حيز مخصوص
ولا مخصص لها من الاحوال اذ ليست الا اقتران صورة بمادة وذلك
مشترك الاحتمال للحصول في اي جهة كان من جهات الطبيعي اجزاء
الارض وقد علمت ان مثل هذا الحصول في جهة من الحيز انما يكون بها
يكون بسبب وتوجه بالقرب منه بقبول مستحصل ذلك القرب الى جهة
الى ذلك المكان بعينه بالوجوب المستقيم او المدار في الابتداء اليه ثم
وذلك القرب او توجه فيتقوم نفس ذلك مخصص وقد اتضح لك
الكلام في ما اذا يصير الى الشئ المدة لا كيف بعد التجريد ثم ليس صورة المدة
بجهة الا ان يكون لها مع التجريد مناسبة مع ملك الجهة لذلك المتناسب
لا نفس كونها سيولي الا ترى ان كتابة الصورة ثابتة مخصصة بها
وذلك المناسبة وضع ما وكذلك ان كان قبول المقدار بكماله للمادة
بل على اسناطوس على ان كل ما من شأنه ان يحيط فله جهات وكل له
جهات فهو ذو وضع فليكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز وليس لا وضع
ولا حيز له وهذا خلف والذي اوجب هذا كله فرضنا انه يقارن الصورة

من يكون رفع احدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات بل يكون الرفع
حتى يكون رفعا لا رفع عن ان يكون مع رفع فلا رفعا يوجب لرفع ان
كان والا عدما وقد عرفت الفرق بين الوجهين فقد ظهر ان الشيء الذي
رفعه علة لرفع شيء آخر به علة عند ما ان لك هذا الشيء في حد ذاته
التفصيل وسيرد عليك ايضا حاق على ما تعهده واما الان فقد علمت منه ان
فقد ما ان يبقى الشيء رفعه علة لرفع شيء وبين ان يبقى لا بد من ان يكون
مع رفعه رفع شيء فان كان ليس رفع احدهما بين الشيئين المذكورين علة
لرفع الآخر بل لا بد من ان يكون مع ارتفاع الآخر فلا يخلو اما ان يكون
رفع المرفوع منهما يوجب رفع شيء ثالث غيرهما او يجب عن رفع شيء ثالث
حتى نراه ورفعه عرض لذلك الشيء لم يكن رفع هذا او ذاك يكون شيء من ذلك
فان لم يكن بل كان ليس رفع هذا الا رفع ذاك وذلك مع هذا من غير سبب
ثالث غير ما يتعلق بكل واحد منهما متعلق في الوجود بالفعل بل بالقوة اما ان
يكون ذلك لما بينهما فيكون مضافا وقد بان ان ذلك مضافة واما ان
يكون في وجوده وجوب رفع شيء هذا يكون واجب الوجود بالقوة يكون في ماهيته
يمكن الوجود ولكنه يصير لغيره واجب الوجود فلا يخلو اما ان يصير واجب الوجود
بذلك الآخر فقد بينا هذا وجب ان يصير واجب الوجود هو وجود صاحب هذا
الامر او ارتفاعه في الفعل بشيء ثالث ويكون ذلك الشيء الثالث من حيث
هو علة بالفعل لوجوب وجود احدهما او لرفع رفع احدهما او لرفع كونه علة لامر
فيكون هذان الامران متقدمان برفع شيء ثالث وقد فرضنا ليس كذلك هذا خلف
وقد بقي علينا ان نبقي ان كل واحد من الامرين فان كان رفع احدهما
رفع شيء ثالث حتى يكونا معا معلولا لذلك فنظر كيف يمكن ان يكون ذات

كل واحد منهما متعلق بصاحبه ذات الآخر فانه لا يمكن ان يكون كل واحد
منهما يجب وجوده من العلة بوساطة صاحبه لكون كل واحد منهما معلولا
للعلة بوجوب وجود صاحبه وهذا خلف فقد بان ان هذا مستحيل فيما
سلف من اقاويلنا واما ان يكون احدهما بعينه اقرب الى هذا الذي
فيصير هو العلة الوسطة والثاني هو المعلول ويكون الحق هو القسم الثاني
الذي قلنا ان العلة وجزءها علة فيكون بهما احدهما واحد والآخر معلولا
واما ان يكون ان رفع احدهما يوجب رفع ثالث يجب عنه رفع الثاني
فقد صار احدهما علة العلة وعلة العلة علة والامر يقرر في حد ذاته
ان يكون احدهما معلولا للآخر جاز فلنظر الان ايهما ينبغي ان يكون
العلة منهما فانا ما الماهية فلا يجوز ان تكون هي العلة لوجود الصورة واما الا
فان المادة انما هي مادة لان لها قوة القبول والاستعداد والمستعد
بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد له ولو كان سببا لوجب
ان يوجد ذلك دائما من غير استعداد دائما فانه من المستحيل
ان يكون ذات الشيء سببا للشيء بالفعل وهو بعد بالقوة بل يجب ان يكون
ذات قد صار بالفعل ثم صار سببا للشيء آخر سواء كان هذا التقدم
بالزمان او بالذات وفي اذا لم يكن ثابتا موجودا الا وهو سبب للثاني
والان يقوم بالثاني بالفعل وذلك يكون متقدما بالذات وسواء
كان ما هو سبب له يفارق ذاته او يكون مفارقا فانه يجوز ان يكون بعض
اسباب وجود الشيء انما يكون عند وجود شيء يكون مضافا لذاته او بعض
اسباب وجود الشيء انما يكون عند وجود شيء مباين لذاته فان العقل
لا يمتنع عن تجويزه ثم الجنس يوجب وجود النوعين جميعا فان

٢٠٨ فان كانت المادة سببا للصورة وجب ان يكون لها مادة بالفعل
قبل من الصورة وقد منعنا هذا منعا بينا او على ان ذاتها تكون
ان يوجد الا ملتبسة بالصورة بل على ان ذاته تستحيل وجودا بان يكون
ليس منفصلا البتة عن الصورة وبين الاوليين فرق اما الاول فانه اذا كانت
المادة هي العلة القريبة للصورة والمادة لا تختلف بها في ذاتها وانما يلزم
عن الشيء الذي لا اختلاف فيه البتة فكانت يجب ان يكون الصور التي
لا اختلاف فيها فان كان اختلافها انما هو كاختلاف من احوال المادة
فيكون تلك الامور هي الصورة الاولى في المادة وقد بينا الكلام عند ما
كان عند وجود الصورة تحتاج المادة وحتى تستعد المادة ليس
في المادة حتى لتكون المادة وحدها العلة القريبة بين المادة وحتى حسب فيكون
تلك التي الاخيرة المادة او اجتماعهما حصل صورة ما تحتاج
المادة وان كان شيء غير تلك الاخيرة اجتمع مع المادة حصلت صورة
غير تلك الصورة المعينة فيكون المادة في الحقيقة لها قبول الصورة
واما خاصية كل صورة فانما تكون غير تلك العلل وانما تكون كل صورة هي
هي بحاجتها فتكون عند وجود كل صورة هي التي تخرج ولا تكون المادة
في تلك الخاصية جميع اذا كانت تلك الصورة موجودة وجودا بتلك
الخاصية فيكون الاصبع في جسميته وجود كل صورة الا انها لا بد
منها في ان يوجد الصورة فيها وهذه خاصية العلة القابلية لذلك
الفعل فقط فقد بطل ان يكون المادة علة الصورة بوجه من الوجوه
فقد بقي ان يكون الصورة هي التي هي بها يجب وجود المادة فلنقل
يمكن ان يكون وحدها هي التي بها يجب وجود المادة فنقول اما الصورة

ا خلاف فيه

التي لا يفارقها مادتها فذلك جائز واما الصورة التي يفارق المادة
وتبقى المادة موجودة بصورة اخرى فلا يجوز ذلك فيها وذلك لان
هذه الصورة لو كانت وحدها التي بها علة لكانت المادة بعدم بعدمها
ويكون للصورة التي تفارق مادة اخرى يوجد فيها ولكان يكون تلك
المادة حادثة وكل ما يحتاج لحالي مادة اخرى فيجب اذن ان يكون علة
وجود المادة بستقبل مع الصورة حتى يكون المادة انما تبقى بعد وجود تلك
ذلك الشيء لكن يستحيل ان يكون فيضانه عنه بلا صورة البتة لان بانعدام
الامر بهما جميعا فيكون تعلق المادة في وجودها بذلك الشيء بصورة كيف
كانت يبعده فيها فلا تعدم بعدم الصورة اذا الصورة لا يفارقها
الا الصورة اخرى يفعل مع العلة التي منها ابتداء وجود المادة ما كان يفعله
الصورة الاولى فيها ان هذا الثاني لشبه تلك الاولى في ان صورة يشاركه
في اضطرار من على اقامة هذه المادة وبما انه يجعل المادة بالفعل جوهرا
غير الجوهر الذي يفعله الاولى وكثير من الامور الموجودة انما تتم بوجود
شيئين فان الاضافة والمقارنة انما تحصل من سبب مضيف ومن كيفية
لا يعينها بجعل الجسم السخيم قابلا لان يفيد فيه الشعاع ولا يعكس
ثم يكون تلك الكيفية يتم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي يتم
كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا نبخس فيما لفظنا به من نعت
الشعاع وانعكاسه بعد ذلك بالغرض بصير الابعد فانه ان تأملت ان
تجد لهذه اشتداد موافقة والا يعسر ان لا تجد ايضا مثالا له
ليس يجب ان يكون الكل شيء مثالا ولقائل ان يقول انه ان كان
تعلق المادة بذلك الشيء والصورة فيكون مجموعهما كالعلة واذا

ولكن

تعلقت الصورة بالجوهر الذي هو المادة فوجب ان يطلق قولنا ليس
تعلق المادة بذلك الشيء بالصورة من حيث الصورة صورة هي النوع
بل من حيث هي صورة وهو الجوهر ليس يعلل البتة فانه يكون اذا ذلك
الشيء والصورة من حيث هي صورة موجودا فيكون لو لم يكن ذلك الشيء لم
يكن المادة ولو لم يكن الصورة من حيث هي صورة لم يكن المادة ولو علت
الصورة الاولى لما يجب عقب الثاني لكان يكون ذلك الشيء المفارق
واحدا ولا يكون الشيء الذي هو الصورة من حيث هو صورة فكان يستحيل
ان يحيل عن ذلك الشيء وجود المادة اذ هو واحد فلا شركيب الا بالقوة
ولكن لقائل ان يقول ان يجوز ذلك العلة الصورة وليس واحدا بالعدد
المثل جميع المادة فانها واحدة بالعدد فنقول انا لا نمنع ان يكون الواحد بالمعنى
العام يستحفظ وجوده بوجود الواحد بالعدد كما ذلك
فان الواحد بالنوع يستحفظ بواحد بالصورة وهو الواحد بالعدد وبهذا كذلك
الشيء يوجب المادة ولا يجب انها بالواحد اذ هو بمقارنة انها كانت واحدا
بالشيء يستعد بعد فالصورة من حيث هي صورة لا يفارق المادة والصورة

يفارق المادة ولا يجوز ان يزول عن جهتها فالصورة التي يفارق المادة الى
عاقب فان جهتها فيها البتة تقتضي بتعقب تلك الصورة فتكون
الصورة من وجود تسطو على المادة للاستيفاء ومن جهة تقتضيها قابلة
من التصوير فانه لا يتقوم ذاته ثم يتقوم بغيرها اولا به بالذات وهي تطلب
القرب من ثم تبقى قرب السفار فان كانت تقوم بالعدد البقية للمادة
بوساطتها فالمقوم لها من الاولين لو لم تكن المادة فان كانت فاعلة لها
بتلك العلة بعينها ثم يقام المادة عوضها فذلك الظهور فيها وانما الصورة

الى

واحدا بالمعنى العام والواحد
بالمعنى العام لا يكون علة للواحد
بالعدد والله

التي لا يفارقها المادة فلا يجوز ان تكون معلولة للمادة حتى يكون المادة
تقتضيها وتوجبها بنفسها فتكون موجبة لوجودها مستكملة بها فتكون من حيث
هو مستكمل فاعلة ومن حيث يوجبه موجودة فتكون المادة يوجب شيء
شيء في نفسها لكن الشيء من حيث هو قابل غيره من حيث هو موجب
فتكون المادة ذات امرين احدهما يستعد وبالآخر يوجد شيء فيكون
المستعد منها موضوعا للمادة وذلك الآخر امرا زائدا على كونه مادة يقارنه
ويوجب فيه امرا كالطبيعة المحركة في المادة فتكون ذلك الشيء هو الصورة
الاولى ونعود الكلام جدعا فان الصورة اقدم من الهيولى ولا يجوز ان
يكون ان الصورة بنفسها موجودة بالقوة وانما يصير بالفعل بالمادة لان جوهر
الصورة هو الفعل وانما طبيعة ما بالقوة فان كلتاهما المادة فتكون المادة
هي التي يصح فيها ان يبقى انها انما في نفسها بالقوة وتكون موجودة وانها
بالفعل بالصورة وتكون من حيث ما سمي بارادة ان يسمى صورة وما سمي صورة
ان يسمى مادة والصورة ان كانت لا يفارق الهيولى فليست تتقوم
بالهيولى بل بالعلة المفيدة اياها الهيولى وكيف تتقوم الصورة بالهيولى
وقد بينا انها علة لها والعلة لا يتقدم بالمعلول في استيفاء يكون اثنان
يتقوم احدهما بالآخر بان يكون كل واحد منهما يفيد الآخر وجوده وقد بان
استحالة هذا وتبين لك الفرق بين الذي يتقوم به الشيء وبين الذي لا
يفارقه فالصورة لا يوجد الا في الهيولى لان علة وجود الهيولى او كونها
في الهيولى كما ان العلة لا يوجد الا مع المعلول لان علة وجود العلة هي
العلة المعلول او كونه معلولا كما ان العلة اذا كانت علة بالفعل لزم فيها
المعلول وان يكون بعينها كذلك الصورة اذا كانت صورة موجودة

المقالة

الفصل

الفصل الثالث عشر

يكون ايضا كل شخص من الناس واحدا من هذه الجهة فيكون بعض الاشياء
غير التام كالانسان الخط المستقيم واحدا بالنوع بالنسبة واجزائها
لا يتجزء التام كالماء والخط المستقيم واما الواحد بالمناسبة فهي مناسبة ما
مثل ان جعل السفينة عند الربان وحال المدينة عند الملك واحدة فان
ما من حالتين تتفقان بالعرض تتحدان بالموضوع من واحد ويتحد بالآخر بالعرض
واحد السفينة واحد بالعرض فاذا واحد الحالتين على طبيعة
الوحدة التي جعلناها واحدا بالعرض فيقال من هذا الوجه ان الكثرة ايضا
امكان ان يقال على شيء بالكثرة بالعدد اذ يقال على واحد واحد منها
انه احد كما ان الواحد بالعدد يقال على الجزء الحسي فيقال على ما انقسم
الكثرة بالعدد وما يليق لها من جهة الحسي واحدة لا تتفاوت فيها
في معنى الا ان يكون اتفاقيا في الشيء او في محمول غير الشيء واما في
موضوع او محمول اجنبي عن ما يوجد واما فصل واما عرض فيكون بسيطا
عليك من هذا الموضع ان تعرف انا قد حققنا اقسام الواحد وانت
تعرف بما قد علمت منها اولا بالواحد وما سبق سخفا فانها اخر
من الواحد بالجنس اولى بالوحدة من الواحد بالمناسبة والواحد بالنوع
اولى من الواحد بالجنس والواحد بالعدد اولى من الواحد بالنوع والشيء
الذي لا ينقسم بوجه اولى من المركب والتمام من الذي لا ينقسم اولى من
الناقص والواحد قد يقابل الموجود في ان الواحد يدل على واحد من الموجود
كالموجود لكن معهودها على ما علمت مختلف ويتفقان في انا نعادل
واحدا منها على جزء شيء من الاشياء وقد علمت ذلك

فصل

في كيفية الواحد والكثير وبانا قلنا ان العدد عرض فانه يصعب علينا

الآن تحقيق وجه الواحد وذلك انا اذا قلنا ان الواحد لا ينقسم بعد قلنا
ان الواحد هو الذي لا يتكثر ضرورة فاذا فيقابل الواحد الكثرة
واما الكثرة فمن الضرورة ان يجد بالواحد لان الواحد سبب الكثرة
ومنه وجودها ومهيتها فاي حد حددنا به الكثرة استعدنا فيه الواحد
بالضرورة فمن ذلك ما نقول ان الكثرة هو الجمع من وحدات فقد
اخذنا الواحد في حد الكثرة ثم قلنا شيء اخر وهو انا اخذنا الجمع
في حدها والجمع يشبه ان يكون هو الكثرة بعينها واذا قلنا من الوحدات
هو او الوحدات او الاحاد فقد اخذنا لفظ الجمع مع هذا اللفظ ولا نفهم
معناه ولا نعرف الا بالكثرة واذ قد قلنا ان الكثرة هي الحوائل بين الواحد
فيكون قد اخذنا في حد الكثرة الوحدة ويكون ايضا قد اخذنا في حدها
العدد والتقدير وذلك انا نقسم بالكثرة ايضا فالاحرى علينا ان نختار
في هذا الباب شيئا يعتدبه لكن يشبه ان يكون الكثرة ايضا اعرف
عندنا كما ان الواحد اعرف عند العقول ويشبه ان يكون الوحدة و
الكثرة من الامور التي متصور ما بدا بالكثرة فتخيلها اولا والوحدة
بعقبها اولا والوحدة بعقبها اولا من غير سبق المتصور ما حقيق بل
ان كان ولا بد فتخيلا ثم يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفا عقليا
وذلك انا قد الوحدة بالكثرة متصورة بدا بعد ومن اوايل التصور ويكون
تعريفنا الوحدة بالكثرة وشبهها سبيل فيه المذهب الكتابي الطبيعي الى
معقول عندنا لا متصور في حضرة الذهن فاذا قالوا ان الوحدة هي الشيء
الذي ليس فيه كثرة دللوا على ان الكثرة بعينها هي الشيء المعقول عندنا بديا
الذي يقابل هذا الاخر وليس هو فيه عليه بسبب هذا عنه والجب

الفظ ٣

ممن يحد العدد ويقول ان العدد كثرة مؤلفة من وحدات او من اعداد او
الكثرة نفس العدد وليس كالجنس للعدد وحقيقة الكثرة وانها مؤلفة من وحدات
فتوهم ان الكثرة مؤلفة من وحدات كتوهم ان الكثرة كثيرة فان الكثرة اليس
الا اسما للمؤلف من الوحدات فان عقل قابل ان الكثرة قد تؤلف من
اشياء اخر الوحدات مثل ان اناسا والدوابا فيقال انه كان عندنا اشياء
ليست وحدات بل اشياء موصوفة بالوحدات كذلك ايضا ليست
هي كثيرة بل اشياء موصوفة بالكثرة وكما ان تلك الاشياء والوحدات
لا وحدات كذلك هي كثيرة لا كثيرة والذين يحسبون انهم اذا قالوا
ان العدد كم منفصل ذات ترتيب فقد خصصوا اسم ما قالوا فخصصوا
فان الكم يحتاج تصوره النفس الى ان يعرف بالجزء والقسم او المساواة
او الجزء والقسم فانما يكون تصوره بالكمية والمساواة فان الكمية
اعرف منها عند العقل الصريح لان المساواة من الاعراض التي تخص
بالكمية التي يجب ان يوخذ في حد الكمية فيقع من المساواة في احد
الكمية والترتيب الذي الحد في حد العدد ايضا موهما لانهم لا يعد
فهم العدد يجب ان يعلم ان جزء كلها شبيهات مثل الشبهات بالاضافة
والاسماء المترادفة وان جزء المعاني متصورة كلها وبعضها لذاتها
وانما يدل عليها بهذه الاشياء المشبه عليها وتيسر حفظ العقول ان ان
الوحدة اما ان يقع على الاعراض واما ان يقع على الجواهر فاذا قيلت
على الاعراض فلا يكون جوهرا لا يشك في ذلك واذا قيلت
على الجواهر فليست يقع عليها كفصل او جنس البتة اذ لا دخول لها
في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر بل هي امر لازم للجوهر كما قد علمت

فلنتكلم

فلا يكون ان تقوم عليها اقوال الجنس والفصل بل قول عرضي فيكونا
الواحد جوهرا والوحدة هي المعنى الذي هو العرض فان العرض الذي هو
الجنس وان كان كون ذلك العرض بذلك المعنى قد يجوز عليه ان يكون جوهرا
فانما كون ذلك عليه اذا افاد تركيبا كالانسان وما اشبهه المعنى البسيط منه
فهي لا محالة بالمعنى الاخير اعني موجودة في الجوهر وليست كما انسانية والابيض
فوانه صفات تقارن الشخص الذي يسمى انسانا والوحدة الموجودة في كل جوهر الى ليست كذا
منه معقولة لنا بل يعقل فوانها صفات قائمة للجوهر فيقال ان هذا كذا وكذا
لانها ان قامت وحدانا فقط ولم يكمل بها ان يكون هذا ان لا ينقسم وليس
ذلك عليه هي الحمول عليها انها لا تنقسم او يكون ذلك عليه
اعني القسم الاول محال لانه لا فرق بين ان يكون ذلك والوجود
الوجود لا ينقسم فان كان ذلك الوجود الذي هو معنى غير الوحدة فانه لا ينقسم
فاما ان يكون ذلك الوجود جوهرا او يكون عرضا فان كان عرضا فانه
في عرض لا محالة ثم في جوهر ان كان جوهرا فالوحدة لا يفارقه فهي موجودة فيه
وجودا ما في موضوع وان كانت تفارقه يكون الوحدة اذا فارقت ذلك
الجوهر يكون انها جوهر آخر يصير اليه لا يفارقه اذا عرض وجودها تفارقه
فجوهريه ويكون ذلك الجوهر لو لم يصر اليه هذه الوحدة لم يكن انها واحدة
وهذا محال او يكون له وحدة كانت ووحدة لحقت فيكون له وحدتان او وحدة
فيكون جوهران لا جوهر واحد لان ذلك الجوهر واحد ووحدان او وحدة ايضا
فان كانت كل وحدة في جوهر آخر فواحد الجوهرين لم ينتقل اليه الوحدة
وصار الكلام عند ما انتقل اليه الوحدة وصار ايضا جوهرين وان
كانت كل واحدة في الجوهرين جميعا فيكون الوحدة انثوية صفة بين

ان الوحدة ليس من شأنها ان يفارق الموضوع الذي هي فيه وبهذا
فصل ١ فصل ان كانت الوحدة مجردة بذاتها لا ينقسم حتى ان كانت الوحدة لا تنقسم
حتى يكون الوجود الخاص للوحدة انما هو موضوعا لها فاذا وجدت
هذه الوحدة الجوهر ان كان يمكن ان توجد هذه كانت الوحدة
غير ان لم يكن ايضا وجود الانسان فقط بل يكون الوحدة وجود جوهر ما فاقهم
اذا قام ذلك الوجود الذي هو موضوع فانه يكون الاعراض وحدة بوجود من
الوجود ان كان للاعراض ان يكون واحدة غير وحدة الجواهر ويكون الوجود الذي
عليها باشتراك الاسم فيكون ايضا من الاحد وما بالقوة من وحدة الوجود
فاستغرق بستة كان في معنى الوجود الذي لا ينقسم الا بشركان ان لم ينقسم
فيكون موجودة في احد بها وجود انقسما في الاخرى ليس كذلك وليست
تعني بوحدة الاعراض او الجواهر ذلك حتى نعني به احدهما بالوحدة بشيئا
غير منقسم وغير منقسم ان اشتركا في ذلك المعنى عند ذلك المعنى هو الوجود
الغير المنقسم الذي باه نعني بالوحدة واذا ذلك المعنى الذي عن المعنى الذي
ذكرناه قبيل الان فان ذلك كان غير منقسم مع كونه وجودا لا ينقسم
ان يكون وجود جوهر ما اذ قد كان يمكن غير منقسم مجردا واذ ذلك المعنى الذي
ان كان جوهرا لم يعرض للعرض وليس يلزم ان يكون يقول انسان كان
عرضا لم يعرض للجوهر فان الجوهر يعرض له العرض ويقوم به العرض
والعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون قابلا فاذن الوحدة الجامعة
لهم من ذلك المعنى وكلا منافيها ومن حيث هي وجود لا تنقسم
فقط غير بادية اخرى واذ ذلك لا يفارق موضوعاته واذا صار ذلك
المعنى الواحد فان كان هذا من الجنس الذي ان يكون الوحدة وجودا

غير منقسم في الاعراض والجواهر ويكون مع ذلك ان يفارق فيكون ان
جوهرا او عرض او يكون الوحدة مختلفة في الجواهر والاعراض
فتبين ان الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للاشياء
وليس يقابل ان يقال ان هذه الوحدة انما لا يفارق على سبيل ما
يفارق في المعاني العامة فانه قد ان فصلوا بها كما لا يفارق الانسانية
الحيوانية وامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية بل ما يوجب العرضية
امتناع مفارقة يكون بمعنى الحاصل الموجود الشخصي فيقال ليس الامر كذلك
فان نسبة ما قرضناه واعرفناه الخاص ليس كنسبة المنقسم الى المنفصل
مقوم فقد تبين ان الوحدة غير داخلة في جوهر او عرض بل نسبة لازم
عام واذا اشرنا الى البسيط وجدنا منه كان معبرا الفات عن التخصيص الذي
يفارقه لا كالحيوانية التي في البياض فانها غير مفارقة لصحة ان الجسم الابيض
هو بعينه لازم عام مشتق الاسم من اسم معنى بسيط هو معنى الوحدة وذلك
البسيط عرض واذا كانت الوحدة عرضا فالعدد المؤلف من الوحدة

عرض في ان المقادير اعراض واما الكميات المتصلة فهي
مقادير المتصلات اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي
هو الجسم احد بمعنى الصورة على ما عرفته في عدة مواضع واما الجسم بالمعنى
الآخر الداخل في مقولة الجوهر فقد فرغنا منه وبعد المقدار
فقد بان منه في مادة وانه يزيد وينقص والجوهر باق فهو عرض لا محالة ولكنه
من الاعراض التي تتعلق بالمادة وتبقى في المادة لان هذا المقدار لا يفارق
المادة الا بالتوهم والانفارق الصورة التي للمادة لانه مقدار الشيء
المتصل الذي يقبل ابعادا كذا وهذا لا يمكن ان يكون بلا هذا الشيء المتصل

ان يعلم فنقول ان السطح يفارق الجسم بوهمين خط يفارق السطح توهما
فنقول ان هذه المفارقة عرضي فهذا الموضوع من اي الجنس احد هما ان يعرض
في الاسم سطح والاسم وخط وسطح والاسم ان يضاف الى
السطح والا يلتفت الى الخط اصلا او اليه معه وتعلم
ان الفرق بين الامرين ظاهر فانه فرق بين ان ينظر الى الشيء وحده
وان كان معتقدا انه مع غيره والاعتبار وحده بين ان ينظر الى الشيء وحده مع
شروط مفارقة لما هو معتبر عليه بانه كما التفت اليه وحده وهي ليست
في وهمك قائمة وحده فهو مع ذلك يفرق فارق بينه وبين الشيء
الذي هو محكوم بان ذلك الشيء ليس معه فمن ان السطح والخط
والنقطة فيمكن ان تتوهم سطحا وخطا ونقطة مع فرض ان الجسم
مع السطح والسطح والخط والخط مع النقطة فقد فرض باطلا وذلك لانه لا
يمكن ان يفرض السطح في الوهم مفردا ليس نهاية لشيء الا ان تتوهم
مع وضع حاصر يتوهم له جهتان يوصلان المصير اليها اصلا
بقي جانبين غير بين كما علمت فيكون حينئذ ما توهم سطحا غير سطح فانا
السطح هو الذي لا بعد له والحد بين ان تتوهم ان السطح الذي النهاية
التي هي جهة واحدة فقط من حيث هو كذلك دون الجهة الاخرى
على ان الانفصال بين جهة اخرى كان وهو نهاية متوسطا معه بوجه ما
وكذلك الحال في النقطة والخط والذي بين ان النقطة ترسم حركتها
الخط فانا نريق التخييل لا امكان وجوده لان النقطة لا يمكن ان يتميز
لها مماسة متحدة فانا قد بينا ان ذلك جائز فيما هو جسم لكن المماسة
لما كانت لا تثبت كان الشيء الذي بعد المماسة الا كان جعل الحاد

فلا يكون

فلا يكون هناك نقطة بقيت مبدأ خط بعد المماسة ولا يبقى الامتداد
بينها وبين اخر المماسة لان تلك النقطة انما صارت نقطة وحدا
كما علمت في الطبيعيات بالمماسة لا غير فاذا بطلت المماسة بطلت
فكيف يبقى هي نقطة وكذلك كيف يبقى هاهي ممتدة زمانيا
بل انما ذلك في الوهم والتخيل فقط وايضا فان حركتها يكون
لامحة وهناك شيء موجود يكون الحركة عليه وذلك الشيء غير
لان يتحرك فيه فهو جسم او سطح او بعدي جسم او بعدي سطح
او بعد موحد فيكون هذه الاشياء موجودة قبل حركة النقطة فلا
يكون حركة النقطة علة لان يوجد هي غاما وجود المقدار الجسماني فقط
واما وجود السطح فلو جب غاما هي المقدار الجسماني واما وجود الخط
فبسبب جواز تقاطع السطوح وانقراض الحدود لها واما الزاوية فقد
ظن بها انها كيفية مقصد غير السطح والجسم فينبغي ان ننظر في امرها
فنقول ان المقدار جسما كان او سطحا فقد يعرض له ان يكون محاطا
بين نهايات تلتقي عند نقطة واحدة فيكون من حيث هو بين
هذه النهايات مشتملا ذا زوايا من غير ان ينظر الى حال نهايته من جهة
اخرى فكانه مقدار اكثر من بعد ينتهي عند نقطة فان شئت سميت
نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية وان شئت سميت
الكيفية التي له من حيث هو هو كذلك زاوية فيكون الاول كالمربع والمثلث
كالتربيع فان وقعت الاسم على المعنى الاول قلت زاوية مساوية
او ناقصة او زايدة لنفسها فان عبرت بالمقدار وان وقعت على
المعنى الثاني قلت ذلك بسبب المقدار الذي فيه كما

للمربع فلان هذا الذي هو الزاوية يعني اذا اريد ان يكون ان يفرض فيها
ابعاد ثلثة او بعدان هو مقدار جسم او سطح والذي يفيده مربع اي
اذا اردنا ان يكون سطح لو تحرك الخط الفاصل بذاته في الوهم بكلتي نحلتيه
حتى احدثه حتى كان قد تحرك الطول عرضا بالحقيقة فحدث عرض بعد
الطول فكان طول وعرض اذا تحرك الخط المحدث للزاوية يمينا في الطول
وعاد مكانه ولاقى الوضع حتى يحدث سطحا واذا تحرك باحدى جهتي
فحدثت الزاوية فحينئذ اعلم ان ابعاد المقادير اربعة والسبب في
هذا العدد يعني قولنا ان للشيء ثلثة ابعاد او بعدان حتى يكون مجسما
او مسطحا فاذا قد عرفت ذلك اعرفت ان هذا الذي قاله لا يلزم ولا
ينبغي ان يكون الخط اقل الابعاد وانما هو شيء من ذلك
الانسان في بادئ بعيد وبعد الفاضل الخبير قد ذهب الى ان البسيط
بالحقيقة هو المربع والمستطيل لا غير وليس كما ظنوا بل كل متصل
به قد عرفت وهو والله اقدر وانهاها اعراضا وانها لا بيت مباديء
الاجسام اذ الغلط في ذلك انما عرض للمعرفة واما الزمان فقد
كان يحق لك عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف فبقي ان تعلم انه
لا مقدار خارجا عن هذه المقادير فحينئذ ان الكم المتصل اما ان يكون
قارا اصل الوجود جميع اجزائه او لا يكون فان لم يكن بل كان متجدد
الوجود شيئا بعد شيء فهو الزمان وان كان قارا فهو المقدار فاما
ان يكون اتم المقادير وهو الذي لا يفرض فيه الا ابعاد فقط ليس
يمكن ان يفرض فيه فوق ذلك وهذا هو الحق المقدار الجسم واما ان
يفرض فيه بعدان فقط واما ان يكون ذا بعد واحد فقط وكل متصل

فله بعد بالفعل او بالقوة وما كان له اكثر من ذلك منه فهو لا اقل من واحد
فالمقادير بالكيات المتصلة اربعة وقد بين لك اسبابها اجزاءها
كيات متصلة والت كذلك لان المكان هو البسيط واما النقط والخطة
فانها يوجب بحركتها مقادير هي الارضة والسطح وليس يمكن فيها
من بحر ابعد واحد او ان يقابل بالمساوات والمفاوتة بان يفرض لها
حد ينطبق على حد ما كان منه وينطبق بابليه منه على ما يليه مما كان منه
فيسمى عليه الحد الآخر فتساوي او تختلف فلات اوي اليها
فما نعني بالمساواة والمفاوتة المعرفتين للمقدار بهذا المعنى واما الجزء
التي يعرض للخط والنقل بان يكون نقل نصف نقل فان ذلك لانه
تحرك في الزمان نصف المسافة او في المسافة ضعف الزمان او
يتحرك الاعظم الى اسفل في ان حركة يلزم معها ان يتحرك الاصغر الى اعلى
او دوران ما يجري هذا المجرى وهو كالحرارة التي تكون ضعف حرارة اخر
انها تفعل في الضعف اولا نهاية في ضعف الجسم الحار للنسبة في
الحرارة وكذلك حال الصغير والكبير والقليل والكثير فان هذه الاشياء
تلحق الكيات من باب المضاف وانت قد حصلت الكلام في
جميع هذه في موضع آخر فالكيف بالجملة هي التي يكون ان يوجد فيها شيء
منها يصح ان يكون واحدا او يكون ذلك لذاته سواء كانت
الصفة وجودية او فرضية في كم موجود العدد وكذلك انواعها
وبيان اولها وما لزم ان يلحق هناك طبيعة الاعداد وخاصياتها
وكيف يجب ان يتصور حالها وجودها فنقدم عنها الى الكيات
المتصلة مستعينين لان غرضنا كان يوجب ذلك فنقول ان العدد

له وجود فی الاشیاء او وجود فی النفس ولیس قول من قال ان العدد لا وجود له الا فی النفس حتی یعنیه به ان قال ان العدد لا وجود له فی الاعیان بل هو موجود فی النفس فقط فانا قد بینا ان الواحد لا یخرج عن الاعیان فی شیء من الاشیاء فکذلک ما یترکب وجوده علی وجود الواحد وهو ان فی الموجودات العدد فکذلک لا یمکن فیه ان کان فی الموجودات وهذات فوق واحد واکثر والعدد من اقل عدد فما فوق شیء وجود واحد فی نفسه من حیث هو ذلک الشیء فواحد الشیء الذی له العدد لا یمکن ان یکون به خاصة ولیا والترکیب والتسمیة وانما قصیته الامر بعینها والکعب والعشر وسایر الاشکال التی لها فان لکل واحد من الاعداد حقیقة تخصه وصورة مصورة بها فی نفسه وتلک الحقیقة وحدة التی بها هو ما هو ولیس العدد کثرة لان الجمیع فی جمیعه حتی یقع انه یخرج احاد فانه من حیث هو جمیع هو واحد یکون حواصه مغیره ولیس یجب ان یکون الشیء واحدا من حیث له صورة ما غیره مثلا او الثلاثة کثرة فلیس من حیث العشرة هو ما هو الخواص التی للعشرة وما کثرة فلیس فیها الا الخواص التی بکثرة المقادیر الموجودة فلذلک فان العشرة لا تنقسم فی العشرة الی عشرتین الکل واحد منها خواص العشرة ولیس یجب ان یقع ان العشرة لیس الا تسعة واحدة او خمسة واثنان واحد واحد کذلک حتی ینتهی الی العشرة فان تلک العشرة تسعة واحد واحد قول صحت فیها التسعة علی العشرة واطلق علیه علیه بالواحد فیکون کانک قلت ان العشرة اسود واحد صحت ان یصدق علیها الصفتان المعطوف احدهما علی الاخری فیکون العشرة

تسعة واحد واحدا فان لم ترد بالعطف تعریفا بل عنیت ما یقع ان الانسان حیوان وناطق ای حیوان ذلک الحیوان الذی هو ناطق یکون کانک قلت ان العشرة تسعة تلک التسعة التی هی واحد واحد ایضح وان عنیت ان العشرة تسعة مع واحد وکان مرادک ان العشرة هی التسعة التی یکون مع الواحد حتی ان کانت التسعة واحدا لم تکن عشرة فاذا کانت مع الواحد کانت تلک التسعة عشرة فقد اخطات ایضا فان التسعة اذا کانت واحدا واحدا مع اشیاء کان عدد ما یکون مع التسعة ویکون عشرة البتة فان یجعل مع عدد التسعة ابن معصوف بها فیکون کانک قلت ان العشرة التسعة مع التسعة ایضا هی واحد فذلک ایضا خطأ بل هو اکله مجاز من اللفظ مغلط بل العشرة هی الجمیع التسعة والواحد التی اجتمعا حصل منها شیء غیرها وهو کل واحد من الاعداد وان اردت التحقیق هو ان یقع ان عدد من الجمیع واحد واحد وتذکر الاحاد کلها وذلک انه لا یمکن ان یکون العدد من غیر ان یشار الی ترکیبه ما ترکب عنه بل کل خاصیة من خواصه فذلک یکون اسم ذلک العدد لا واحد من جمهوره لان یشار الی ترکیبه ما ترکب عنه فان اشیر الی ترکیبه من عددین وان الاخر مثلا ان یجعل العشرة من ترکیب خمسة وخمسة لم یکن ذلک الا فی مرکب تسع اربعة ولیس یعلو هو بنفسه الا الی من الاخر وهی عشرة مهیتها واحدة ویمکن ان یکون مهیتها واحدة والدلیل علی مهیتها من حیث هی واحدة حدود مختلفة فاذا کان کذلک فقد بان لیس بهذا ولا بد لک من ما قلنا ویکون اذا کان کذلک فقد کان له الترکیب مرجوعا وهو تسعة

العظم والطول والعرض فالكثرة مطلقا تقابل الوحدة مقابلة التضايف
الغير المحدد والكثرة المحدودة تقابل القدر مقابلة المضاف ولا تضاد بين
الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه وكيف والوحدة تقوم الكثرة ويجب
ان يكون الاصل في هذا في تقابل الوحدة والكثرة وما كان ان تقابل
كيف يجري المقابلة بين الكثرة والوحدة فانك ان تقابل غيرها على اضناف
اربعة وقد تحقق لك وتحقق بعد ايضا ان صورة التقابل يوجب ان
يكون اضافة على جهة ما بكل وجه فان كان تقابل التضاد وليس يمكن ان
يكون التقابل بين الوحدة والكثرة على هذه الجهة وذلك لان الوحدة غير
كثرة ولا شيء من الاضداد بضد بل كل واحد منهما يمكن ان يقابل ان
يقول ان الوحدة والكثرة ليست شيئا فاذن ليس يجب ان يقال ان الضد
يبطل الضد كيف كان بل في بيان ان الضد يبطل الضد ان يجب في موضوعه
تم الوحدة ايضا من حيث انها ان تبطل الكثرة فان تحل في الموضوع الذي للكثرة
على ما جرت ان يكون الموضوع يعرض الوحدة والكثرة فنقول في جواب
هذا الانسان ان الكثرة كما انها لا تحصل الوحدة فكذلك الكثرة انما تبطل
ببطلان وحدتها وليس تبطل الكثرة البتة انما تبطلا او ليس بل يعرض
لوحدتها اولا ان يبطل ثم يعرض لها ان يبطل بهما البطلان وحدتها
فيكون الوحدة اذا بطلت الكثرة وبطلت بالقصد الاول بطلا وبل
انها تبطل اولا الوحدات التي للكثرة عن حالها بالفعل ثم ان يبطل القوة
فيلزم ان لا تكون الكثرة فاذن الوحدة انما تبطل اذا الوحدة على انها بطلت
تبطل الوحدة كما ان تبطل بكثرة البروده فان الوحدة لا تضاد الوحدة
بل على ان تلك الوحدات تعرض لها سبب تبطل بان يحدث

فر

عند هذه الوحدة وذلك يبطلان يطلق فان كان لما جل هذه المعاقبة
التي على الموضوع يجب ان يكون الوحدة ضد الكثرة فان لي ان يكون
الوحدة ضد الوحدة وعلى ان الوحدة ليست تقابل الوحدة البطلان
الكثرة للبرودة لان الوحدة الطارية اذا ابطلت الوحدة الاولى

ابطلتها عالية موضوعية موضوع الوحدة الاولى بل الاقوى ان
ان يقال انه جزء موضوعها وما الكثرة فليست تبطل عن هذه الوحدة
بطلانا اوليا بل ليس يكفي في شرط المتضادين ان يكون الموضوع
واحدا متعاقبان فيه بل يجب ان يكون مع هذا التعاقب الطبيعي
متنافرة مباعدة ليس من شأن احدهما ان يقوم بالاخر بخلاف
الذاتي فيهما ان يكون منافيا اوليا وانيا فتقابل الوحدة ان يقول انه ليس
موضوع الوحدة والكثرة واحدا فان من شرط المتضادين ان يكون الاشتراك
بينهما بالعدد موضوع واحدا بالعدد وليس لوحدة بعينها وكثرة موضوع
واحدا بالعدد بل موضوع واحدا بالنوع فكيف يكون موضوع الكثرة و
الوحدة واحدا بالعدد ثم عليك ان تعلم ما سلف لك حقيقة
وما فيه وعليه وقد فطنت وبالجملة ان التقابل الذي بين الواحد الكثير
ليس بتقابل التضاد فلنظر في التقابل الذي بينهما تقابل العدم والعدم
فنقول ينبغي اولا في ذلك ان يكون العدم منها عدم شيء من شأنه ان
يكون للموضوع او لنوعه او لجنسه على ما قدمنا لك من رسم العدم وذلك
ان تجعل وجها وتجعل الوحدة عدم الكثرة فيما من شأنه ان يتكثر
وان تجعل وجها آخر ان تجعل الكثرة عدم الوحدة في شيء ما في طبعها
ان يتوحد لكن الحق لا يجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما عدم ملكة

بالقياس الى آخر بل الملكة منها هو المعقول بنفسه الثابت بذاته واما
العدم فهو ان لا يكون ذلك الشيء الذي من شأنه ان يعقل بنفسه ثابتا بذاته
فيما من شأنه ان يكون ثابتا بالعقل او يجد بالملكة واما العدم فمفهوم
جعلوا احد المتقابلين عبارة عن العدم والملكة وجعلوا باقي المضادة الاولى ان تجعل
تحت الملكة الصورة والكثرة والفرد والواحد والنهاية والبين والنور
والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر والخير والعدم مقابلات
هذه كالشر والزوج والكثرة واللانهاية والسيار والظلمة والمتحرك
والمختفي والمستطيل والنقطة والاثنين لانا نحن فقد يصعب علينا ان
نجعل الملكة هي الوحدة والكثرة هي العدم اولا فانا نجد الواحد
الوحدة بعدم الانقسام والعدم الكثرة بالقسمة فانا نجد الخط
في حد الكثرة وقد ذكرنا في هذا انا نجد ان الوحدة موجودة في الكثرة
متصورة لها فكيف يكون هيهنا الملكة موجودة في العدم حتى يكون العدم
يتألف من جهات يجتمع وكذلك اولا ان الملكة هي الكثرة فكيف
يكون تركيب الملكة من احد امور العدم بان يجعل المقابلة بينها مقابلة
العدم والملكة واذا لم يجز هذا فليس يمكن ان تبقى ان المقابلة بينها هي
المقابلة الناقصة لان ما كان من شأن الملكة فزال الملكة فهو خارج عن موضوعه
هذا الاعتبار وما كان معدوما في الامور الموجودة من جنس تقابل العدم
من جنس هذا التقابل فان بازاء الموجبة الثبوت وبازاء السالبة
العدم ويعرض ان تكون مرة الحال يعرض فيها فكذلك فلنطلب اسهل التقابل
بينهما تقابل المضاف فنقول ليس يمكن ان يقع بين الوحدة والكثرة
في ذاتيهما تقابل المضاف وذلك لان الكثرة ليس انما يتعقل سببها

بالقياس الى الوحدة حتى يكون انما هي كثرة لاجل ان هناك وحدة وان
انما هي كثرة بسبب الوحدة وقد علمت في كتاب المنطق الفرق بين ما
يكون الا بشيء وبين ما لا يتم صيغته الا بالقياس الى شيء بل انما يحتاج
الكثرة الى ان نفهم لها انها من الوحدة لانها معلولة للوحدة في ذاتها
وهي انها معلولة غير يعني انها كثرة والاضافة بها انما هي من حيث هي
معلولة والمعلول به لازمة للكثرة لا نفس الكثرة ثم لو كانت من المضاف
لكان جنسها اكثر من جنس بها بالقياس الى الوحدة لكان بين جنسية
الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس الى الكثرة على شرط الاعتبار
المضافين والمتضايفان يتساويان في الوجود من حيث هو وحدة وذلك كثرة
وليس الامر كذلك واذ قد بان لك جميع هذه فاحرى ان لا يلزم
ان لا تقابل هيهنا ذاتيا ولكن يلحقها تقابل وهو ان الوحدة من حيث
هي يمكن ان تقابل الكثرة من حيث هي يمكن ليس يكون الشيء واحدا وكثيرا
يمكن لا شيئا واحدا بل جنسها فرق فالوحدة يعرض لها ان يكون يمكنا
فلها يعرض لها ان يكون عليه ثم لا شيئا يعرض لها بسبب الوحدة والكثرة
توجد لها ان تكون متماثلة لكن واحد كل شيء وكما هو من جنسها فواحد
في الاطوال طول اما في العرض عرض وفي الجسمانيات مجسم وفي الازمنة زمان
وفي الحركات حركة وفي الاوزان وزن وفي الالفاظ لفظ وفي الحروف
حرف وقد يجب ان يجعل الواحد في كل شيء اصغر ما يمكن ليكون الكثرة
فيه اقل ما يكون فبعض الاشياء يكون الواحد معتبرا بالطبع مثل حيوان
واحد وفي بعضها يفرض فيه واحدا بالوضع فاذا وضع على ذلك الواحد
اخذ اكثر من الواحد وما نقص منه لم يوخذ واحدا بل يكون الواحد هو الصغر

كل واحد منها عظيم والعظيم معنى ارخوذى يلزم هذا العدم والاخر صغير و
الصغير من ذلك الجنس كذلك الى ان الكيفيات عوارض
هاهنا لكن فى الكيفيات اما الكيفيات المحسوسة والحسابية فلا
يقع فى وجودها شك وهذا الكلام الاولى وجودها فى مواضع هذه الكيفيات
منها غايات من يمارى فى ذلك الشك انما يقع الشك فى امر بها
انها هل هى اعراض الجسم او اعراض فان من الناس من يرى
ان ملمس جواهر تخالط الاجسام فيضيرى فيها فالملون جواهر والحرارة
كذلك وكل واحد من هذه الاخر فى غير هذه المتزنة والسبب فى ذلك
ان هذه الاشياء توجد تارة وتعدم اخرى والشئ الذى هذه قابل
موجود فانهم يقولون ان الجسم يعدم ذلك بل يوجد بفارق قليلا
قليلا مثلا كالماء الذى يبل به ثوب فانه بعد ساعة لا يوجد منه شئ
ما وكون الثوب موجودا بحاله ولا يصير الماء بذلك عرضا بل الماء جوهر
لكن يفارق جوهرا اخر لاقاه فرجا فارق مفارقة غير فيقول الجسم
انها حدثت فينا كما ان من حق ان ما يقولونه باطل فنقول الى ان
كانت هذه جواهر اما ان يكون جواهر حتى اجسام او يكون جواهر ليست
باجسام فان كانت هذه جواهر غير جسمانية فاما ان يكون يمكن
ان يوالف منها جسم او لا يمكن ان يوالف منه جسم واما ان لا يمكن لا يمكن
ان يوالف منه جسم واما ان لا يمكن لا يمكن ان يكون وجودها مفارقة للاجسام
والسبب فيها فاول ذلك ان يكون انه لا يوجد شئ من كل جوهر الى الان
فيما سنقسم قد تبين ذلك وثانيا انه لا يمكن ان يكون كل واحد فرد من هذه الجواهر
حتى ان يوجد مفارقا للجسم الذى يكون فيه او لا يكون فان لم يكن يوجد

لا يخلو فيها بأن تكون جواهر الاجسام فيه
وانها فارقته وهى اصغر مما يكون
فيه مفارقة

جواهر

مفارقة

مفارقة فاما ان يكون وجوده فى الاجسام على انها موضوعات له والحلت فيه
كالاعراض او لا على مفارقته والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بغير فعلية
الاعراض وانما لها اسم الجوهر بالقوة وان كانت تفارق اجسامها فانما
ان يكون مفارقة بمنتقل جواهر الى جسم من غير ان يصير لها قوام بجرد فان
كانت اذا لم يوجد فى جسم كانت فيه فانما يكون ذلك بان تنتقل الى الاخر
عجيب من ذلك ان يكون كل جسم فقد جاءته فقد انتقل جواهر الى جسم
جاءته ابقى فجرد الى ان يحصل فى جسم بعيد وهو غير مفارق للجسم الذى فيه قبل
المساوة وليس الامر كذلك واما الكمون فقد ذهب فيما استحالة
وعجيب من ذلك ان يكون كل جسم يخلق جسما فانه ينتقل اليه من جواهر غيره
فيبرد هذا الذى يخلق ثم هذا النوع من الانتقال لا يطرد فى غيره اذ كثير من الناس
جوزوا فى الاعراض نفسها هذا الانتقال الى الانتقال فى الجزء الموضوع الانتقال
من موضوع الى موضوع واذا كان لا يكون عرضا لو صح قوله انتقل موضوع
اما القائم فى الموضوع اذا انتقل فيه انه بل يصح لان ينتقل الى موضوع آخر
من غير ان يجرد عنها فهذا الاعتبار ليس يصح فيه الا بعد القوام فى الموضوع
ثم هذا لا يصح البتة لانه لا يخلو اما ان يكون الامر وجد فى موضوع ما يتعلق ذاته
بشخصيته بذلك الموضوع الشخصى الا يتعلق فان كان يتعلق ذاته بشخصية
بذلك الموضوع الشخصى فمعلوم انه لا يجوز ان يبقى شخصا الا فى ذلك الموضوع
الشخصى وان كان انما وجد فى ذلك الموضوع سبب من الاسباب
وليس ذلك السبب مقوما من حيث هو شخص فقد يمكن ان يزال عنه ذلك
السبب وسائر الاسباب حتى لا يحتاج فى بقوائه الى ذلك الموضوع او ليس
ذلك السبب ليس يكون سبب احتاجه الى موضوع آخر لان السبب

او تكون لها مفارقة قوام بجرد

في ان لا يحتاج فيما الى موضوع موصوم السبب في ان كان يحتاج وهو في ذاته
ليس يحتاج فزوال ذلك السبب ليس هو نفس وجود السبب الاخر الا ان يكون
مستحيلا زوال ذلك السبب الا لوجود هذا السبب الاخر لانه اذا عرض
هذا السبب زال ذلك السبب فيكون الذي قدرنا انه حال في الموضوع الاول

الاخر هو احتاج الى الموضوع لامرين اما الاول فزوال السبب الاول واما الثاني فلوجود
السبب المخالف لكن جملة هذه الاسباب يكون امورا خارجة عن جملة الجسم الذي
البياض في تحقق ذاته موجودا ذلك اللون يشترط في تحقيق البياض ان يكون خاص
الموضوع فيكون لونا وكون هذا اللون يجب ان كان يجب عن الموضوع للسبب
يجوز ان لا يحتاج الى ان يكون محتاجا الى الموضوع فان المعنى بوجوده عن الموضوع لا يجب
له ما يحوج الى الموضوع الا انقلاب العين وان كان ما يغيره بل يحيله نوعا
فيكون ذلك الموضوع مستعينا لا مقتضيا او مستعينا يعني فان التعين لا يقتضي

اي شيء انفق بحالا بها صاله بالقوة بجانب بعض في الاخر في حكم فان
قيل فكيف يقضي الواحد المعين بين معنى الذي يعين به محله وهو واحد فنقول
ذلك هذا اللون من حيث هو هذا اللون لا حاجة له الى الموضوع واما مقتضيا
على موضوع واحد واما انقلاب العين فقد يلزم من ذكره فقد ذكر
ان تخرج منها فان انقلاب العين ليس يعني به ان يعدم هذا ويوجد ذلك
من غير ان يوجد شيء من الاول شيء في الثاني فانه ان كان هذا بحيث
الاول قد عدم والاخر قد حصل ولا يكون الاول هو الذي استحال الى الثاني
وذلك ظاهر بل انما يعني بالانقلاب ان الموصوف بالاول صار موصوفا
بالثاني وذلك انه يبقى من الاول شيء في الاخر فيكون مركبا من مادة
وشيء فيها فان كان هذا الصفة اللونية مثلا في مسألتنا فيكون فرد اللونية

شيء يبطل وشيء يبقى فيكون ذلك الذي يبطل هو الذي به صار الشيء لونا
بل هو اللونية وهو الصورة المادية او العرض وكما سافيها ونرجح
واما ان كان يجوز ان يفارق هذه الجواهر والجسوم مثلا بياضا او شيئا
الجواهر اللاتي اما ان يكون حالة في شيء ما ويكون البياض الذي
شأنه ان يدرك الا ان يعرض ادراكه للقدر خاصة ويكون على الجملة
الذي يعرف البياض عليها حتى يكون جنسه هو البياض الذي من شأنه
ان يدرك فان كان كذلك فيلزم ان يكون خلاء موجودا حتى يكون فيه
مشارا اليه والجسم ويلزم ان يكون له وضع ما وقد مانا فيكون
له في ذاته مقدار يكون اقل قليل فيجب ساقا ما نخيل بياضا لا وضع له
ولا مقدار فتضلا عن ان يزاد او ان كان له مقدار ووضع ويا ذاته هيئة البياض
كان جسما ابيض لا مجرد البياض فانا نعني بالبياض هذه الهيئة الزيدة
على المقدار والجرم وان كان لا يبقى على الجملة التي كان يعرف البياض عليها
بل قد انتقل عن هذه الصور وصار شيئا رديا فيكون البياض مثلا
له موضوع يعرض لان يكون فيه البياض التي على النحو المعروف و
يعرض لان يصير مرة اخرى بصورة اخرى رديا فيه فيكون اولا لا يعرض
بياضا قد فسد وزالت صورته واما المفارق العقلي فقد شرحنا
فيما سلف الى انه لا يجوز ان يتنقل مثل هذا الشيء مرة اخرى ذا وضع
ومخالطا للاجسام واما ان جعل جاعل البياض شيئا في نفسه ذا المقدار
فيكون له وجودان وجود انه بياض ووجوده ذو مقدار فان كان يتقدر بالبعد
بغير مقدار الجسم الذي هو فيه فاذا كان فرد الاجسام وسار يا
فيها فيكون قد دخل بعد غير بعد وان كان يتقدر بالجسم متحازا فيكون

فيكون الامر قد عاد الى ان الشيء الذي هو البياض مع جسمه اذا بياضه فيكون البياض
موجودة في ذلك الجسم الا انها لا يفارق الا يكون البياض عليه وذلك الجسم
والكيفية بل شيء فرد ذلك الجسم او هذا البياض مهية ليس مهية الطويل العريض
العميق بل يكون مهية الطويل العريض العميق العلاوة الزايدة على هذا الرابي فيكون
البياض مهية مقارنة لهذه التي بالقياس اليه اعني قولنا الصفة في الموصوف
ويكون مع ذلك لا يفارقه وليس جزءا من ذلك الشيء الذي هو الطويل
العريض العميق فيكون البياض والحمرة اعراضا لازمة فبقي الكلام
ان من طبيعتهما ان يفارق الموضوع فقد تبين ان الكيفيات التي في الجسم
اعراض وهذا اسهل الطريقين واما الاستعدادات فامرها واضح وهذا الذي
يتعلق بالنفس وقوات الانفس فقد تبين في الطبيعيات انها اعراض
نعم في احكام ذلك عين يكشف في احوال النفس
فان فيه شبهة وذلك ان القايل ان يقول ان العلم هو الملكة من صور
الموجودات المجردة عن المواد او هي صور مجردة واعراض فان كانت صورا
اعراضا فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر قد تكون جوهرية
في موضوع البتة وجوهريته لا تنافي سوادية بالنسبة الى ادراك العقل اياه اذ ينسب
الى الوجود الخارج فنقول ان مهية الجوهر جوهر يعني انه الموجود في الاعيان
لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لمهية الجواهر المعقولة فانها مهيات انها
ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع اي ان هذه المهية حين تجرد
عن امر وجوده في الاعيان ان يكون لا في موضوع او ان وجوده في العقل
بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر اي ليس حد الجوهر
انه في العقل كما في موضوع بل حده انه سواء كان في العقل او لم يكن

ان احد اقسام العوارض لا شيء حد العوارض

فان وجوده في الاعيان ليس في موضوع فان قيل فالعقل ايضا من الاعيان
قيل مراد العين التي تحصل فيها الجواهر فصلت عنه افاعيله واحكامه
واخر كذلك مهيتها انها كمال بالقوة وليست في العقل حركة بهذه الصفة
حتى يكون في العقل كمال بالقوة من جهة كذا حتى يصير مهيتها الجوهر المعقول
فان معنى كون مهيتها على هذه الصورة انها مهية يكون في الاعيان كمالا
لما بالقوة واذا عقلت فان هذا المهية يكون ايضا بهذه الصفة فانها في
العقل مهية يكون في الاعيان كمال لما بالقوة فلسب كشف كونها في الاعيان
وكونها في العقل فاسق كليهما على حكم واحد فانا نجد كليهما مهية يوجد في الاعيان
كمالا لما بالقوة في الاين مثلا الحجر شيء يوجد فيه ثم وجدت في النفس لكذلك
لكانت الحقيقة تختلف بهذا كعقول القايلين ان حجر القناطيس حقيقة حجر الحديد
الحديد فاذا وجد مقارنا لحسيكف الانسان ولم يجد به ووجد مقارنا لحسية
حديد فجذبه فلم يجب ان يقال انه مختلف بالحقيقة في الكف وفي الحديد
بل هو في كل واحد منهما بصفة واحدة وهو انه حجر من شانه ان يكون بالحديد
فانه اذا كان في الكف كان بهذه الصفة واذا كان عند الحديد ايضا
كان بتلك الصفة فكذلك حال مهيات الاشياء في العقل والحاصل
العقل ايضا بهذه الصفة وليس اذا كانت في العقل ايضا في موضوع
فقد بطل ان يكون في العقل ليست مهية الى الاعيان ليس في موضوع حال
قيل قد علم ان الجوهر مهية لا يكون في موضوع اصلا وقد صيرتم مهية
المعلومات في موضوع فنقول قد قلنا انه لا يكون في موضوع في الاعيان
اصلا فان قيل قد جعلتم مهية الجوهر مهية تارة يكون عرضا وتارة جوهرا
وقد سلمتم بهذا فنقول انا سمعنا ايضا ان يكون مهية شيء يوجد في الاعيان

على نحو ما علمت والاسطوانة اذا دارت دائرة وكل نقطة من محيط كل دائرة مركز لخط مستقيم
موازٍ لمركز ثابت في الشكل الموضوع لزوما على الاستقامة والخروط اذا دار كل مثلث
قائم الزاوية على احد ضلعي القائمة ثابت فخط يطرف ذلك الضلع وكل نقطة
واحدة من الضلع الثاني على محيط الدائرة وما يتكون وجود جميع سير
تاليف الاجسام من الاجزاء التي يجب ان يبين وجود الدائرة وما يتكون منها
فيظهر لنا تعلقها بالمقادير التي هي اعراض فتحول ايضا على ما سبق من
المقادير من الاجزاء التي تجزى فقد يمكن ان تعرف ايضا عليه وجود الدائرة وكل
الاصلة ثم نقض لوجود الدائرة بجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت
دائرة على انها الجسم بس فكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة بل كان
المحيط مضرسا وكذلك اذا فرض ضيا جوا على انه مركز ان لم يكن ذلك
نظرا مركزا بالحقيقة فقد يكون نصف جزء مركزا في الحس ويجعل الفرض مركزا
في الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح
الوجود مع فرض لا تجزء فان طرق طرفا الاخر اس الذي عند المحيط
ثم ادير نصفه واخذ الجزء الذي على الحس من المحيط الذي اشتمل
به الخط والا فطرق به راس الخط المستقيم مطابقة حاسة لو سوا زادت
الى جهة المركز فان طابق المركز فذاك المفروض وان زاد فنقض ويمكن ان
يتم ذلك بالاجزاء التي لا يمكن حسها وجودها لانه ان زاد ازيل ما زاد
ثم وان نقص بان نقصه وزاد بالحاقه فهو منقسم لما وفرض غير منقسم
هذا فعل كذلك بجزء جزء ثابت الدائرة ثم ان كان فرد وسطها تدور
اليه من الاجزاء فان كانت موضوعة في فرج ادخلت تلك الاجزاء
الفرج اليه بها الخلل من البسيط كلها وان كانت لا يدق الفرج الفرج

اقل منها في القدر فعلى ان يستعمل ذلك الذي يملأ الفرج الذي يليها وما سوى ذلك
فهو في نفسه منقسم وان لم يكن موضوعا في فرج اذ ثبت عن ارجس الحس من غير
حاجة اليها فان قال قائل اذا طرق من المركز المركز الذي من المحيط مرة فليس
يمكنك التعبير بالمماسة والالصاق مع المركز الذي يلي ذلك الجزء
من المحيط فما الفول اذ ثبت لو عدمت هذه الاجزاء كلها وبقي الجزء الذي يلي
المركز والمحيط فكان بينهما استقامة يمكن ان يطلق عليه هذا الخط فان لم يجز ذا
ذلك فقد خرجوا عن البين بنفسه وقعوا في شغل آخر وهو انه يمكن
ان يعرض مواضع مقصوصة فيما بين هذه الاجزاء في الخلاء الذي لم يحس بكونها
من جزئين في الخلاء استقامة بين جزئين آخرين لا يكون بينهما خط من يتكلف
وجود الفصل به فلا فرق فيما يقع عند حس فان البديهة بالضرورة تشهد
ان بين كل جسمين يتخيل تجاذبا ثالثا رجليا من الملاء او القصر من الملاء او اقصر
منه في الملاء ان قالوا ان ذلك يكون ولكن ما دامت هذه الاجزاء موجودة
فلا يكون بينها هذه الخاصة ولا يجوز ان يوجد في طرف خط مستقيم فضاء اقصر
من ذلك فيكون كان تلك الاجزاء ان وجدت تغير حكم الخاصة عن حكمها
لو كانت معدومة وهذا جميع هذا ما لا يمكن على البديهة بطلانه ولا الوهم الذي
هو القانون في الامور المحسوسة وما يتعلق بها كما علمت بتصوره على ان الاجزاء
التي لا تتجزى لا تتالف منها بالحقيقة دائرة ولا غير دائرة وانما هذا على
قانون القائلين به واذا صحت الدائرة صحت الاشكال الهندسية فبطل
الجزء فتعلم من ذلك ان كل خط مستقيم يقسم بقسمين متساويين فان قطرا
لا ينشارك ضلعا وما شابه ذلك فان الخط الفرد الذي لا ينقسم بقسمين
متساويين ولا بنصفين هو كل خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى فيشارك كل خط

کتابخانه
مجلس شورای ملی

بسته خط مستقیم یا فیصل الدایره وهی ان لم یخرج من الخط المحیط بالدایره
فوق او ان لم یقل عنه فوق الدایره وهی خاصة ثبت الدایره وثبت الخطی الذی
یثبت الدایره وثبت السنات والقائم الزاویة وثبت جوانب ذوات
ضلعی القایمة عن الزاویة وان فصل خط مستقیم قطع منه فصل

فی المضاف والاضافیا المضاف وبیان انه کیف یکون ان یحمل سایر المقولات
والاضافة وصفا فالذی قدمناه فی المنطق کاف لمن قرء ما هناک فنقول ان
وجود کان عرض فانک تعرف انه کان امرا لا یعقل بذاته وانما یعقل
دایما الی شیء فاما الاضافة الا وهو عارض اذا عرض لشیء مثل الاب و
الابن او الکم فشبه ما هو مختلف فی الطرفین وهو ما هو متفق کالاختلاف مثل
الضعف والنصف والمثل مثل المساوی والمساوی والموازی
والمطابق والمطابق والملامس والملامس من المختلف ما اضافة فقط ومتفق
کالنصف والضعف ومنها ما هو غیر متفق الا انه مبنی علی المتفق کالکثیر المضاف
والکل والجزء ومنها لیس یحقق بوجه مثل الزاید والناقص والبعض والجزء
وکذلک اذا وقع مضاف فی مضاف کالازید والانقص فان الازید
انما هو زاید بالقیاس الی زاید ایضا منقص الی ناقص من المضاف
ما فی الکیف فشبه ما هو متفق کالمشابه وغیر متفق کالسریع والبطی
فی الحرکة والثقیل والخفیف فی الاوزان والحاد والثقیل فی الاصوات
فکذلک قد یقع فیها کلها اضافة فی اضافة وفی الاین کالاعلی والاسفل
وفی متی کالمتکم والمتاخر علی حده الصفة وکاد ان یکون المضافات
منحصرة فی اقسام المعادلة والتی بالزیادة والتی بالنقصان والانفعال
وعصدها من القوة والتی بالملکة فالتی بالزیادة فاما من الکم کالعظم

واما فی القوة مثل الغالب والقاهر والمانع وغیر ذلک والتی بالفعل
والانفعال کالاب والابن والقاطع والمنقطع وما شبه ذلک والتی
بالملکة فکالعلم والحس والمحسوس فان بینهما ملکة وفان العلم یحاکی بیئة
المعلوم والحس یحاکی بیئة المحسوس علی ان هذا الضبط تقریبی وتحدیدی

ولکن المضافات قد تنحصر من جهة فیکون المضافان شیئین ما ایضا جان الی
شیء آخر من الاشیاء التی لهما مستقرا فی المضاف حتی یعرض احد المضافین
مثل التجانس والتجانس وهو لیس فی التجانس کیف او امر من الامور مستقرا
به مضافا بالتجانس من الانفس التجانس وربما احتیج الی ان یکون فی کل واحد
من الامرین شیء حتی یکون به مضافا الی الاخر مثل العاشق والمعشوق فان
فی العاشق میلا او اکیدا حتی یکون هذه الاضافة فی المعشوق میله او کرهه حتی الی
جعله معشوقا والعاشقة وربما کان هذا النفی فی احدی الجهتین دون الاخری
مثل العالم والمعلوم فان العالم حصل فرده کیف هی العلم وصار بها مضافا
الی الاخر والمعلوم لم یحصل فرده شیء آخر انما صار مضافا لانه حصل فی
ذلک الاخر شیء هو العلم والذی ابی لنا منه من امر المضاف ان نعرف
ان الاضافة معنی واحد بالعدد وبالموضوع موجود بین شیئین والمضافان
کالجنسین بعض الناس بل اکثرهم او الکل الواحد من المضافین خاصیة
اضافة فنقول ان کل واحد من المضافین فانه معنی فرغ به بالقیاس
الی الاخر لیس هو المعنی الذی للاخر فی نفسه بالقیاس الیه وهذا بین
فی الامور المختلفة الاضافة کالاب فان اضافته للابوة وهی وصف
موجود فی الاب وحده ولکن انما هو للاب بالقیاس الی بنی حسنه
ولیس کونه بالقیاس الی الاخر هو کونه فی الاخر فان الابوة لیست فی

في الابن والاخ كانت وصفاته المشتق له منه الاسم بل الابوة في الاب
وكذلك اليه حال الابن بالقياس الى الاب فليس بينهما شيء واحد
البتة وفي كليهما فليس حتى الابوة والبنوة اذا ما عاينه موضوعة فالابوة
والبنوة فاستانوا فضا والالهاسم فان كان ذلك كون كل واحد منهما
بحال بالقياس الى الاخر فهذا لكون كل من النفس والنبع ابيض حالة
ليس يجب ان يكون شيئا واحدا ولكن كونه بالقياس الى الآخر يجعله
واحدا الان بالكل واحد بالقياس الى الآخر فاذا فهمت هذا فيما تقدم
لك فكذلك فاعرف الحال في سائر الاضافات التي بالاختلاف
فيها وانما يقع اكثر الاشكال في هذا الموضع فانه لما كان لاحد الآخرين حالة
بالقياس الى الآخر وكان للآخر ايضا حالة بالقياس الى الاول وكانت
الحالتان من نوع واحد جنسا وشخصا واحدا وليس كذلك فان بعد الابوة
هو البنوة اي لوصف الذي في ذلك الموصوف به وكذلك
بالقياس الى الثاني وليس في ذلك وصف المتقابل بالعدد بل هو
كما لو كان الثاني ابيض والاول ابيض بل الثاني ابيض هذا هو بعد الاول
لان له حالة في ذاته معتبرة بالقياس الى الاول وكذلك الحال
في المتضايفين فان كل واحد منهما نقيض بان له حالة التي لا يكون الا
بالقياس الى الآخر اذ كان الآخر شيء فالابوة والبنوة عرضا
يكونان فرعليين حتى يكونان تجريدا ان تعتبر من ذلك في جملة اسما
مشتركا كما فعله الضعفاء المتيه لكن الاشد اذا ما من هذا صرحنا
بل الاضافة في نفسها موجودة في الاعيان او في آخر انا تتصور في
العقل ويكون كثير من الاحوال التي تحرم الاشياء اذا عقلت

بعد ان تحصيل في العقل فان الاشياء اذا عقلت بان يحدث لها في النفس
امور لم يكن لها من خارج فتصير كلية وجزئية وذاتية وعرضية ويكون جنسا
وفصلا ويكون محمولا وموضوعا والاشياء من هذا القبيل فقوم دعوا الى ان
حقيقة الاضافات انما يحدث البتة في النفس اذا عقلت الاشياء وقوم
قالوا بل الاضافة شيء موجود في الاعيان واحتجوا وقالوا نحن نعلم ان هذا
في الوجود بيقين ذلك ان ذلك في الوجود ابين هذا عقل الم يعقل ونحن
نعلم ان البنات يطيب الغذاء فان الطلب مع اضافة وليس للبنات
حصل مع جرس الوجود والادراك ونحن نعلم ان السماء فوق الارض
والارض تحتها ادركت او لم تدرك وليست الاضافة الا امثال هذه الاشياء
التي ادانا اليها وهي تكون للاشياء وان لم تدرك وقالت الفرقة الثانية
انه كانت الاضافة موجودة في الاشياء الوجب من ذلك ان لا تتغير
الاضافات فانه كان يكون بين الاب والابن اضافة وكانت تلك
الاضافة موجودة لهما او لاحدهما او لكل واحد منهما فمن حيث الابوة كانت
هي عارضة للاب موجودة فيه فهي اضافة وكذلك البنوة فهنا اذا
علاقة الابوة مع الاب والبنوة مع الابن خارجة عن العلاقة التي بين الاب
والابن فيجب ان يكون للاضافة اضافة اخرى وان تذهب الى غير النهاية
وان يكون ايضا من الاضافات ما هي علاقة بين موجود ومعدوم ونحن
نتقدون بالقياس الى القرون التي تخلفنا وعالمون بالقياسة والذي يحمل
به الشبهة من الطرفين جميعا ان يرجع الى حد المضاف المطلق فنقول
ان المضاف هو الذي يعقل بالقياس الى غيره فكل شيء لا يكون
يكون كيف هو شيئا ما بالقياس الى غيره فذلك ليس من المضاف لكن في

في الاعيان الاسنبا وكغيره وهذه الصفة الصفات في الاعيان موجودة لكن
المضاف مهية اخرى فنعني ان يكون دالا من المعنى المعقول القياس الى غيره فانه يكون
المعنى موجودا لمعقول القياس الى غيره وغيره انما هو معقول القياس
الى غيره وبسبب هذا المعنى وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس الى غيره بسبب شيء
غير نفس هو مضاف لذاته على ما علمت فليس مناك ذات اخرى هو اضافة
من مناك مضاف بذاته بل اضافة اخرى فنعني من هذه الامور الصفات واما
كون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضوع فهو من حيث تعقل هذا الموضوع
مهية معقولا بالقياس الى هذا الموضوع وهذا امر آخر مغاير لهذا الوجود
وذلك الوجود ايضا مضاف لكن ليس ذلك هذا فليكن هذا عارضا
من المضاف لزم الضعف واكل منهما مضاف لذاته الى ما هو مضاف
اليه بل اضافة اخرى فاما كون المحمول مضافا لذاته والكون هو مضافا عارضا
مضافا لذاته فان نفس هذا الكون مضاف بذاته صير يصح الى اضافة اخرى
مضافا قابل هو لذاته ومهية معقولا بالقياس الى الموضوع اي موجبة
اذا عقلت مهية كانت نسبته الى ان يكون في الذهن شيء آخر يعقل هذا
بالقياس اليه بل اذا فضة هذا مضافا في الاعيان هو موجود مع شيء آخر
لذاته للاضافة اخرى تتبعه من نفس الرمح والمهية المخصوصة بتلك
الاضافة فاذا العقل احتاج الى ان يعقل مع احضار شيء آخر كي تكون
نسبة الابوة من حيث هي ابوة الرمح تلك الاضافة فذات مضاف
لذاتها لا باضافة اخرى ما لم يعقل الرمح تلك الاضافة والمعقول ان يكون امرا
منها كانه معه خارجيه منها لا بالنظر الى نفس التصور بل باعتبار آخر
من الاعتبارات اللاحقة التي يعقل العقل في العقل فيكون شيئا

باسنبا الا نوع من الاعتبار الضرورة فانا في نفسها في اضافة فيما
لا نسبة لذاتها بل العقل بالقياس الى الغير فيها الصفات كغيره يلحق
بعض الذوات لذاتها لا الاضافة اخرى عارضة بل مثل ما يجري عليه الامر
من لحوق هذه الاضافة من لا اضافة لا بوة وذلك مثل لحوق الاضافة الى
العلم فانها لا يكون لاحقة باضافة اخرى في نفس الامر بل لو انتهى ان كان
العقل بما اخترع مناك اضافة اخرى فانه عرفت هذا عرفت ان الصفات
في الوجود موجود بمعنى امر زائد وهذا الحد لا يوجب ان يكون الصفات في
الوجود الا عرضا اذ العقل كان بالصفة المذكورة ولا يوجب ان يكون امرا
قائما الذات واحدا او اصلا من شيئين واما العقول بالقياس فانما تحدث
في العقل فيكون هو الاضافة العقلية والاضافة الوجودية ما بناه وهو كونه
بحيث اذا العقل كان معقولا لغيره بالقياس واما كونه في العقل فان يكون
عقلا بالقياس الى غيره لذلك في الوجود جسم ولذلك في العقل حكم من حيث هو
العقل لا من حيث هو اضافة وكونه في العقل اضافات مخترعة انما يفعلها
العقل بسبب الخاصية التي للعقل منها فالصفات اذن موجودة في الاعيان
وبان ان وجوده لا يوجب ان يكون مناك اضافة الى اضافة بغير نهاية
وليس يلزم من هذا ان يكون كل معقول مضافا فيكون له في الوجود اضافة
واما المتقدم والمتاخر في الزمان واحدا معدوم وما شبهه ذلك فان
التقدم والتاخر صفتان فيان من الوجود اذا عقل من المعقول الذي ليس
ما خوذا من الوجود الى ضربا عليه فان التي قرن فليس يتقدم الا الشيء موجود
معه وهذا النوع من التقدم المتاخر موجود الطرفين بمعاني الذهن فاذ
اذا حضر الذهن صورة المتاخر وصورة المتقدم وعقلت النفس هذه المقابلة

من الوجود بين بسيط وكانت هذه المقابلة بين الوجود في العقل والعقل لذلك
قد يكون الشيء في نفسه متقدما فكيف يتقدم على ما هو موجود فاذا كان من المضافات
على هذا السبيل فما تضايفا في العقل وجدا بالسبب في الوجود وليس معنى قولنا من حيث
هذا التقدم والتاخر وجد هذا التقدم والتاخر بالحقيقة من العلل الحقيقية والمسببات
التي يفرضها العقل والاعتبارات التي ليس لها شيء الا في ليس عند العقل

المقالة الرابعة فصل في التقدم والتاخر الحادثين

الامور التي يقع من الوجود والوجه يقع من الاين فنحن الان نتكلم ان شئنا
التي يقع منها الكواص في الوجود على الاطلاق وبدأنا اولا بالتي يكون الوجود منها
بالتقدم والتاخر فنقول ان التقدم والتاخر وان كان يقولان على وجوه كثيرة
فانما يكاد يقع على حسب التفكك في شيء وهو ان يكون المتقدم من حيث
هو متقدم غير ليس المتاخر فيكون لاشيء المتاخر الا وهو موجود والمتقدم
فقد الوجود هو المتقدم في المكان والزمان وكل المتقدم والقبل منها
لما هو اقرب فاما كان المكان فما هو اقرب من ابتداء الحدود فيكون
ان يلي ذلك المبدأ حيث ليس يلي ما هو بعده والذي بعد يلي ذلك
المبدأ قد وليه هو في الزمان كذلك اليه ما قرب الى الان الى ضرورة آن
يوجد مبدأ وان كان مختلفا في الذي هو المتقدم كما تعلم العقل وسلم
القبل والبعد في ذلك الى ما هو اقرب من مبدأ الحدود وقد يكون في
المتقدم الرتبي او الوضع كالذي هو اقرب من مبدأ الحدود بالقياس الى
الجهة او وضع الجهة مبدأ ثم ان جعل المبدأ الشخص اختلف وكذلك
الاقرب من المحرك الاول كالصبي يكون قبل الرجل في امور
من الطبع اما بالصناعة كنغم الموسيقي فذلك ان اخذت من الحدة

قد يكون م

كان المتقدم غير الذي يكون اذا اخذت من بالنقل واما بحث واتفاق كيف كان
ثم نقل الى شيء اخر فيجعل الفاضل والفاصل السابق فيه والذي هو المتقصر
متقدما فجعل نفس المعنى كالمبدأ الحدود فاما كان يمتد ليس الى اخر فليس لها
ما تملك الاول فانه جعل متقدما فان سابق قريب ما ليس له تالي ولا تاليا
فيه فهو السابق وبادا ومن هذا القبيل جعلوا المخدوم والرئيس فان
الاختيار وقع للرئيس ليس لانه رئيس وانما وقع للرأس لانه رأس فاذا وقع للرئيس
فتحرك بالاختيار الرئيس ثم تفكر ذلك الى ما يكون هذا الاختيار له بالقياس
الى الوجود فجعلوا الشيء الذي يكون له الوجود دون ان كان يعدل وجود متقدما
على الاخر مثل الواحد فانه ليس من شرط الوجود للواحد ان يكون الكثير موجودا
ومن شرط الوجود للكثرة ان يكون الواحد موجودا وليس في هذا ان الواحد
يفيد الوجود للكثرة او لانه بل انه يحتاج اليه حتى يفاد للكثرة وجودا بالتركيب
منه ثم نقل بعد ذلك الى حصول الوجود من جهة اخرى فانه اذا كان شيئا له
وليس وجود واحد منهما من اخر من وجوده لذلك من نفسه الا من شيء ثالث لكن
وجود الثاني من هذا الاول فهذا من الاول وجوب الوجود الذي ليس له
لذاته من ذاته بل لامر من خارج الامكان على تجويز من ان يكون ذلك الاول
منهما وجد لزم وجوده ان يكون علة لوجوب وجود هذا الثاني فان الاول
يكون متقدما بالوجود لهذا الثاني والذلك لا ينكر العقل البتة ان
يقول لما تحرك زيد يده تحرك المفتاح او يقول تحرك زيد يده ثم تحرك
المفتاح وينكر ان يقول لما تحرك تحرك زيد يده وان كان يقول لما
تحرك المفتاح علمنا انه قد تحرك زيد يده فالعقل مع وجود التحريك
في الزمان لم يفرض لاحدهما تقدما ولا تاخرا فاذا كانت الحركة الاولى

وان لم يكن الثاني والثاني لكيلا يكون الاول

المفتاح م

ليست سببا وجوديا ولا عدميا لكن الثانية سبب وجودها والاولى لا
يجب ان يكون الشيء علة لنفسه
يجب ان يكون الشيء علة لنفسه
يجب ان يكون الشيء علة لنفسه

اسم القوة فاطلقه لفظا القوة على كل حال يكون في شيء موجبا آخر يكون منه
في آخر من حيث ذلك آخر وان لم يكن هناك ارادة حتى سمو الحجارة
قوة لانها سبب هذا التغيير من آخر آخر بانها حتى اذا حركت نفسه او حاملة
نفسه فكان سبب هذا التغيير منه عليس ذلك فرجوبه هو قابل للصحيح والوجود
حيث هو خرج الى الفعل اذ تبين ان الفعل اعلى القوة من فعل ليس بان يكون الآن
مزعوما في فحين من يكون منه الحركة نفسه المحركة نفسه هو المحرك بعينه والمدرك بارادة
نهو من حيث يقبل العلم يجرد ادراكه من حيث يعلم فهو ذلك لما وجد والشيء
الذي له قوة على الشيء الموجود قد يكون اما ان يكون من خارج ذلك القوة
وان يكون وجودها غلبا بالفعل لا من حيث القوة الامكان بين الفعل وبين
ان الفعل يطلق اسم القوة الى الامكان فيسمو الشيء الذي وجوده في حد
الامكان موجودا بالقوة وسمو الامكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعاله يحصل
تام هذه القوة فعلا ان لم يكن انفعال استكمل تحرك وانكمال اخر بحرك
فانه لما كان هناك لمبدأ الذي ليس قوة وكان الاصل الاول فرجب بهذا
الاسم اذ هو على ما هو الحقيقة اصل هو هذا الذي قبل بالي ما سموا الاول
قوة كقبول بعض الفعل الى الشيء قد يكون قوة بالنسبة الفعل وبعض الفعل
حصول الموجود ان كان ذلك الامر انفعالا او سببا الذي هو فعلا ولا
انفعالا فهذه هي القوة الانفعالية وربما قالوا القوة لوجوده جزء وسنذكرها
والمهندسون لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه ان يكون ضلعا للمربع
وبعضها ليس يمكنا لان يكون ضلع ذلك المربع جعلوا ذلك المربع
قوة ذلك الخط كانه مركب فيه وصفوها اذا تخيل بعضهم ان قدر
هذا المربع هو الذي ذلك الضلع على مثل ذلك نفسه واذ قد عرفت القوة

فقد

فقد عرفت القوى وعرفت ان غير القوى اما الضعيف واما العاجز واما
الانفعال واما الضروري واما ان لا يكون المقدار ضلعا المقدار على صفة ما
فيكمل غير هذا الجهة المراد القوة التي بمعنى القدرة فانها بعض انها لا يكون موجودة الا
لما من شأنه ان يفعل ولما من شأنه ان لا يفعل فان كان من شأنه ان يفعل
فقط فلا يزول ان لا يقدر وهذا ليس بصادق فانه ان كان لما من شأنه ان
ان يفعل فقط انفعل من غير ان يشاء ويريد هذا لك ليس له قدرة ولا قوة
بهذا المعنى وان كان الفعل بهذا بارادة واختيار الا انه اذا لم الارادة والاختيار
ارادة وجود انقلابا او تبديل تغيرا استحالة ذاته فانه انفعل بقدرة ولا لك
لان هذه القدرة التي لو تزول هو لان يكون وبه موجودة هنا وذلك بان
هذا يصح عنان يفعل اذ شاء وان لا يفعل اذ لم يشأ وكلا هذين طرفان
اي انا اذا شاء فعل واذا لم يشأ لم يفعل وانهما دعنان فيحكم به القدرة على
ما يباشر طرفان وليس من صدق الشرطي ان يكون هناك استثناء وجه
من الوجوه او صدق محلي فانه ليس اذا صدق قولنا اذا لم يشأ لم يفعل
يلزم ان يصدق لكنه لا يشأ وقتا ما وانه اذا كذب انه لا يشأ البتة يجب
ذلك كذب قولنا اذا لم يشأ لم يفعل فان هذا يقتضي انه لو كان لا يشأ
ربما كان يفعل كما انه اذا لا يشأ فيفعل فاذا صح انه اذا شاء فعل صح انه اذا
فعل فقد شاء اي اذا فعل فعل من حيث هو قادر فصح انه اذا لم يشأ
لم يفعل اذا لم يفعل لم يشأ وليس في هذا انه يلزم ان لا يشاء وقتا ما وهذا
من لم يعرف المنطق وهذه القوانين التي هي مبادي الحركات والافعال بعضها
قوي يقارن النطق او التمييز وبعضها قوى لا يقارن ذلك والتي
يقارن النطق والتخيل كالتي النطق والتخيل فانه يكاد ان يعلم بقوة

واحده الانسان والانسان ويكون القوة واحدة ان يتوهم اللذة
والالم اللذين يتوهمهما الحاس الذي يدركه وكذلك حال القوى النفسانية الواحدة
يكون قوة على الشيء الذي على عنه فانها بالحقيقة انما تكون قوة تامة اي بعد الشيء
من اخرى اخرى تامة اخرى في التمام وبالفعل اذا اقترن بها الارادة وبعبارة
عن اخرى وهي تنزع التخيل بعد الاول او فعلي او عن اي الفعل تابع للمتخيلة
فعلية او قصورية فعلية فيكون اذا اقترن بها تلك الارادة وقد يكون
ارادة بعد ارادة على ما ذكرناه وهي التي هي الباعثة على التحريك الى الفعل
فصارت لذلك عند بالفعل الفعل الواجب او قد بينا ان العقل انما تصير
عقلا بالواجب حتى يجب عليها الشيء الذي لم يوجد فيها او العقل وتصل هذه الى
فانما تكون الارادة ضعيفة فربما اجتمعت القوة الفاعلة للشيء ما تقوى
لم يجب من حضور شعورها وقوة فعلها بالشيء الذي اذا فعلت به فعلا
فعلت بها ان يكون افعل بها وهي بعد قوة وما يجب للشيء من الاقاويل
للقوة الفاعلة من افعل ذلك وذلك انه لو كان يجب عنها واحدا
ان يفعل لكان يجب من ذلك ان يصير عنها الفعلان المتضادان
والمتوسطان جميعا وهذا محال اذا صارت كما قلنا فانها تفعل الضدين
وهذا القوى التي في غير ذوات النطق والتخيل فانها اذا لاقت القوة
المنفعلة وجب عنك الفعل اذ ليس هناك ارادة واختيار منتظران
ان ينظر هناك فيكون بطيء ينتظر فاذا كان يحتاج الى طبخ فذلك الطبخ
لا يكون سوى المدة الاخص والمادة من المبدأ والمدة يحتاج ملكان تقبل
وما حصل ويكون حينئذ منتظرا الارادة المنتظرة لكن الارادة تفارق هذا
من حيث تعلم والقوة الانفعالية التي يجب اذا لاقت الفاعل

ان يحدث الانفعال فربما هذه الاشياء هي القوة الانفعالية الناقصة فان
القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة لانها قد تكون قريبة قد
تكون بعيدة فان التي قوة ان يصير رجلا والصبي ايضا قوة ان يصير
رجلا لكن القوة التي في الصبي تحتاج الى ان يبلغ ما بعده ثم تحرك فتصل الى الرجلية
لانها تحتاج الى ان تخرج الى الفعل مصباحا غير ذلك ثم تصل ثم بعد ذلك هناك ان تخرج الى
الفعل رجلا وعلى هذا فان القوة الانفعالية الطبيعية هي هذه وهي التي فيها الحقيقة
ليست فيه بعد قوة انفعالية فاما ان يكون التي هو التي تفعل رجلا
لكنه لم يكن في قوته ان يصير رجلا من قبل غير التي ثم تنتقل بعد ذلك الى
شيء آخر كان هو بالقوة ايضا ذلك الشيء بل المادة الاولى هي بالقوة كل شيء
ضعيف ما يحصل فيها عوضا عن بعض فيحتاج المعوض عنه الى زوال بعض
ما فيه لا يعوض من بعض جسم ولكنه يحتاج الى عرض اخرى حتى يتم الاستعداد
وهذه القوة هي قوة بعيدة وهذا القوة القريبة فهي التي لا يحتاج الى ان يقال انها
قوة فاعلة بقبول القوة الفاعلة التي تفعل فيها فان الشجرة ليست بالقوة
مصباحا حال بها كما يحتاج الى ان يقال انها قوة فاعلة غير القوة الفاعلة للمصباح
وهي القوة القابلة والمناسبة وان هذه ثم بعد ذلك بتمثال ان يفعل
من ملاقات القوة الفاعلة للمصباح مصباحا والقوى بعضها يحصل
بالطبع وبعضها يحصل العادة وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل
بالاتفاق والفرق بين الذي يحصل بالصناعة والذي يحصل بالعادة ان
الذي يحصل بالصناعة هو الذي يقصد فيه استعمال مواد وآلات
وحركات فيكتسب النفس بذلك ملكة انها صورة تلك الصناعة واما التي
بالعادة فالتحصيل فيها غير ليست مقصودة فيها وذلك بان يصير شيء

او غضب او رای او یتوجه فیها القصد الی غیر هذه الغایه ثم یتبعها غایه
هی الغایه والمقصود لا یکون العاده نفس تلک الصوره کما ذکرت الآن
فی النفس ربما لم یکن العاده الا ذلک وحده مثل ما یعتاد انسان
الشی الذی بینا والتجاره من الجهات التی قلناها وربما تعاودت مدیدا ثم یترک
فانک اذا دققت النظر عاد حصول العاده والصناعه الی جهه واحده فالامور
التی تکون بالطبع منها ما یکون الی الاجسام الحیوانیه ومنها ما یکون الی
الغیر الحیوانیه وقد قال بعض الاوایل انما یفارق منها ان القوه تکون مع
الفعل ولا یتقدمه وقد قال بهذا الرئیس عوتم من الاوایل بعد یحیی کثیر
فالقائل بهذا القول کانه یقول ان القاعده لیس الموتی علی القیام ای
لا یکون وجبت ان یقوم ما لم یقم فکیف یحتوم ان الکتب لیس فی جبلته
ان تحت منها باب فکیف یحتج وهذا القایل لما وجد غیره قوی علی ان یری ا
علی ان یصیر الشیوم الواحد مرارا فیکون بالفعل الی ان یکل بالیس موجودا
الا بالقوه علی ان یوجد فانه مستحیل الوجود والشی الذی هو بهذه الصفه
ممکن ان یکون ممکن ان لا یکون وذلک ان وجوبه ان یکون والممکن ان یکون لیس
یخلو اما ان یکون ممکن ان یکون سنبلا او ان لا یکون وهو ایضا الموضوع للشی
الذی یصیر سنبلا ان یحله صوره ما ان یکون کذلک باعتبار نفسه
کالبیاض فاذا کانت یمکن ان یکون ویمکن ان لا یکون فی نفسه فهذا
لیس اما ان یکون سنبلا اذا وجد کان قایما بنفسه حتی یکون امکان وجوده
هو انه یمکن ان یکون قایما بنفسه او یکون اذا کان موجودا وجد فی غیره فان
کان الممکن یعنی انه یمکن ان یکون سنبلا فی غیره فان امکان وجوده ایضا
فی ذلک الغیر یجب ان یکون ذلک الغیر موجودا مع امکان وجوده

وهو موضوعه وان کان اذا وجد کان قایما بنفسه لا فی غیره والا من غیره بوجه من
الوجوه وان علاقته زیاده من الموارد علاقه ما یقوم فیها او یحتاج فی امر ما الیها فیکون
امکان وجوده سابقا علیه غیر متعلق بمادة دون مادة والا جوهرا دون جوهر
او ذلک الشی لا علاقه له مع شی فیکون امکان وجوده جوهرا لانه شی یوجد
بذاته کما فرض بالجمله ان لم یکن امکان وجوده حاصلا کان غیر ممکن الوجود ممتنعا
وان کان حاصلا یوجد قایما بذاته کما فرض فیوجد موجودا وجوهرا او هو جوهر فانه یوجد
لیس بهذا من المضاف او کان الجوهر لیس المضاف الذات بل العرض له
المضاف فیکون لهذا القایم بذاته وجود کثیر من امکان وجوده الذی هو بها
والکلام مسلوق فی نفس امکان وجوده وعلیه حکمنا انه لیس فی موضوع الآن قد صار
فی موضوع صف فانه لا یجوز ان یکون لما یفنی قایما بنفسه لا فی موضوع
ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود بعد ما لم یکن بل یجب ان یکون له علاقه ما
مع الموضوع حتی یکون الما ذا کان الشی الذی یوجد قایما بنفسه لکنه یوجد من
شی غیره او مع وجود شی غیره اما الاول فکالجسم من حیث هو ذو صوره واما الثانی
فکالنفس الناطقه مع تکون الابدان فان امکان وجوده یکون متعلقا
بذلک الشی لا علی ان ذلک الشی بالقوه موکون الجسم بعض بالقوه ولا ان یصیر
قوامه ان یوجد موضوعا فیه یکون امکان البیاض فی الموضوع الذی ینطبع
فیه البیاض بل علی ان یوجد معه او عند حال له فالجسم الذی یحدث کثیر
جواهر فانما امکان وجوده موان یحدث من المادة والصوره فیکون لامکانه
وجوه، مثل ان یوجد ما دة ما موما دته فیکون الشی الذی یحدث منه ولا دة الصوره
یحدث فی المادة ویحدث الجسم لاجتماعهما من المادة بوجه ومن الصوره
بوجه واما النفس فانها لا تحدث الا بوجود موضوع بدنی ذی وضع یکون

امکان وجوده فی ذلک فانا بما لاختصاص ذلک المادة بذلک الصفة
یکون وجودها بعده لم یکن وهو امکان صدورها منه وجود اجسام علی نحو
من الامتزاج یصلح ان یکون الله اعلم قد یمیز بها استحقاق صدورها منه
عنها فاذا کان فیها امکان هذا الامتزاج فهو امکان لوجود النفس وکل
جسم فانه اذا صدر عنه فعل یسمی بالعرض لا بالقسر عن جسم آخر فانه
یفعل لقوة ما فیه اما الذی بالارادة والاختیار فذلک ظاهر واما الذی لیس
بالارادة والاختیار فان ذلک الفعل اما ان یصدر عن ذاته او یصدر عن
شیء مباین له جسمانی او عن شیء مباین له غیر جسمانی فان صدر عن ذاته
فیشارک الاجسام الاخری فی الجسمیة ویخالفها فی صدور ذلک الفعل
عنها فاذن فی ذاته معنی زائد علی الجسمیة هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه
وهذا هو الذی یسمی قوة فان کان ذلک عن جسم آخر فیکون هذا الفعل عن
هذا الجسم بقسر او عن عرض وقد فرض لا بقسر من جسم آخر ولا عرض وان
کان عن شیء آخر مفارق فلایخ اما ان یکون اختصاص هذا الجسم بهذا
الوسط لقبول التأثیر عن هذا المفارق هو لما هو جسم او لقوة فیه او لقوة
فی ذلک المفارق فان کان بما هو جسم فکل جسم یشارکه فی ذلک وان کان لقوة
فیه فتلک القوة مبدأ صدور ذلک الفعل عنه وایضا ان کان لقصور
من المفارق بمعاونته او لکونه المبدأ الاول فیه وان کان لقوة فیه
فی ذلک المفارق فاما ان یکون نفس تلک القوة یوجب ذلک او اختیاره
وارادته فان کان نفس القوة یوجب ذلک فلایخ ان یکون ایجاب ذلک
من هذا الجسم بعینه لا احد الامور المذکورة فیرجع الکلام من رأس وانما
ان یکون علی سبیل الارادة فلایخ اما ان یکون تلک الارادة غیرت

هذا الجسم

عن الاوایل ۳

میزت هذا الجسم بخاصیة تخصیص بها من سایر الاجسام او غیرت اما کیف
اتفق فان کان غیرت اما کیف اتفق لم یستمر علی النظام الابدی والاکثری
فان الامور الاتفاقیة هی التی لیست بدایمة ولا اکثریة ولکن الامور الطبیعیة
دایمة او اکثریة فلیست باتفاقیة فحق ان یکون بخاصیة تخصیص بها من سایر
الاجسام ویکون تلک الخاصیة مبدأ صدور ذلک الفعل عنه لان
اما ان یرد ذلک لان تلک الخاصیة یوجب ذلک الفعل او یکون منه
فی الاکثر او لا یوجب ولا یکون منه فی الاکثر فان کان یوجب فهو مبدأ
ذلک وان کان فی الاکثر والذی فی الاکثر کما علمت فی الطبیعیات
هو بعض الذی یوجب ذلک لکن لعایق لان اختصاصه بان یکون الامر
منه اکثریا وبسیط طبیعته الی فیه ما یکون منه فان لم یکن فیکون لعایق فیکون
ایضا الاکثری الذی یوجب ان لم یکن عایق لیکون الموجب هو الذی یسلم الامر
ما عایق وان کانت تلک الخاصیة لا یوجبه ولا یکون منه فی الاکثر فکونه
عنه وعن غیره واحدا فاختصاصه بخواص وقیل لیس بخواص وکذلک انا
نعلل ان کون تلک الخاصیة اولی فمعناه ان صدور ما منه فی
انه فتوان الی صدوره عنه ولکنه موجبا واکثریا وربما ذکر بعض علماء العصر ایده
لیکون علة اخری بالذات غیر ما یعرض لان الذی بالعرض
فهو علی احد النحوین المذکورین فبقی ان تلک الخاصیة یعنی ما هو فیه
والخاصیة الموجبة یسمی قوة وزیادة القوة لیصدر عنه الافاعیل الجسمانیة
کان لقوة من مبدأ ابعد ولنوکد بیان ان لکل حادث مبدأ مادیا وغیر
بالجملة ان کل حادث بعد لم یکن عند لا محالة مادة لان کل کائن صحیح
الی ان یکون قبل کون لکن کون موجود فی شیء فانه ان کان منه الوجود

نفسه فليكن البتة ليس امكان وجوده هو ان الفاعل قادر عليه بل الفاعل
لا يجب ان يكون قادرا عليه اذا لم يكن هو في نفسه ممكنا الا ترى انا نقول ان الباري تعالى قادر
ولكن القدرة هي على ما يمكن ان يكون فلو كان امكان كون الشيء هو نفس القدرة
عليه كان هذا القول كانا نقول ان القدرة انما تكون على ما عليه القدرة
وكانا نقول ان الباري ليس عليه قادرا ليس عليه مقدورا وليس يخفى ان
هذا الشيء مقدور عليه وغير مقدور عليه باعتبارين في نفس الشيء بل باعتبارين في حال
قدرة القادر على عليته ثم لا فان ليس عليه مقدورا عليه ثم يمكن ان يقال
ذلك البتة لانا ان عرفنا ذلك من جهة ان الشيء محال او ممكن او كان معنى
المحال هو انه غير مقدور عليه اعني الممكن انه مقدور عليه كنا عرفنا المجهول
بالمجهول فيبقى ان يصح ان يعني بكون الشيء ممكنا في نفسه هو غير معنى كون الشيء
مقدورا عليه ان كان ما هو موضوع واحدا وكونه مقدورا عليه لا يمكن
ممكنا في نفسه وكونه ممكنا في نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدورا عليه
هو باعتبار اضافته الى موجده فاذا تقرر هذا فانا نقول ان كل حادث
فانه قبل حدوثه اما ان يكون في نفسه ممكنا ان يوجد او محالا ان يوجد
الخ ان يوجد لا يوجد والمكن ان يوجد قد سبق امكان وجوده وامكان
الوجود فليح امكان وجوده من ان يكون معنى معدوما او معنى موجودا او
ان يكون معنى معدوما والا لم يسبق امكان وجوده فهو اذن معنى موجود
وكل معنى موجود فاما قائم بنفسه موضوعا او قائم لا في موضوع وكل ما هو قائم
لا في موضوع فله وجود خاص لا يجب ان يكون به مضافا فان امكان الوجود
انما هو بالاضافة الى ما هو امكان وجوده ليس امكان وجوده هو
لا في موضوع فهو اذن معنى في موضوع وعارض لموضوع وكل معنى

قدرة الله
ارخر مقدور عليه

نعلن

امكان الوجود قوة الوجود لمعنى حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشيء
موضوعا وهيولى وهادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة فان كل
حادث فقد تقدم له مادة فنقول ان هذه الفصول التي اوردناها يوهم ان
القوة على الاطلاق قبل الفعل ومقدمة عليه لا في الزمان وحده وبعد آخر
قد قال ابو علي سينا ان بعضهم جعل للهيولى وجودا قبل الصورة وان
الفاعل يبدعها الصورة بعد ذلك ثم ابتدأ من نفسه وما لذاع دعاه
اليه كما فعل بعض المتأخرين فيما اعتقده والذي دعاه الى ذلك في ظني قال
ان شيئا كالنفس وقوته تستكمل بتدبير الهيولى وتصويرها
فلم يحسن التدبير ولا كمل حسن التصوير فتذكرها الباري تعالى احسن تقويمها
وسنهم من قال ان هذه الاشياء كالنفس كانت في الازل تتحرك لطلب اغراضها
حركات غير مستقيمة فاعان الباري تعالى بضبطها وتقويمها وسنهم من قال
ان الحديد هو مطلق الهواء اي مطلق الماء اي لم يزل ساكنا ثم تحرك الخليط
الذي اقتبل به تلك الحركة ونحو ذلك وانهم قالوا ان القوة تكون قبل
الفعل كما في البذور والنوى وفي جميع ما نشاهد فلنا ان نتأمل هذا ونتكلم
فيه فنقول اما ان نريد بالاشياء الجزئية الكائنة الفاسدة وهو على ما قالوا ان
القوة فيها قبل الفعل قبلية في الزمان واما الامور الكلية او الموجودة التي
لا تفسد وان كانت جزئية فانها لا تستفيد الا بالقوة البتة ثم القوة
متأخرة بعد هذه الاشياء بالوجود من كل وجه وذلك لان القوة لا ليست تقوم
بنفسها فلا بد لها من ان تقوم بموضوع يكون بالفعل فانه ان لم يكن
صار بالقوة فلا يكون مستعدا لقبول شيء فان ما بالقوة ليس مطلقا فليس يمكننا
ان نقول شيئا ثم قد يكون الشيء بالفعل لا يحتاج الى ان يكون بالقوة كالابداعيات

فانها وايا بالفعل فمن هذه الجهة حقيقة بالفعل فليس حقيقة القوة بالذات
ومن وجه آخر شان القوة ان يخرج الى الفعل فيكون موجودا بالفعل
فقبل ان يكون الشيء بالقوة ليس انما يكون ذلك عند وقوع الفعل فان ذلك
الشيء يخرج الى الوجود ويصير الى شيء موجود بالفعل لم يكن بالقوة فان ذلك
فانها يخرج القوة الى الفعل شيء ما ليس لذلك الفعل موجود قبل الفعل
بالفعل كالذي يخرج الحار بالقوة والبارد بالقوة فانه يخرجه ما يوجد به موجودا بالفعل
من حيث هو حامل للقوة من الشيء الذي هو بالفعل حتى يكون الفعل الذي
قبل القوة الامر القوة فان الشيء الذي كان من الانسان والبدن من التخرج حتى
كان عن ذلك وهو بالقوة ليس ان يقرض الفعل فرده الاشياء
قبل القوة اعني من ان يقرض القوة قبل الفعل ايضا فان الفعل والقوة
والتحديد قبل القوة لانك لا يمكنك ان تحد القوة الا انها تفعل ما
الفعل فانك لا تحتاج في تحديده وتصوره انه القوة فانك تحد الربح
وتعقله من غير ان يحضر بالك قوة قبوله ولا يمكنك ان تحد القوة على
الربح الا ان تذكر الربح لفظا او عقلا وتجعله جزء حده او الجنس من الفعل
قبل القوة بالكمال والغاية فان القوة تنفصل الفعل كالمال والخشب
الذي انما صار يكون بالفعل حين الشروع فيه بالقوة بوجه ما فان الخشب
الذي اذا كان سريرا فانما كان يكون اذا صار سريرا من كل وجه وهذا خلف فانه ان
كان موجودا من حيث هو موجود ليس سريرا انما يكون سريرا من حيث انه
عدم كمال وعدم الكمال للجاهل لانه يوجب في غيره ذلك مثل الظلم للعالم
فالظلم انما هو شيء ما يخص من الذي فيه الظلم طبيعة الخير ومن الذي عليه
الظلم السلامة او الغنى او غير ذلك فيكون من حيث هو شر شيء يعدم

والشيء بالقوة وهو انه لم يكن موجودا لانه ما بالقوة لكانت الكمالات التي تجب
لاشياء حاضرة فاذا كان شيء موجود من الوجوه فبين ان الذي بالفعل هو الخير
من حيث هو كذلك والذي بالقوة هو الشر او دونه واعلم ان القوة على
الشر خير من الفعل والكون خيرا من الفعل خير من القوة على الخير لانه كون الشر
شريرا القوة الشر بل لكان الشر وقوع الى ما كذا فيه فعل قد علمت حال العدم
المضاف واما القوة الخيرية فتقدم الفعل الذي هي قوة عليه وقد تقدمها
فعل مثل فعلها حتى يكون القوة منه وقد لا يجب لكن يكون معها شيء خير
يخرج القوة الى الفعل الا ان يكون الفعل الذي هو موجود القوة وحدها لا يكفي
في ان يكون فعل بل يحتاج الى ان يخرج القوة الى الفعل فقد علمت ان الفعل
بالحقيقة وانه هو المتقدم بالشرف والتمام **فصل** في التام والناقص
وما هو فوق التمام وفي الكل وفي الجميع التام انواع عرف في الاشياء
ذوات العدد اذا كان جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا للشيء قد حصل فيه
فلم يبق شيء من ذلك غير موجود ثم نقل ذلك الى الاشياء ذوات الكم
المتصل فقيل تام في القامة اذا كانت تلك القيمة عند الجمهور معدودة بانها
انما يعرف عند الجمهور من حيث تعدد واذا قدرت لم يكن بد من ان يجد
ثم نقله ذلك الى القوى والكيفيات فقالوا كذا تام القوة وتام البياض
وتام الحسن وتام الخير كان جميع ما يجب ان يكون له من الخير قد حصل
ولم يبق شيء من خارج ثم اذا كان من جنس الشيء الذي وكان لا يحتاج
اليه في صيرورة او صفة او كون ذلك زاوية زائدة او زاوية الشيء بما ما زاد
ثم ان كان ذلك الذي قد وجد ما يحتاج اليه الشيء في وقته قد حصل
معه شر اخر من حيث ليس يحتاج اليه في اصل ذات الشيء الا انه ان

في كثير من الاسباب هو الوجود الذي يفيض منه وجود التمام في الاسباب والآلات
المقادير والاعداد فيجب ان يكون موجبها الكل فرد الموضوع فالتركيب
من حيث انه لم يبق خارج عنه وهو كل ان ما يحتاج اليه حاصل فيه
بالقياس الى الكثرة الموجودة المحصورة فيه كل واما بالقياس الى الامر العام فبقي
خارجا فتمام لم يختلف في استعمال لفظ الكل والجميع على اعتبارها
لا يتم الا منفصلا وتارة يقولون ان الكل يقال للمتصل والمنفصل والجميع يقال فيه
انما الجميع هم
لوضعه للاختلاف والكل لوضعه لاختلاف وبقي كل بترجيح معناها
يكون لها لحاظان صحيحان واما خلاف هذه الالفاظ فيجب ان يستعمل
على ما وقع عليه الاصطلاح والاخرى امر وجداني بقي كل ما فيه الغرض
حتى يكون مجموعا فان الكل بقي بالقياس الى الاجزاء والجميع اليه يجب
ان يكون كذلك فان الجميع هو الجميع والجميع ما يكون الاحاد بالفعل او
وجدت بالفعل لكنه لا استعمال له طلق على ما كان له بعض جزء واحد
لما يجده وان لم يلتفت الى ذلك
بالقوة فكان الكل هو الاصل بالنظر الى الاجزاء والجميع بالنظر الى الوجود فكان
وكان الجميع هو ميسان يكون هم
الكل هو الجميع فيجب ان يكون فيه احاد وان لم يلتفت الى وجوده
كان هذا القول هو الفصل فان الاصطلاح اجرا ما بعد ذلك فتصير
واحدا وحتى صار ما يقع على الكل والجميع فرعا دارت الحكم اذا كان اما
ان يتكلم بالعرض غالب على كلها السواد وكان لها اجزاء شبيهة وغير شبيهة
كالطرازة كلها والقوة كلها وبين المركب من اجزاء مختلفة كالحيوان كل واحد منهما
وبين الجزء فانه تارة يقع لما يجده وتارة لا يكون بحيث هو الشيء وغيره وهو ان
كان لما يجده وربما خص هذا باسم البعض وهو الذي ينقسم اليه الشيء والكثير هو
ذو الوجود وفي النفس والبدن للحيوان هو الصورة والمركب والجملة ما يركب منه

الباب الخامس في بيان

وما الجملة المركب لمختلف المبادي المقالة الخامسة فصل في الامور العامة كيف
وجودها وبالجملي ان نتكلم الآن في الكلي والجزئي فانه مناسب ايضا لما فرغنا منه
وهو من الاعراض الخاصة بالوجود فنقول ان الكلي قد يقع على وجوده فقط فيقال
كلي للمعنى من وجد انه معقول بالفعل على كثيرين والجزئي هو الذي للمعنى الذي اذا كان
جايزا ان يكون على كثيرين لم يشترط انهم موجودون بالفعل متى صح معنى البيت
كلي من حيث ان الطبيعة متى بقي على كثيرين لكن يجب ان يكون
يكثرون بالفعل موجودين بل الواحد متى بقي كلي للمعنى الذي لا مانع من تصوره
بقي على كثيرين مانع منع سبب ودليل عليه دليل مثل الشمس والارض
فانها من حيث يعقل شيئا واحدا مما يمنع الله من ان يكون ان يصدق
كثيرا الان وجوده دليل او وجه يعرف به ان هذا ممنوع ويكون ذلك ممنعا بسبب
من خارج لا من نفس تصوره او ذلك يكون ان يجيء هذا الكلي فان هذا الكلي هو الذي لا
يمنع نفس تصوره عن ان يقع على كثيرين يجب ان يكون الكلي المستعمل في
المنطق والاشهر هو واحد الاجزاء الكثيرة وهو الذي نفس تصوره يمنع ان يقع
معناه على كثيرين كذات زيد التي له فانه مستحيل ان يتوهم الا واحدة وحدة
فالكلي من حيث هو كلي بقي ومن حيث هو شيء ما تحته الكلية شيء فالكلي من
حيث هو كلي هو ما يدل عليه بعد وجوده فقط واذا كان ذلك فنقول انه
لهناك معنى اخر غير معنى الكلية وهو الفرسية فان صدق الفرسية ليس هو الكلية
الا الكلية وحدها فرسية فان الفرسية لها صدق لا يفتقر الى الكلية لكن
يعرض لها الكلية فانه في نفسه ليس شيء من الاشياء الا الفرسية فانه في نفسه
واحد لا كثير والا موجود ان فرد الاعيان والاشياء في الخارج
بالقوة والا بالفعل على ان يكون ذلك داخلا في الفرسية بل من حيث هي

قرسیه قرسیه فقط بل الواحد به بعضه یقترن الی القرسیه فیکون القرسیه مع
تلک الصفة واحدة وکذلک القرسیه مع تلک الصفات صفات اخری
کثیرة واحد علیها والقرسیه لیشترط ان تنضاف الی جمیع اسنانه الکثیرة بل یکفی
عامه والا لما حکموا بتواتر واحد فی مسئلة الید لم یکن واحد واحد منها
فی نفسها قرسیه فقط فان مسکنا عن القرسیه نظرا الی التعریض صفات القرسیه
الف لم یلزم ان یکون الجواب الا السلب لای شیء کان لیس علی ان السلب
بعد من حیث هی هی علی انه یقبل من حیث ای السلب کیف ان القرسیه
من حیث هی قرسیه لیست بالف بل لیست من حیث هی قرسیه بالف والاخر
من الانیاب فان کان نظرنا المستدل من حیث ان احدهما من الیمین لا یلزم ان یکون
فیها البته وحد الجزئی حکم الموجب والسالب والموجبتین اللتین لا قوة
المتقیضین وذلک ان الموجب منها الذی یحمل لازم للسالب معناه
انه اذا لم یکن الشیء موصوفا بذلک الموجب الا فوکان موصوفا بهذا الوجب
ولیس اذا کان موصوفا بانه کان موصوفا بانه هو فاما اذا کان الانسان واحدا
او ابیض لانت هویه الانسان هی هویه الوحدة او البیاض فاذا کان
هویه الانسان هی هویه انواعها والابیض فاذا جعلنا الموضوع الذی
هویه الانسانیه من حیث هی انسانیه کثیر واحد وسئل عن القرسیه
فضیل او واحد هو ام کثیر لم یلزم ان یکون الجواب من حیث هویه انسانیه
شیء غیر الواحد منها ولا یوجد کذلک الا الانسانیه فقط وذلک لان کل
موصوف بانه واحد او کثیر جایز ان یوصف بنقیضه فلا یلزم ان یوصف بذلک ولکن
لا یکون هو ذلک الموصوف من حیث هو انسانیه فقط وذلک لان من حیث
هو انسانیه هو کثیر بل انما یکون ذلک هو من حیث هو مقترن بغیره او

نظرنا الیه من حیث هو انسانیه فقط لا یجب ان ینتبه بنظرنا الی شیء من خارج بل یجعل النظر
فی نظر الیه بما هو فقط الی لو تعمد من حیث النظر الواحد الاول لا یکون الا
الانسانیه فقط فلعله من قال قایل ان الانسانیه التی فی زید من حیث
هی انسانیه طی غیر التی فی عمرو فیلزم ان یقول لا والسبب یلزم من یسلم له
ان یقول فان ذلک واحد واحد وان هذا کان حیوانا مطلقا فانینا
بهذا السلب ان تلک الانسانیه من حیث هی انسانیه هی انسانیه فقط
وکونها غیر الحیوانیة التی فی عمرو شیء من خارج فانه ان لم یکن ذلک عارضا عن تلک
الانسانیه لزم ان یکون الانسانیه من حیث هی انسانیه الفا مثلا او اکثر
بالعدد وقد ابطلنا ذلک وانا اخذنا الانسانیه من حیث هی انسانیه فقط
علی انا اذا قبلنا الانسانیه التی فی زید من حیث هی انسانیه یکون قد جعلناها
اعتبارا من حیث هی انسانیه ساقطا عنها انها فی زید او انها التی فی
زید والا فیکون قد اخذنا الانسانیه علی انها فی زید وقد حجرناها وقد یمکن
علی انا نختلف البیاض هی انسانیه ثم لا یخ انا ان مرجع الکنایة التی فی قولنا
الی الانسانیه التی فی زید فیکون هذا من القول فانه لا یجتمع ان یکون البیاض
فی زید فهی باعتبار انها انسانیه فقط وان رجعت الی الانسانیه فقد ذکر
زید لغو الا ان یعنی ان الانسانیه التی عرض لها من خارج ان کانت فی
زید وقد اسقطنا عنها انها فی زید فهل هی کذا وهذا الوضع اعتبار غیر
الانسانیه فان مسئلنا سایل وقال السنتم تکتبون فتقولون انها لیست
کذا وکذا وکونها لیست کذا وکذا غیر کونها انسانیه بما هی انسانیه فقط انا
لا نجب بانها من حیث هی انسانیه لیست کذا بل نجب بانها لیست هی
من حیث هی انسانیه کذا وقد علم الفرق بینهما فی المنطق وسنعاد فی آخر

نقول ان هذا الشك قد وقع فيه الغلط من وجوه احدها الظن بان
الموجود من الحيوان اذا كان حيوانا فان طبعه الحيوانية يعتبر وبه ان يشترط
اخرى كون موجوده فيه وبيان غلط هذا الظن قد تقدم والثاني الظن بان الحيوان
اذا موجود ان يكب من كون خاصا او غير خاص يعني الجنس كذلك بل
الحيوان اذا اخذ به اذا موجود ومن حيث هو حيوانيته لم يكن خاصا ولا غير خاص
الذي هو العام بل كل ما يصيبه شيء خارج من حيث هو حيوانيته حيوان فقط و
معنى الحيوان في ان يحيوان غير معنى الخاص والعام وليسا داخلين ايضا في حيوانيته
واذا كان كذلك لم يكن الحيوان اذا موجودا حيوان خاصا ولا عاما في حيوانيته
بل هو حيوان لا غير وهو من الامور التي يمكن عليه ان يكون خاصا عاما
فتوهم انه يجب ان يكون خاصا او يكون عاما من غير التفات منه الى ان حيوانيته
حيوانيته هو خال عنهما في حيوانيته وان شيء اذا لم يكن في الوجود عنها اي لا
عن لزوم احدهما له صادق فان الحيوان ليس ضرورة ان يكون خاصا او
عاما وان عرض له مطلق حيوانيته التي هي باعتبار السبب كما خاص وا
عام بل يصير خاصا او عاما عند ما يعرض له من الاحوال وبهذا تبين كيف
ان نفهم وجوه ان يكون الحيوان اذا موجودا يجب ان لا يكون عليه
عموم او خصوص وذلك ان لو كانت الحيوانية توجب ان يكون عليها
خصوص او عموم لم يكن حيوان خاص او حيوان عام وليس هذا المعنى يجب ان
يكون ممتنعا قائم بين ان نقول ان الحيوان اذا موجود مجرد بالشرط ان لا يكون
اخر وبين ان نقول ان الحيوان اذا موجود مجرد البتة ولا شيء اخر ولو كان كذلك
ان يكون الحيوان اذا موجودا مجردا البتة فان امكن ان يكون آخر وجود ما
امكن ان يكون الجعل الالهي علة وجود الاعيان من الحيوان المجرد

لا يجب ان يكون عليه خصوص او عموم
ليس يجب ان يكون الحيوان اذا موجودا

وهي خارجة في الذهن فقط فانا الحيوان المجرد الذي ليس بشرط شيء خارجة وجودي الاعيان
خاصة شيء في حقيقته بل مشترط اخر وان كان مع شيء آخر فيه خارجة من خارج
فالحيوان المجرد الحيوانية موجود في الاعيان البتة حينئذ يجب ذلك عليه ان يكون
مصاحبا لغير وهو الذي ذكرناه حال على الشرط الذي هو موجود في الاعيان اذ قد
اكتسب من خارج صفة زائدة وحمل فهو في حد ذاته الذي هو بها واحد من تلك الكلية
حيوان مجرد بالشرط شيء اخر وان كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانية
الكتساب غير الواجب الا ترى ان كان منها حيوان مفارق كما يقولون ثم
يكن هذا الحيوان الذي نتكلم عليه ونحكم عليه بانه يكتسب حيوانا منقولا على كثيرين
بان يكون كل واحد من الكثيرين هو وما به الباين الذي ليس محمولا على هؤلاء
وليس غير منها هو هو فلا حاجة بنا اليه فيما نحن بسبيله فالحيوان الموجود الذي
هو الذي بالطبع والماخوذ بانه هو الطبيعة التي بين ان وجوده اقدم من الوجود
الطبيعي نظام البسيط على المركب وهو الذي تخصص وجوده بانه الوجود الالهي
لان سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى واما كونه مع عوارض
ما وهو هذا الشخص او ان كان بعناية احد وهو سبب الطبيعة الخاصة فكان
في الوجود اتحاد فوق واحدة كذلك لان في العقل فان في العقل صورة الحيوان
المجرد على النحو الذي ذكرناه من التجريد وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية
وفي العقل ايضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق في العقل بمعنى واحد بعينه
اعيانا كثيرة فتكون الصورة الواحدة مضافة عند العقل الى كثرة وهو بهذا
الاعتبار كلي وهو معنى واحد في العقل لا يختلف بسبب الى اي واحد اخذته
من الجملة انت اي واحد منها انتفت صورته في الخيال لم تنتف
العقل مجردة عنه عن العوارض تخص في العقل هذه الصورة بعينها

وحد تم

وان لم يوجد بهذه الصورة في ما تحصل من مجرد الحكم بانه من اي قبيل تخصر

ماخوذ من موجود من خارج او صار مجرى الموجود من خارج قبل تقرر هذه

هذه الصورة وان كان بالقياس الى الانحاء من كلية والجزئية

الفصل الجزئية التي انطبعت فيها تشخصه وهي واحدة من الصور التي لا تقبل

بالفعل الا تشخصه كثيرة بالعدد فيجوز ان يكون هذه الصورة الكلية بهذه

بالعدد من الجهة التي هي بها تشخصه ويكون لها معقول كلي خارجها بالقياس

اليها منتزعا بالقياس الى خارج وتميز النفس عنه هذه الصورة التي هي

كلية بالقياس الى ان يكون معقولا عليها وعلى غيرها وسنعيد الكلام في هذا

المقام بعبارة اخرى فنقول الصور العلمية من جهة موجودة من خارج ومن جهة

انطبعت اما في واحد بالعدد وهو اول على كثيرين يكون هو هو على هذا

الشخص بان ذلك الشخص هو على شخص اخر كذلك فانه قد من استدراك

بما قبل الامور العامة من جهة ما هي عامة بالفعل موجودة في العقل

فصار في كيفية كون الكلية بالطبع واتمام القول في ذلك وفي الفرق

بين الكل والجزء والكلي والجزئي فقد كشفت لك ان الكلي غير الموجود من

ما هو موجود هو الطبيعة عارضا لها احد هذه المعاني التي سميناها كلية فالكلي

المعنى ليس له وجود معقول في الاعيان البتة فانه ليس الكلي بما هو كلي موجودا

منفردا بنفسه فانه يشكك من امره انه هل له وجود على انه عارض لشيء من

الاشياء التي تكون في الاعيان مثل ما في حيوان وهو ذات تحته

موجودة كزيد وعمرو وحال فنقول اما طبيعة الانسان من حيث هو انسان

فليس فيها ان يكون موجودا دون ان يكون انما موجودة هو انها انسان وليس فيها

فيه وقد تحقق مع الوجود هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية الا في النفس

فانها

واما الكلية من خارج فعلى اعتبار احد منزعنا في الفصول السابقة بل

هذه الطبايع ما كان منها غير محوج الى مادة في ان يقبل والا في ان حينئذ انما تحوج

فيكون من المستحيل ان يتكثر بل ما يكون النوع منه قايما واحدا بالعدد و

ان مثل هذه الطبيعة ليست تتكثر بالفصول ولا بالاعراض العامة للفصول

فلنوعيته واما بالمواد فلخروجها واما بالاعراض فلان الاعراض اما ان يكون لها نه

تطلب هذه الطبيعة فيها الكثرة النوع واما ان يكون عارضة غريبة لا تطلبه بحث ٣

فيكون عروضها بسبب متعلق بالمادة فيكون حين مثل هذا ان كان نوعا

موجودا ان يكون وجوده واحدا بالعدد وما كان منها محتاجا الى المادة قائما

توجد مع ان توجد المادة مهيأة فيكون وجوده مستلحقا به اعراضا وجودا

غاير مشخص بها وليس كذلك ان يكون طبيعة الحدة مادية وغير مادية فقد

عرفت هذا في خلال ما علمت واما ان كانت هذه الطبيعة جنسية

فسبيلها ان طبيعة الجنس محال ان تقوم الا في الانواع ثم تصور قوام الانواع

فهذه حال وجود الكليات وليس يمكن ان يكون معنى واحد هو بعينه موجودا

في كثيرين فان الانسانية التي في عمرو ان كانت هي بالمعنى الحد موجودة

في زيد كان ما يعرض لهذه الانسانية في زيد لا بد يعرض لها هو بي في عمرو

واما كان من العوارض مهيئة معقولة بالقياس الى زيد واما كان يستقر

في ذات الانسان ليس يستقر ارة فيه محوجا الى ان يصير عرضا فاسئل ان

جيدا ايسود الليل فانه اعلم لكن عرضا فالاني المعلوم ويلزم من هذا

ان يكون ذات واحدة اجتمع فيها الاضداد وخصوصا ان كان حال

الجنس عند الانواع حال النوع عند الاشخاص فيكون ذات واحدة معينة

بانها ناطقة وغير ناطقة وليس يمكن ان يعقل سر لهذه سليمة ان تنتهي

واحده اكتنفها اعراض غيره وابانا بعينها اكتنفت اعراض زيد فان تكثر
الى الاثنينية بلا شرط آخر فلا تنظرن الى هذه الاضافات على ما ظننت
فقد بان انه ليس يمكن ان يكون الطبيعة يوجد في الاعيان ويكون بالفعل
كليا اي هي وحدها مشتركة للجميع واما تعرض الكلية للطبيعة اذا وقعت في
التصور الذهني واما كيف هو وجه ذلك فيجب ان يتناول بما قلنا في كتاب
النفس فالمعقول من النفس من الانسان هو الذي هو كلي بالقوة لان الاصل
في النفس بل الاصل في جميع الاعيان كثيرة موجودة او متوهمة حكمها
عندنا وحكم واحد واما من حيث هذه الصورة هيئة في نفس هي في
احد اشخاص العالم وهذه الصورات اذا كان الشيء باعتبارات مختلفة يكون
صنما او نوعا او كما ذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كليا او جزئيا فمن
حيث ان هذه الصورة التي في النفس فهي محرجة من حيث انها تشترك
فيها كثيرون على احد الوجوه الذي بينا فيما مضى فهي كلية ولا يمتنع
من هذين الامرين ان ليس يشنع اجتماع ان يكون الذات الواحدة بعينها
لها شركة بالاضافة الى كثيرين فان الشركة لا تكون الا بالاضافة
فقط واذا كانت الاضافة لذوات كثيرة لم يكن شركة فيكون الشيء الواحد
كثيرة لذوات واحدة بالعدد والذات الواحدة بالعدد من حيث هي تلك
فهي تخصيصه لاحد والنفس فيها الصورة التي هي كلية اذا اخرج هذه الصورة واخرجت
في تلك النفوس اذ في نفس غيرها فانها كلها من حيث هي في النفس
بحد واحد وكذلك قد يوجد اشخاص اخرى فتكون الكلي الاخير
هذه الصورة بحكم خاص هي نسبته الى امور في النفس هذه واما كانت
نسبتها الجاعلة اياها كلية الى امور من خارج على وجه ان اي تلك

الحادثات سبقت الى الذهن فجائز ان يقع عنها فيه هذه الصورة بعينها
واذا سبق واحد منها نفر النفس منه بهذه الصفة لم يكن لما خلفه تأثير جديد
الا بحكم هذا الجواز العتيد فان هذا الاثر مثل صورة السابق قد حرد من العوارض
وهذا هو المطابقة ولو كان جل احد هذه المؤثرات الا المؤثر بها شيئا غير تلك
الامور المفروضة وغير ما نفس لما كان الاثر غير هذا الاثر فلا يكون مطابقة
وما الكلي الذي في النفس بالقياس الى هذه الصور التي في النفس فهذا
الاعتبار يجب القياس الى اي صورة سبقت من هذه الصور التي
في النفس الى النفس ثم هذه ايضا تكون صورة شخصية من حيث هي على ما
قلنا وان في قوة النفس ان تعقل وتعقل انها عقلت وان تركب
اضافات الى اضافات وتجعل الشيء الواحد او المختلفة من المناسبات
الى غير النهاية بالقوة ويجب ان لا تكون لهذه الصور المعقولة المرتبة بعضها
على بعض وقوف ويلزم ان يذهب الى غير النهاية لكن يكون بالقوة لا
بالفعل تعقل معها الامور التي يلزمها ترتيبا وان تخيلا بالبال
فضلا عما بين في البعد فان منها مناسبات في الجذور والقصر وفي اضافات
الاعداد وكلها قريبة المتناول من النفس وليس يلزم ان يكون النفس في
حال واحدة بعض تلك كلها وان يكون مستعدة بذلك على الدوام
بل الغرض القريب ان يعقل ذلك مثل اخطار المصنوعات التي لا نهاية
لها بالبال وفي اذهاننا عدد ما لا نهاية لها بالبال بل لو جمع مناسبة
عدد مع مثله مرارا لا نهاية لها بالتضعيف فان هذا المشبه شيء لا يحصر
فيمكن ذكره فاما انه هل يكون ان يعقل العالم العامة المكثرة مجردة عن الكثرة
وعن الصورات العقلية فامر مستكمل فيه مترتب فاذا قلنا ان الطبيعة

الكلية موجوده في الاعيان فليست تنفي من حيث هي كلية بالكلية من حيث
ان الطبيعة تعرض لها الكلية موجوده في الاعيان فهي من حيث هي طبيعة
اذن هي من حيث هي لحمة لان يعقل عنها صورة كلية هي والبيض من حيث عقلت
بالفعل كذلك هي من حيث هي صادق عليها انها كلية وان كانت بحيث
المادة والاعراض التي بتلك المادة والاعراض لكان ذلك الشخص الاخر مشتركا مع
وجدة الطبيعة موجودة في الاعيان بالاعتبار الاول وبحيث فيه كلية موجودة
بالاعتبار الثاني والثالث والرابع اليضا في الاعيان فان جعل بالاعتبار
معنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية في الاعيان وهذا الكلي الذي نحن
في ذكرنا فليست الاولى المنفصل فاذن قد عرفنا ما به يتباين الكلي
بين الكل والجزء وبين الكلي والجزئي فالكلي من حيث هو كلي جنس موجود
موجود في الاشياء وهذا الكلي من حيث هو كلي جنس موجود الا في العقل
واليضا الكل مع جزئه وكون كل جزء واحدا في نوعه وهذا الكلي غير لائق جزءا
واليضا الحيوانات واحد في نوعه واليضا فان طبيعة الكل لا تقوم الا الاجزاء التي
بها تقوم منها واما طبيعة الكلي فانها تقوم الاجزاء التي فيه واليضا فان طبيعة
الكل تصير جزءا من اجزائه واما طبيعة الكلي فانها اجزء من طبيعة الجزئيات
لانها اما الانواع فيقوم من طبايع الكليتين على الجنس والفصل واما الاشخاص
فيقوم من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة العرض الذي يكتنفها واليضا
واليضا فان الكل لا يكون كلا لكل جزء من اجزائه الا لقوة الكلي الذي يكون كليا لكل
في كل جزء واليضا فان اجزاء الكل كلها متباينة والسبب في جزء الكل كلي هو
الكل فالكل يحتاج الى ان يكثره اجزاؤه معاد الكلي لا يحتاج الى ان يكثره اجزاؤه
معا وقد يمكنك ان تجد فرقا غير هذه اليضا ومعلوم ان الكلي هو الذي

من الجنس والمادة والذي يلزمنا ان نعرفه هو طبيعة الجنس والنوع فاما ان
الجنس على كم شيء يدل فقد كان يدل قديما بين اليونانيين على معان وقد
ذهب استعمالها في زماننا فالجنس في صناعتنا لا يدل الا على المعنى
المطلق في العلوم وعلى الموضوع وربما استعملنا لفظ الجنس فقلنا ليس
كذا من جنس كذا اي من نوعه او من جملة ما يكتنفه الكلي الذي هو
ليس يدل عندنا الان في زماننا وعادتنا في كتب العلم الا على النوع
المطلق وعلى صور الاشياء وعرضنا الان فيما يستعمله المنطقيون من ذلك
فنقول ان المعنى الذي يدل عليه بلفظ الجنس ليس يكون جنسا الا على نحو
من التصور اذا تغير عنه ولو بادنى اعتبار لم يكن جنسا وكذلك كل واحد من
الكليات المشهورة ولنجعل جنسا في الجنس وفي سائر الكليات مثالا يكثر استعمالنا على
المعلم الاول فلنتظر فنقول ان الجسم قديما له انه جنس الانسان فان
كان مادة الانسان كان لا محالة جزءا من ماهيته واستحال ان يحمل ذلك
الجزء على الكل ولنتظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادة وبينه
وقد اعتبر جنسا فهناك يتبصر لنا سبيل الى معرفة ما نريد بيانه فاذا
اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما لها هذا شرط الجسم
واختلافه معنى غير هذا بحيث لو انضم معنى غير هذا اليه حسا او نفذا او غير
ذلك كان معنى غاير ما عن الجسمية ودخولا في الجسمية ومضافا اليها
فالجسم مادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان
لا تعرض لشرط آخر البتة ولا توجب ان يكون جسمية جوهرية مصورة
بهذه الاقطار فقط بل جوهرية بكيف كانت ولو مع الف معنى معلوم فان
تلك الجوهرية وصورة ولكن معها وفيها الاقطار فلجملة الاقطار فقط

وقد بين له ماهية الانسان

فكان الجوهر

كان الجسم الذي هو بمعنى المادة غائرا من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق
الذي ليس بمعنى الماء وانما وجوده وانصافه بسائر وجود الانواع وما فوقه كثيرة
فهي اسباب لوجوده وليس هو سبب لوجودها وان كان للجسم اثر في
الجنس وجود الجنس قبل وجود النوع والنوع كان سببا لوجود النوع فضل
الجسم الذي بمعنى المادة قبل وجود ذلك الجسم في هذا النوع هو وجود
ذلك النوع لا غير وفي العقل ايضا فان الحكم فيه كذلك فان العقل يمكنه
ان يضع في شيء من الاشياء الجسمية التي لطبيعة الجنس وجود الجنس
هو الماء ويفهم منه شيء جسمي كجسد الحيوان ويضع في العقل فاعلية
فعل في ذلك الجسم فان ذلك الفاعل الذي للجنس في العقل غير محمول على طبيعة
النوع بل كان وجوده في العقل بعد ما ركبت للنفس الذي هو
النوع طبيعة الجنس والوجود في العقل بعد ما ركبت النوع طبيعة الجنس لا
يكون الفصل خارجا عن معنى ذلك الجنس ومضافا اليه بل البتة متضمنا
فيه وجزءا منه من الجهة التي اضيف اليه وليس ان الحكم الجنس وهو شيء
هو كلي بن حكم كل كلي من حيث هو كلي مبين من غير هذا ان الجسم واحد من
على الجهة التي يكون جنسا يكون كالمحمول بعد الذي هو على اي صوره
وكم صوره يشتمل عليه الجنس تحصيل ذلك الجسم لم يتقرر بعد بالفعل
شيء هو جسم محصل كذلك او اخذنا اللون واخذنا بياض النفس فان
النفس لا تقبل تحصيل حتى تتقرر بالفعل بل يطلب في معنى اللون
زيادة حتى يتقرر بالفعل لون وما طبيعة النوع فليس يطلب فيها
ما يحصل معناها بل يحصل الاشارة وما طبيعة الجنس فانه وان
كانت النفس قد طلبت فيها تحصيل بدل شائع كما كانت قد طلبت

الواجب ان نضع معنى النفس الذي قد طلب مع ذلك تحصيل
معناه قبل ان نطلب حتى انا بقي ان يستعد لهذا الطلب اكثر فيكون الى
النفس ان تعرض في سائر الاشياء فلا يكون للنفس ان يجد بحيث يجوز ان
يكون في سائر الاشياء الا بعد ان يضيف اليه معان اخرى بعد الطبيعة قبل
الاشارة فانه ليس يمكن ان يحصل اللون موجودا بعد جاز وجوده في سائر الاشياء الا ان يكون م
في مادة او ذلك الشيء ليس اللونا فقط وقد يخصص بامور عرضية عرضت
عن خارج يجوز ان يجتمع موجبة باقتران وجود احدها منها كما يكون في
مخصصات طبيعة النوع كذلك المقدار والكيفية او غيرها وكذلك
في الجسم الذي نحن بسبيله ليس يمكن ان يجد الا من سائر الاشياء
امر جوهر مرتضى اي شيء تتفق بعد ان يكون الجسد طويلا عريضا عميقا على جملته لم تجد
الاشارة التي تخصها او انا تجسنا فيه نوعا فان قال قائل فيمكننا ان نجمع
مثل هذا الجسم في الاشياء مثلا فنقول ان كلامنا في نحو من الاجتماع مخصوص
فيما يكون اجتماع الاشياء فيه على نحو الاجتماع في طبيعة الجنس من حيث هو جنس
وذلك النحو هو ان كون المجتمعات فصولا يقتضي اليه الان ليس كلامنا هذا
في الدلالة على طبيعة الجنس انه كيف يجري الفصول في غير الفصول اي الاشياء
يجتمع فيه على نحو الفصول بل كلامنا فيه على النحو الذي الى الفرق بين الجنس
والمادة وليس لنا ان نفرق بين شيئين بامر ما ان تعدى التفرق
الى بيانات الاول الاخرى وانما غرضنا ان نعرف طبيعة الجنس الذي هو الجسم
هو امر جوهر فيجتمع الاشياء من سائرها ان يجتمع فيه فيكون الجسد طويلا
عريضا عميقا ويكون وان كانت لا تكون الا اشياء محمولة الشرط فيجب ان
يعد الى هذا الحد ما نتكلم فيه الفصل الى كيفية دخول المعاني الخارجة

لهذه العوارض هو بقبلها وان لم يكن حيوانا والانسان انما صار مستعدا
لهذه الذكورة والانوثة لما جعل حيوانا فهذا لا يكون فصلا للجنس مع انه قد يكون
مشتركا خاصة بالجنس ليس كالذكورة والانوثة بالحيوان والا يكون فصولا
بوجه من الوجوه وذلك لانها انما كانت تكون فصولا لو كانت عارضة
للحيوان من جهة صورته حتى انفسمت بها صورته انفعالا وقبولا ولم
يكن لازمة لشيء يقوم فصولا فانها اذا لم تكن كذلك بل انما عرضت لها
لانها مادة التي يكون منها عرض لها عارض فصار بحال من الاحوال التي تتبع
حصول صورة الجنس وهيئته ولا يمتنع ان يتبع الجنس المتزوج من حيث
صورته بالفصول ليس غير فالقسمة من الفصول بل من العوارض اللازمة
فيه التي تشبه الذكورة والانوثة فان المعنى الذي كان صالحا للصورة الحيوان
وكان متبعا للفصل حاصل من الكون الكلي عرض لها انفعال صار مصدرا لكون
كون يعرض فيه انفعال صورة في المزج فيكون انثى وذلك انفعال اردأ
لانه من حيث هو انفعال يقبل اي فصل يعرض الحيوان من جهة صورته الى
من جهة كونه ذا نفس وذا كما متحركا بالارادة فيكون يجوز ان يحصل الناطق
وغير الناطق فلم يكن ذلك اذن صورة في تنويعه وحتى لو توهمناه لا انثى
ولا ذكر ولم نلتفت الى ذلك البتة لقام نوعا بنفسه فلذلك لم يتبع
عن النوع دون الالتفات اليه ولا يفيد النوع بالالتفات اليه
وليس كذلك اذا توهمناه لا ناطقا وان اجرأ او توهمنا اللون لا احمر
ولا اسود بوجه وليس يكفي اذا اردت ان تفرق بين الفصول والعوارض
اللازمة هذا القول ان الذي عرض من جهة المادة فليس بفصل فان كون
غاذيا او غير غاذ انما يعرض من جهة المادة لكن يجب ان يراعى الشرط

الاخرى التي وصفناها والهذا لا نجد شيئا من جملة ما هو معتد من انواع الجسم
بدخل في جملة ما هو غير معتد ونجد الانسان وهو نوع لاحق من الحيوان يدخل
في جملة الذكر والانثى جميعا وكذلك الفرس وغيره والذكر والانثى قد يدخل
الفضي في الانسان او في الفرس على ان هذا المعنى وهو ملازمة ما يقع القسمة
للمقسوم وان كان من شرائط الفصل فقد يكون في غير الفصل فربما لم يس
بفصل نوعا واحدا اصلا وذلك اذا كان من لوازم الفصل فرب شيء
فانت تعلم ان المادة اذا كانت تتحرك لان تقبل جميع صورة فتحدث
نوع فصار يعرض لها عوارض من ازاوجه وغيرها تختلف بها حالها في انفعال
يصدر عنها لا من حيث يقبل صورة الجنس او صورة الفصل وليس كل
ما يقبل من الصفة الاحوال وما يعرض لها انما يكون من جملة ما هو داخل
في الغاية التي اليها تتحرك في التكوين فقد علمت مصادمات الامور الطبيعية
ومعارضة بعضها البعض غير الانفعالات التي يقع بها فربما كانت
الانفعالات المعترضة صارفة عن الغاية المقصودة وربما كانت موقعة
لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسب الغاية
مناسبة ما وربما كانت في امور خارجة عنها جدا فما يعرض للمادة من هذه
الجهة وبقي مع المادة مستمرا الى الصورة فذلك خارج عن معنى الغاية
والذكورة والانوثية انما يوثران في كيفية حال الآلات التي يكون بها الفاعل
والتناسل لما كان امرا عارضا بعد الكيوة وبعد تنوع الكيوة شيئا فشيئا
بعيد فيكون ذلك ومنشأها من جملة الاحوال التي لا تقع بعد تنوع الشيء
نوعا وان كانت مناسبة للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم
بهذه الصفة فليعلم انها ليست من الفصول الاجناس وقد عرفتها

طبيعة الكلي وانه كيف يوجد وان الجنس هل هما كيف يفارق المادة وتعرفها من وجه يكون ان يتفرع منه وجوه وسنورد ما بعد وعرفنا اي الاشياء يقتضيها الجنس بما يشيع اياه فيها وقد بقي بان ان متصلان بما يكون في مسمى احدهما اعني اي الاشياء يقتضيها الجنس بما الجنس يشيع اياه والثاني ان هذا الشيء كيف يكون الكيف يكون عن الجنس وعن الفصل وهما شيئان شيء واحد مختص بالفصل فاما البحث الاول فقول فيه ان تلك الاشياء اما ان لا تكون فصولا في الا في عوارض في العوارض اما لازمة واما غير لازمة واللازمة اما لازمة لاجناس سافل الجنس ان كانت لاجناس واما للفصول اجناسه واما للجنس نفسه من فصله واما للفصول نفسه واما لمادة شيء منها فاما ما كان منها من قوى فان اللازمات للاجناس القوى والفصول التي لها والفصل المقوم الذي للجنس نفسه واللازمات لهذه والاعراضها اذ قد تقدم يلزم الاعراض اعراض فيخرج ذلك ان يكون لانها للجنس ولمادته فاما الذي يلزم الفصول التي تحت الجنس فلا يلزم الجنس منه شيء اذ قد يلزم من ذلك ان غير المتقابلين بل قد يجوز ان يتقابل فيه كلاهما واما البحث الثاني فلنفرض حتى نراه اليه هو يخص بحصل بالفصل ارجسام والاعراض كثيرة فاذا قد نجد جسما فلسنا نعني بذلك مجرد يخص الصورة الجسمية مع مادته التي هذه الاشياء اعراضها عارضة لها بل نعني شيئا لا في موضوع لطول او عرض وعمق سواء كان هذا الحمل عليه اولا وغيرا ولي يكون هذا الجسم حيث هو جسم حيثية قد يقع عليها حمل الجسم بهذا المعنى ولا يقال على الجسم بالمعنى الاخر الذي هو مادة فاذا قيل له جسم لم يكن ذلك الا لموافقة لا لاخر منه ولما شرع في تحديد

ولكن لقائل ان يقول فقد جعلتم طبيعة الجنس ليست غير طبيعة الشخص وقد اجمع الكل ان الشخص اعراضا وخواص غير اعراض طبيعة الجنس فكيف هو ان طبيعة الجنس المقول على الشخص لا يجوز في ان يكون لها طبيعة الجنس من حيث تعرى تلك الاعراض بالفعل لما ان طبيعة الجنس لا يوجد على الكلية فانه لو كان لا يقع على الكل لم يكن محمولا على الشخص حتى كان يكون جزءا من الشخص لكنه لو لم يكن هذه الاعراض والخواص لكان يكون ايضا هذه الطبيعة التي قلنا انها موجودة بهذا المعنى الذي ذكرنا وهو ان طبيعة جوهر كيف كان ليست جوهرية تقوم ما كذا وكذا اما مثلا لو قلنا ان جسم وهذه الاعراض والخواص جميعا ان يحتاج اليها الجسم من الاجناس فلقائل ان يكون جسما على ما قيل الا ان يكون مخصصا وليس يمتنع ذلك انه اذا كانت هذه غير يقال عليها الجسم فغرض من ان يقول ان طبيعة لا يحتاج في معناها الى ذكر ومن ان يقال لا يحمل عليه فقد يحمل على ما لا يحتاج الى معناه واما اذا احتمل فقد تخصص به بالفعل بعد ان كان يجوز ان يخصص بغيره وكذلك حاله مع الفصول ولو لا هذا الوجه من الاعتبار لم يحمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزءا لا يحمل في النوع وهو النوع فانه الطبيعة المختصة بالوجود في العقل جميعا والذلك ان الجنس اذا حصل مع امور تخصله يكون العقل انما ينتبه بعد ذلك ان يحصلها بالاشارة فقط ولا يطلب شيئا في تحصيلها الا الاشارة فقط بعد ان حصلت الطبيعة بنوع الانواع ويكون ح موضوع لوازم من الخواص والاعراض تتغير بها الطبيعة وشاركها بكون تلك الخواص والاعراض اما اضافات فقط من غير ان يكون معها في الذات البتة وهي العرض

فيقول معترضا ان للشخص اعراضا وخواص غير طبيعة الجنس

تشخصات الامور البسيطة الا عراض اعني ان يكون احوالا ايضا زائدة على الذات
تكون بعضها بحيث اذا توهم مرتفعا عن هذا الشيء وجب ان يكون هذا الشيء
الذي هو مغاير لا محالة لجميع ما يغايره بحيث يكون قد تشخص المغاير عنه
بحيث لو توهم مرتفعا لم يجب بالطلان بعينه وجوده ولا ان يرتفع تشخصه
ولكن جاز مغايرته الى الغير وغيره عن ان يغايره اخرى من غير ارتفاع ذلك الشيء
عليها وذلك فلم تخصص الجنس كالحيوان مثلا عن الجماد والنبات مثلا

في تعريف الفصل وتحقيقه والفصل اما يجب ان يتكلم فيه بتعريف عام يتناول اما
الفصل بالحقيقة وليس هو سوى المنطق والحس فان ذلك غير قبول على شيء الا على
جزئي خاص فالحس الحس مثلا علة في ان وضع اخوذ خصوصا مثل حمل الضحوك
على انسان زيد وعمرو فان خواص انه حس لا يحمل عليه المنطق الا الحس خاصة
انه ناطق والحس والكل ليس شيء من سائر اسم جنس كانت هذه فصولا اخيرة فصولا
من جهة اخرى اليست من الجنس على ما تقدم الفصل على الجنس بالوجود اما بين
ان يكون بوجه ما وبادي الفصول انها انما يحمل على الموضوع على غير الوجه على
التي يقال انها فصولها وذلك لان الناطق يحمل على انسان بوجه ناطق غير بالقوة
والحس يحمل على السبع والبصر بالقوة فالفصل الذي كان الناطق والحس
هو بحيث يقع على شيء من الحس فليس الحس والناطق حيوانا البتة اما الفصل
الذي هو كالناطق والحس جنس بالقوة وهو اذا صار هو بالفعل صار نوعا
واما كيف ذلك فقد تكلمنا فيه وبينا انه كيف يكون الجنس هو الفصل هو النوع في
الوجود بالفعل واكيف يفترق هذه بعضها عن بعض وان الجنس بالقوة هو الجنس
اذا صار موجودا بالفعل وان ذلك التغير والتفرق هو عند العقل واما الجنس
والفصل ليتميزا الوجود في المركبات صار الجنس مادة والفصل صورة وكيف

الجنس

الجنس والفصل مقولا على النوع ثم من الشكوك التي يعترض على هذا الكلام
بل على وجه طبيعة الفصل هو انه من البين ان كل نوع انفصل عن جنسه
في الجنس يفصل عنه ذلك الفصل معنى ايضا من المعاني فاما ان يكون جميع الحيوانات
مرتفعا ان يكون معنى واحدا تحت اخر المحمولات وهو ان يقال ان كل فصل هو اخر المحمولات
فان الناطق والمائت كثيرة ومشتركة في اخر لا يسلم مقولا على اخر فلا يمكن ان يكون
واحدا تحت اخر المحمولات وكل ما هو واحد تحت معنى اخر منه فهو معنى منفصل عن الجنس
فيه فصل مخصص فلا يكون ان كل فصل فصل يذهب بنا الى غير النهاية واكثر
يجب ان يعلم حتى يتبين هذا الشك ان من الكل ما يكون المحمول فيه مقوما لما هية الموضوع
ومنه ما يكون امرا لازما لغير مقوم لما هيته كالوجود وانه ليس يجب ان يكون كل معنى
يكون اخص واقع تحت معنى اعم منه منفصلا عن مشتركه فيه بفصل في العقل بمعنى
يقتضي ذلك من نفسه وماهيته وانما يجب ذلك اذا كان ما يحمل عليه مقوما لماهيته ليكون
كالجزء في العقل والذهن لان ماهيته قائمة بتركيب فيه العقل والذهن والتحديد ذلك
المعنى مشاركا لشيء شيء موجود ماهيته واذا فالذي يجب ان يحمل الذي لا يشارك كائنا
فيه ويكون ذلك جزءا اخر عند العقل والذهن والتحديد من ماهيته فيكون مخالفة
الا وليه لشيء من جملة ماهيته ليس يحمل ما يفصل غير ماهيته الى عند الذهن والتحديد
والجزء غير الكل فيكون مخالفة الشيء غيره وهو الفصل واما اذا كانت المشاركة في
امر لازم وكان الذي يشارك في اخر امرا لازما لما هيته اصلا كانت الماهية بنفسها منفصلة
لا تجزء منها مثل الفصول اللون عن العدد فانها وان اشتركا في الوجود فانهما مجتمعان
كما انفصلا في سائر ما تعلمت من الفلسفة لانهما غير داخلين في ماهية العدد
في انفصاله عن العدد عند التحديد والذهن الى شيء اخر غير ماهيته وطبيعته
ولو شاركه العدد في معنى داخل في ماهيته لكان يحتاج الى ان ينفصل عن ذلك المعنى

اخر غير حقيقة لكن جملة حقيقة على ما مر ان تركب الشيء الحقيقة والعرضية
بشيء خارج عن الحقيقة فلا يجتمع ان اللون الذي فصل يخالف بالعدد والمقول
على ان الجنس يحمل على النوع على انه جزء من حقيقته ويحمل على الفصل على انه لازم
لا على انه جزء من حقيقته فصل يشارك الحيوان يحمل على الانسان على انه جزء من حقيقته
ويحمل على الناطق على انه لازم له لا على انه جزء من حقيقته فانه انما يعني بالناطق
شيئا له النطق وبشيء النفس لا لشيء من جهة ان تجنس نفس قولنا الناطق بانا لك
الشيء انه جوهر او غير جوهر لانه يلزم ان لا يكون هذا الشيء انا جوهرا والا جسما والا
فيكون هذه الامور مقولة عليه على اللازم لا على الملزوم لانه غير داخل في مفهوم الناطق
اي الشيء الذي النطق نقول الآن ان الفصل فصلا يشارك الجنس الذي يحمل عليه
في الماهية فيكون ان انفصاله عنه جائزا وليشاركه النوع على انه جزء منه
فيكون انفصاله عنه لطبيعة الجنس التي هي في ماهية النوع وليست في ماهية الفصل
واما حاله مع سائر الاشياء فان الفصل ان شارك ما هي الماهية وجب ان
ينفصل عنها بفصل وان لم يشارك ما في الماهية لم يجب ان ينفصل عنها بفصل
وليس يجب ان يكون ما فصل شيئا يشارك شيئا في ماهيته فليس يجب البتة ان
الفصل تحت ما هو اعم منه بان يكون هو وتوحد تحت هو وتحت الجنس بل قد
يمكن ان يقع تحت ما هو اعم منه ويمكن الا هو داخل في ماهيته ويمكن ان لا يقع
تحت ما هو اعم منه الا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل في ماهيته مثل
الناطق مثلا فانه يقع تحت المدرك على ان المدرك جنس له والمدرك يقع
تحت الجوهر على انه اعني الجوهر لازم له لا جنس على الوجه الذي اذا ما اليه وقع
ايضا تحت المضاف لا على ان الاضافة جوهر او داخل في ماهيته بل على انها
لازمة فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع الى الفصل الحسن وليس

يحتاج في انفصاله عن الاشياء المشاركة له في الوجود وسائر اللوازم الى معنى غير
نفس ماهيته وليس يجب ان يقع لما تحت ما هو اعم منه واقع الشيء تحت الجنس
بل قد يقع وقوع اللازم الاخص تحت اللازم الذي لا داخل في الماهية فان الفصل
الفصل كالناطق مثلا فانا نجد اشياء في فصول الاشياء اذكرها فان قولنا
بالناطق كونه النفس الطقة كان معناه المعاني المفهومة من نسبة وجوهر على ما علمت
من حكمي في مواضع اخرى وان عنينا نفس الفصل كانت جوهرا وكانت جوهر
مركب كما نطقه الفصل الواقع بين البسيطة المركب في الجواهر على نحو ما تحققت
ونرجع الان الى المقدمات التي قررنا الشك فنقول اما المقدمة القائلة ان الفصل
لا معنى له الا المعاني فاما ان يكون عرضا لذاته واما ان يكون معنى واقعا تحت
الجواهر فساد واما الاخرى وهي القائلة ان كل ما هو اعم من الجواهر فهو مقولة
كذب وانما المقولة اعم الجواهر الجنسية المقولة للنوع التي هي اعم الجواهر البسيطة
مقوم لماهيته فلا تختص بل يلزم الاشياء والقائلة الاخرى ان كل ما هو واقع
تحت معنى اعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل مختص كذبه لان المشاركة
اذا كانت مشاركة في اللازم دون المعنى الداخل في الماهية لم يكن الانفصال عنها
بفصل بل بمجرد الماهية ومتى بعدت هذه لا يجب ان يكون الكل فصل فصل ويجب
ان يعلم ان الذي بين فصول الجوهر جوهرا وفصول الكيف كيف معنى ذلك
ان الجوهر يلزم ان يكون جوهرا وفصول الكيف يلزم ان يكون كيفا لان فصول
الجوهر لا يفيد في مفهوم ماهيتها احد الجوهر على انها جوهر في نفسها وفصول الكيف
لا يفيد في ماهيتها احد الكيف على انها كيف الا ان يعني بفصول الجوهر مثلا الفصل
المحمول على الجوهر بالتوة او بالفعل المقول عليه بالاشتقاق اعني الناطق
بل الناطق فيكون ما علمت ويكون فصلا بالاشتقاق لا بالتوة او الفعل

الحقيقي هو الذي يقال بالتواطؤ وليس يجب اذا كان الفصل الذي بالسواء موجودا
ان يكون ذلك الفصل الذي بالاستقاق موجودا بل انما يكون كذلك في كل
نوع من فرد موضوع جوهري دون الانواع العرضية وليس الشيء في كل نوع جوهر
بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرا البسيطا فالفصل الذي يقال بالسواء على معناه
شيء يصفه كما مطلقا ثم بعد ذلك على سبيل التفاوت الشامل يجب ان
يكون هذا الشيء يصفه كما جوهرا وكيفما كان الشامل من اللفظ فليس يكون
له نطق هو انه جوهرا وعرض الا انه يعرف من خارج انه قد يمكن ان يكون هذا
الشيء الا جوهرا اجساما في نفسه الحد وجزء فقول انه كثير لا يكون
في الحد وجزء على جزء الحد وليس اذا قلنا ان الجنس والفصل يستقيمان
جزء من الموضوع اي الموجود يكون كما قلنا انه قد يكون للنوع اجزاء فان النوع قد
يكون له اجزاء وذلك اذا كان من احد صنفي الاشياء اما في الاعراض فليس
فيها الكميات واما في الجواهر فمن المركبات وذلك كما يبين الى ان اجزاء الحد
اقدم من الحد وانه قد يتفق في بعض المواضع بالخلاف فاذا اردنا ان نحد
الصيغ الانسان حددنا ما بالانسان واذا اردنا ان نحد الحاده وهي جوهر من
القابله حددنا ما بالقابله ولا نحد البته القابله بالحاده ولا الدايره المنقطه بها
ولا الانسان بالاصبع فيجب ان نعرف العلة من ذلك فنقول ان الحاده
ليس غير منها اجزاء النوع من جهة هيئة وصورته ثم ليس من شرط الدايره ان
يكون فيها منقطه بالفعل حتى يتالف منها صورة الدايرة كما ليس من شرطها
ان يكون فيها محيط والا من شرط الانسان من حيث هو انسان ان يكون
له اصبع بالفعل ولا من شرط القابله ان يكون منها حاده هي جزء منها
فهذه كلها ليست اجزاء للشيء من حيث له هيئة جوهر ما ما وموضوعه

(١٢)

واما نقرض للقابله ان يكون فيها حاده والدايره فان يكون فيها منقطه بالفعل
يعرض فيها ما ليس ذلك عارضا يتعلق به استكمال ما دونها بالصوره ولا استكمال
صورتها التي تخصها واعلم ان الشيء ما دونه عقليا لصوره الدايرة وبسببه يتفق فيها
الالف اسم ولو كان يتعلق بها استكمال ما دونها لكان من العلامات التي يلزم
التي فيها الامر المقومات كما مضى لك مرارا وليس ما نحن فيه كذلك بل
التي منها وما يجري مجرى الاصبع انية فانه ليس كما يخرج الانسان قد يمكن
حيوانا ما فقد الى اصبع بل من الاجزاء التي لمادته لحس بها حال ما ربته فانه كان
من الاجزاء انما كان بسبب المادة وليس كما يخرج اليه الصورة فليس هو بغير
اجزاء الحد البته لكنها اذا كانت اجزاء المادة ولم تكن اجزاء الماء مطلقا بل انما
يكون اجزاء لذلك المادة لا على ما لك الصورة وجب ان يوجد في صاحب
الصورة دون ذلك النوع فيكون اذ ضايع المادة مثل ان الاصبع ليس جزءا
مناسبا للجسم مطلقا بل للجسم الذي صار حيوانا والانسان وكذلك الحاده قد
تقطعه ليس جزءا للسيف مطلقا بل للسيف الذي صار قابله دون ما يره فلذلك
يوجد صورة هذا الشكل في حدود هذه الاجزاء ثم يفرق هذه الا عند الضرورة
فان الاصبع من الانسان جزء بالفعل فاذا حد او رسم الانسان من حيث هو
شخص كما مثل انا وجب ان يوضع الاصبع في رسمه لانه يكون لمذلك جزءا
ذاتيا الى ان يكون شخصا كما مثل الاعراض لا يكون موضوعا لطبيعة نوعه اذ قد مر
ان ما يقوم ويتم به الشخص فشخصه موفر بما يقوم به طبيعة النوع فهذا القسم
الجملة التي نظر فيها جزءا بالفعل ثم بينه ان يكون الدايره اذا قسمت بالفعل
الى قطع بطلت الوحدة لسطحها وبطل فيها انها دايرة اذ لا يكون المحيط خطا
واحدا بالفعل بل كثيرا اللهم الا ان يكون الاتصال بالوسم وبالقوة لا بالفعل

(١)

لا بالفعل بالقطع وكذلك حكم الغايه ثم الدايره والغايه يشاركان في شيء وهو
ان تنقطع الدايره لا يكون الامر دايره بالفعل والخط يباين من غير تمانع في الوجود
يكون بخط راوي الا انها في حده بالقياس الى المتوجه والغايه بين فيهما
حاده بالسبب وضع احد ضلعيها عند الاخر لكنها من جهه ان ذلك الوضع غير
حيث هو وضع وقعت فيه الاضافه لان الميل والقرب بين الخطوط بعضها
الى بعض او البعد فيما بينها مما يتعلق به اضافه ما من ان يتعلق الشيء بغيره
بالاضافه دون ان يدل على هذه الاضافه بالفعل لصعوبتها فقد دل عليها
بالقوه في اوائل الاضافه بالفعل ثم لما كانت المراد بالتعليم انما كان عن
قيام خط على خط وكان الميل الذي يحدث حين ميل من احد الخطين اما ان
لا ناله احد الخطين من الاخر مطلقا واخذ ميله اليه مطلقا
من غير تعيين الميل فنعلم ان الاميل مطلق يوجد في ذلك حاده والقايمه
والمنفرجه فان خطوطا انتهت فيها ميل بعضها الى بعض عاملك عن اغتنم
اتصال الخطين على الاستقامه لو جدت المنفرجه فيها ميلا لاحد خطيها الى
الاخر لكن هذا الميل ميل مطلق بمقتضى القرايح في كل واحد من جهتي
ان يكون هذا الميل محدودا عن شيء واما كان ذلك المقتضي ان يكون
بعد الخطيا ولم يكن ان يتوهم خط اميل عنهما بالخط الا الخط المتصل على
الاستقامه بالخط الثاني او الذي يفعل زاويه صغرى او الذي يفعل قايما او الذي
يفعل حاده وما الخط الغير المتصل بهذا الخط فانه لا يحيد به شيء لو كان الميل
الميل من الخط المستقيم مطلقا غير صحيح في هذا الباب او الاعلى المنفرجه والحاده
ايضا حاده وكذلك باعتبار الميل من الخط الذي على المنفرجه لان الميل
عن الاقرب قد يحفظ الاقرب اذ قد يكون منفرجه اصغر من منفرجه وكذلك

حكم الحاده بدامع ان الحاده لا يمكن ان يعرف بها الحاده فيكون تعريف المجهول المجهول
فيحق ان يكون تعريفها بالقايمه حتى لا يبقى قوة ابهامها مع الميل عنها المفضي فيكون تعريفها
ان الحاده هي التي عن جنبيها قام احدهما على الاخر وما لي اقرب من خط قايمه
لو قامت حتى هي اصغر من القايمه لو كانت وليس نعني بها انها بالفعل موجوده
منتهيه بقايمه يتردد عليها ثم يكون الحد كاذبا ولكن بقايمه بهذه الصفه من حيث
هي بالقوة الموجوده بالفعل قوة هي قايمه بالقوة فان القوة من حيث هي قوة
وجود بالفعل اذ ربما كانت القوة ايضا موجوده بالقوة وهي القوة البعيده من الفعل
ثم نعني بالقوة القريبه ان القوة القريبه على ان يكون الانسان في الغداء
يكون بالقوة ثم اذا صار هنيا صارت تلك القوة القريبه موجوده بالفعل
واما ان يكون فعلها غير موجود فان الحاده بحد نهايته لا بالفعل مطلقا بل بالقوة
فلا يحفظ بها والا ايضا بالميل الى حصول فان الحد وهو نهايته بالقوة والحد كذلك
من حيث هو كذلك حصول بالفعل بالحري ان عرفت الحاده والمنفرجه بالحاده
فان الحاده يتحقق عن المساواه والمائله والوحدانيه وتانك تختلفان من الخروج
عن المساواه اما بالقايمه فتحقق بذاتها والقد كان يمكن ان يقال ان الحاده الصغرى
زاويتين مختلفتين تحدثان من قيام خط على خط والمنفرجه بخلافها فانها
مع اذا حققت احد الشيئين الى القايمتين الاكبر هو الذي يكون منفلا وزياده والاصغر
هو الذي ينقص عن المنتل فبالمنتل تتحقق معرفه الصغر والكبر وبالواحد المتساويه
يتحقق المتكرر الغير المتساويه المختلف فكذا يجب ان تتصور الحال فراجعها الى الحد
ثم يجب ان تذكر ما قدمناه قبل ايضا في حال حصول الحاده وعلاقتها
في تعريف مناسبا للحد والحده والقابل ان يقبل ان الحد كما وضع عليه الناقل
من اول الصناعه مؤلف من جنس وفصل وكل واحد منهما مقارن للاخر

بالحد المعنى القائم بالنفس بالاعتبار الثاني المضاف اليه كما ان عينية حدها هي بالحد
بل كل شيء موجود بالنسبة الى ما يلزم ان عينية الذي هو بحسب كون الحد عينه هو
الحدود لا بحسب الناطق والكيوان جنسيتين من الحد بل بحسب ما يلزم عليه بانه هو لانهما
متباينان بالحقيقة متغايران وتغايرهما بحسب الجنسية لكن الجنسية في
بعينها الكيوان الذي ذلك الكيوان هو بعينه مستلزم لخصوص الناطق والاعتبار
الذي يوجب كون الحد غير المحدود يمنع ان يكون الجنس والفصل الجوهريين غير
جوهرين فذلك ليس لكون الجنس والفصل واحدا منهما والا لجاز ان
الكيوان هو الناطق هو هي الكيوان غير السالف والا لزم من هذا الجنس جوهرا
وناطق لا يلزم من ذلك الحد ما لا يحل الحد ما هذا فليس الكيوان ناطق هو الكيوان
وناطق ان الجنس والفصل غيران بحسب ما بين ذلك لان كل واحد منهما جوهر وهذا لا يكون
لا يكون هو الكل وهو جوهر

في الحد الجزء الذي يشارك

ان نعرف ان هذه الاشياء كيف تتحد وكيف تتميز الحد البسيط والفرق بين
المهية الشيء وبين الصورة المعقولة كما ان الموجود الواحد من الاشياء الخاصة
المعقولات والكل على سبيل تقديم وتأخير فلك ايضا يكون الاشياء زائدة
مهية واحدة فليس فلك فرد الاشياء كلها على مرتبة واحدة واما الجوهر فانه اما
حده تام والا ولياء وبالحقيقة واما الاشياء الاخرى فانها كانت مهيتها قائمة
بالجوهر او بالصورة الجوهرية على نحو احدثناه اما الصورة العنصرية فقد علمت
حالها والمقادير الاشكال قد عرفتها ايضا فيكون تلك الاشياء الاخرى
ايضا من وجه لا تتحد والا بالجوهر فيجب حينئذ ان تكون [illegible]
فان قرنته وما نبأه على نوعها لان نوعها ان كانت اشياء لا يتحقق
الجوهر فيها على انه جزء لها بوجه من الوجوه الا لك لان كل جزء جوهر فانه جوهر

فان حده وما يحصل الجوهر فيها على انه جزء وان كانت تتحد بالجوهر لا محالة واما المركبات
فانها يعرض فيها تكرر شيء واحد بعينه مرتين بما نأه فيها جوهر فلا بد من ان يخالف الحد
وانه فيها عرض تتحد بالجوهر فلا بد من وجود شيء صار العرض مرة اخرى فيكون جملة
الحد مواطئا من صار الجوهر وحد العرض لا محالة عائدا الى بعضيته وكثرته وبيان ذلك
حلل حد ذلك العرض وبرد الى مضمناته فيكون حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهر
مرتين وهو في ذات المركب مرة واحدة فيكون قد زاد الحد زيادة على معنى المحدود
ذلك هو الحد بالحقيقة ويجب ان يكون فيها زادت وسمان ان الاك او احدث
انف الافصل فيجب ان تأخذ فيه الانف لا محالة وتأخذ فيه الافصل فيكون احدث
فيه حد الافصل لكن الافصل مع انف تعلق لا يجوز ان تأخذه عليحدة وحده فانه
لو كان العيش وحده موا فصل لكانت السان المعقولية انفصالين بحيث لا يجوز
ان يأخذ الانف في حد الافصل فاذا حدث الانف الافصل فيكون حد احدث
فيها الانف مرتين فذلك ضار ان لا يكون جامعا مثال هذا وحده واما يكون الحد وحده بسيطا
فقط او يكون هذا وحده وامن جهة اخرى وليس ينفي ان يقتصر من الحد على ان يكون
شرح الاسم فيجعل هذا ذلك حد وزا بالحقيقة لان الحد هو ما يدل على المهية
وقد عرفته واذا كان كل ما لم يكن ان يعرض بارادة اسم حد المكان حينئذ يجب
الحافظ فاذا كان الامر على هذا فبين ان هذه المركبات حدود واحدة وعلى جهة
اخرى فكل بسيط فان مهيته ذاته فانه ليس هناك شيء هو قابل لمهيته ولا يكون
هناك شيء قابل لمهيته فلا يكون ذلك الشيء مهية المقبول الذي حصل له ايضا ان
ذلك المقبول كان يكون صورة وصورة ليس هو الذي يقابله حده والا لكان المركبات
بالصورة وحدها هي فان المركبات هي من الصورة وحدها بل هذا الشيء
دخل على جميع ما تقوم به ذاته فيكون هو قد تقضى الى المادة بوجه وبهذا

حدود واحد

تعرف الفرق بين الهيئة والمركبات والصورة والصورة وايا جوز المركبات
المركبات وكل ليس بدفان صورته ايضا ذاته لانه تركيب قبل ذا المركبات فلا
صورة لها وذاتها والهيئة ذاتها الصورة فقط ايضا حتى منها وذا الهيئة غير بار
حتى ما مر وانما يجوز ان يكون الصورة مقارنة للمادة وجوازه من جعل الصورة او
المركب الذي هو المعنى الذي من مجموع الصورة والمادة فان هذا هو المركب
والهيئة هذا التركيب فالصورة احد مضاف اليها التركيب والهيئة نفس
هذا التركيب الجامع للصورة والمادة والوحدة الحاوية منها لهذا الوجه فالجنس
جامع جنس هيئة النوع باعتبار وضع هيئة العقرب الذي هو عرض جزئي هيئة ما تقوم
به من الاعراض اللازمة وكان الهيئة اذا قيلت على التي هي الجنس هي النوع والعلم
الذي للعقرب الشخصي كان مشتركا الاسم والهيئة هذه الهيئة مقارنة لما هو بالهيئة
وان لم يكن هيئة الشخصي لكنه لاحد العقرب بوجه من الوجوه وان كان المركب حدا وذلك
لان الحد مضاف من اسمائه الحسنى لله تعالى فيها استعارة الى غير ما وضعت له
استعارة فالكلمات تشبيه فقط ودلالة اخرى بالحركة وسكونه وما شابه ذلك اكثر
فيها تعريف المجهول بالنعت وان كان كل اسم كذلك فحد العقرب جعل على نعت
والنعت يحتمل الوقوع على عدة والتاليف لا يخلو جهاء من هذا الاحتمال فاذا
كان المعنى كليا واضيف البيت وهو معنى كلي جاز ان يكون فيه تخصيص ما
ولكن التخصيص على بكل ما بعده الشيء الذي هو اوب كليا كون ان يقع فيه
شركة ومثال ذلك هذا استقراط ان حد ته فقلت ما الفيلسوف فيجيء شركة
فان قلت الفيلسوف الذي ليس فيه ايضا شركة فان قلت الفيلسوف
الذي المعقول ما فيه ايضا شركة فان قلت ابن فلان فيه احتمال شركة
ايضا وكان فلان شخصا تعريفه كتعريفه فان عرف ذلك الشخص بالاستارة

او الاقب فاذا ان امر بالاستارة وبطل ان يكون التحديد والنعت قبل هو الذي
قيل في هيئته كذا اليوم كما انه هذا الوصف انما يخص تشخصه بالجملة كلي كون
عين على كثيرين الان يسند الى شخص فان كان المسند اليه شخصا من جملة اشخاص
نوع عرض النوع لم يكن السبيل اليه الا بالمشاهدة ولم يكد العقل عليه قوة ان يحكم
فان كان المسند اليه من الاشخاص المركوز شخص منها مستوفيا لحقيقة النوع فلا كثير
مغاير له وكان قد فعل العقل ذلك النوع بتمامه فاذا جعل الرسم مسندا اليه
كان للعقل ان يقف عليه ولم يتكل على العقل تغير الحال لجواز تناول ذلك الشر
او مثل هذا الشر لا بعينه ولكن المرسوم لا يوجد بوجوه ودوام قول الرسم عليه
وبما عرف العقل وجه بقائه فلم يكن هذا النوع حدا خصصا فبين ان لا حد حقيقي
للعقرب انما يعرف بلقب او استارة او نسب الى معروف بلقب او استارة
وكل حد فانه تصور عقلي صادق ان يكمل على الحد ود والجزئي فاسد اذا فسد الكل
محدود بعيد فيكون حمل الحد عليه عدة ما صاد وقاذي غير ما كاذبا فيكون حمل الحد
عليه بالظن واما او يكون هناك غير الحدود بالعقل بادوه استارة وه
مستارة فيصير تلك الاستارة محدوده بعده واذا لم يكن ذلك فيكون
مظنونا به ان له عده واما الحدود بالحقيقة فيكون عده له يقينا فمن شاء
ان يجد الفاسدات فقد عرض بقائها

واما
العقل واحوالها قد تكلمنا في امر الجواهر والاعراض وفي اعتبار العدم السابق
فيها وفي معرفة مطابقة الحدود للمحدودات الكلية والجزئية فبما بقي ان نتكلم
الان في العلة والمعلول فانها ايضا من اللواحق التي بالحق الموجود بما هو موجود فنقول
والعلل كما سمعت صورية وعنصرية وفاعل وغائية فنقول انا نعني بالعلة الصورية
العلة التي بوجودها يتوالى الشيء ويكون بالقوة وبالعنصرية التي منها قوة وجوده

فن

بل يكون مقصورا بعده ما لم يعرض له فاعل بالاسباب التي يصير بها فاعلا بالفعل
على ما بيناه فيما سلف فيصير بها فاعلا فحينئذ يكون عند وجود الشيء بعده لم يكن
فيكون لذلك الشيء وجود وذلك الشيء انما لم يكن وليس يلزم الفاعل انه لم يكن
وانه كان بعد ما لم يكن انما يلزم الفاعل وجوده واذا كان لزم ذلك ان يكون
لزم ان يصادم وجوده بعد ما لم يكن انصار كما بيناه بعد ما لم يكن فالذي يلزم بالذات هو
الوجود دون الوجود الذي لزم انما هو بان الشيء لما عرض على ما بيناه ان يكون لغيره
اجود من وجوده الذي له بالذات واذا انه لم يكن موجودا فحينئذ عرض له ان صار
غير موجود وقد ذهب الى علة ما وهو عدم علة فانما كون وجوده بعد العدم فانه
لم يصر بعد فانه لا يمكن البتة ان يكون وجوده الا بعد عدم وانما لم يكن علة له
نعم وجوده يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون فلوجوده علة وعدمه قد يكون وقد لا
يكون فيجوز ان يكون بعد عدم علة وانما كون وجوده بعد ما لم يكن بعد علة وان كان
قابل لذلك وجوده بعد عدمه لجواز ان يكون وجوده لا يكون فيقول ان الذي
وجوده مرجح سوى وجوده فلا حاجة الى العدم فيه فان نفس وجوده يكون مرجحا
فيه وليس كذلك مرجح فيه سوى عدمه ولكن الغير الضروري وجوده بهذا الامر
الفلاني لان كان معدوما فلا مرجح فيه فاذا وجد وجودا بعد العدم فحينئذ

وانما بعد لذلك لا لسبب يقتضي
كونه وجودا بعد العدم وان كان
سبب لوجوده ما الذي كان لعدمه؟
ج ٢ ج

كونه بعد عدم لا كونه موجودا فقط الذي كان بعد عدم مرجح فيه وجوده فحينئذ
جايز ان يكون ان لا يكون بعد العدم الحاصل ليس كون الوجود بعد
العدم الذي لا يكون الا ما لان لا يكون موجودا الصلا فيكون الاعتبار بوجود
وربما ظن فقال ان الفاعل العلة انما يحتاج اليه ليكون مؤثرا في وجود بعد ما لم
يكن واذا وجد اثره فقد استغنى بنفسه وحينئذ عرض
ان اثره انما يكون محتاجا اليه بعد فرجوده فاذا وجد فقد استغنى

عن العلة فيكون عند وجوده العلة علة الحدوث فحينئذ ما تقدم ذكره وهو ظن باطل
لما علمت ان الوجود بعد ما لم يكن يجب ان يكون وجودا واجبيا او وجودا غير
واجب فان كان وجودا واجبيا فانه يكون وجوده لذلك المهية لذات تلك
المهية حتى يقتضي تلك المهية وجوب الوجود فيستحيل ان يكون حادثا وانما
يجب لها بسبب ورود ذلك المعنى لها ما لم تحدث وما تقتضيه تلك المهية وانما ينبغي
ولا يجوز ان يكون وجوب وجوده بالحدوث فان الحدوث نفسه ليس وجوده واجبا
بذاته كيف يجب بوجود غيره والحدوث قد بطل فكيف يكون علة عند بطلانه لوجوب
غيره الا ان يقال ان العلة ليست هي الحدوث بل كون الشيء قد حصل الحدوث
فيكون هذا من الصفات التي الشيء الحادث فيدخل فيما يجب ان يبينه في الفصل
ان هذه الصفات اذا كان يكون للمهية ما هي مهية لا بأنها قد حدثت يجب ان يكون
ما يلزمها يلزم المهية فيكون المهية بغيرها واجب الوجود او يكون هذه الصفات
حادثة فيكون الكلام فيها وجب وجودها كالكلام في الاول فاما ان يكون ينتهي
صفات بلا نهاية كلها هذه الصفة فيكون كلها ممكنة الوجود غير واجبة بذاتها
واما ان ينتهي الى صفة بها ينتهي جارج القسم الاول بجعل الصفات كلها ممكنة
الوجود في انفسها وقد بان ان الممكن الوجود في نفسه وجوده بغيره فيكون جميع
الصفات يجب بغير خارج عنها والقسم الثاني اوجب ان الوجود الحادث
انما ينتهي وجوده السبب من خارج وهو العلة على ذلك قد علمت ان الحدوث
ليس معناه الا الوجود بعد ما لم يكن فمعناك وجود وسناك كونه بعد ما لم يكن
وليس للعلة المحدثة تاثير في كونه لم يكن بل انما تاثيرها في نفس الوجود
ثم عرض ان كان ذلك في ذلك الوقت بعد ما لم يكن والعارض الذي
عرض بالاتفاق لا دخل له في تقدم الشر فلا دخل لبعد العدم المتقدم في ان يكون

الفاء زائدة من نسخة المهية او الكون

واحوال التي ليس وجوده واقدم منه لكن غير زمان اذ من مطلق المساواة الى
المساواة بمعنى ان كل واحد منهما من حيث هو هو لا يقتضي ذلك اذ قد يتساويان والسبب احدهما
علة والآخر معلول او كلاهما معلولا ان من حيث هو احدهما علة والآخر معلول فتوجد بينهما تغاير
وجود ذلك كالحد لاحدهما او لهما اذ كان له او لا لا من الثاني ولم يكن الثاني في
الامثلة فظاهر ومنه من هذا المعنى اذ كان نفس الوجود آتان فان يستحق الوجود
من جنس ما يعيد وقد اخذ منه المعنى نفس الوجود فبين ان لا يكون ان يستحق
اذ كان المعنى نفس الوجود فبين وجود هو وجود اولى الوجود من الشيء
ولكن ههنا اعتبار آخر نوع من التحقيق يجب ان نعتقد وهو ان العلل والمعلولات
ينقسم فزوال النظر عند الفكر الى قسمين قسم كون اقتضاء المعلول بوجه بحيث
الذات يوجب ان يكون معلولا في وجوده طبيعة والطبع لا تمكن العلل
مخالفة شيء لا محالة اذا كانت علة فيه لان تخصصه واذا كان كذلك
لم يكن النوعان واحدا والمختلف بعلة ذلك النوع بل يكون المعلول الكثير
من نوع غير نوع واحد والعلل كثير منها نوع غير نوع واحد ويكون علة الكلي نوع
واحد بالقياس الى نوع المعلول اي طلقا وقسم منه يكون المعلول بسبب معلول
العلة والعلة عند المعلول في نوع عديل في تخصصه والناظر هنا على ظاهر يقتضيه
الفكر المستقيم يظفر ما يوجد امرا لا سنة على سبيل التوسع الى ان يتحقق
حقيقة الامر الواجب يتم نظر ثاني السبب المعلول بصورة كل وجود من
الاجسام فانه قبل الاول كون نفس علة لكل كالاحتياج به وقبل الثاني كون
هذه النار علة لتلك النار والفرق بين الامرين معلوم فان هذه النار بحيث
علة لتلك على انها علة نوعية النار على انها علة نار ما فانه قد يتغير وجه
النوعية كما ثبت انها علة للنوعية بالعرض وكذلك الاب بين الانسان

لم يكن ان يتساويا فيه الا ان
انما يكون ان يتساويا باعتبار الكلي
يتصل عليه باعتبار الكلي في الكل
صحيح

من جهة ما هو اب اذ لك ابن بل من حيث وجود الانسانية وهذا القسم ينقسم على
وجهين احدهما ان يكون العلة والمعلم مشتركين في الاستعداد والمادة كالنار و
النار والآخر ان لا يكونا فيه مشتركين كفعل النفس الذي في حيز والفاعل المفيض
ههنا وفي الفراء ليس استعداد المادتين فيتساويا ولا المادتان من شيء
واحد فيتساويا ظاهر ان لا يتساوى في الخصائص ذلك الشيء بالعضو والذي بالشعر
وهذا العضو الحادث عند نبكاء لذلك ان لا يكون هذا العضو من حيث هو هذا عضو
من بشر طبائي تساوى نوعيته الكيفيات ان لا يكون احدهما الفصل والآخر نوعه
على ما علمت في موضعه من ان صفة ويكونان نوعا واحدا عند ما يرجع الى ما فيه
بالفصل والاستنة وفي الفاعل والعوارض الشخصية وهذا القسم الاول وهو ان يكونا
الامران مشتركين في استعداد المادة فهو الذي على قسمين لان ذلك الاستعداد
اما ان يكون استعدادا في المفعول تاما او يكون استعدادا ناقصا والاستعداد
التام ان لا يكون في طبيعة الشيء معاوق ومضاد وهذا هو العود فيه كاستعداد
الماء المسخن البتة لان فيه قوة طبيعية كما قلنا في الخصائص معاوق
القوة الخارجة في البتة بها والمعاوقة واما الاستعداد الناقص فهو مثل
استعداد الماء المسخن لان فيه قوة معاوقة للتسخين الذي يحدث فيه من خارج
وهو جميع التسخين الذي فيه فالباطل القسم الاول على اقسام ثلثة فانه اما ان
يكون في المستعدة معاوقة بقي وتعين كما في الماء او اكثر وعن بعضه واما ان
يكون في المستعد قوة مضادة للامر لانها تبطل مع وجود الامر كما في الشعر
او اصاب عن سواد واما ان لا يكون في المستعد تبطل لواحد من الامرين
ناضد ولا معين ولكن صدم الامر والاستعداد فقط مثال حال المستعد
في قبول الطعم وعديم الرائحة في قبول الرائحة فان سئلنا عن استعداد الماء

من حيث هو اب بل من حيث وجود الانسانية وهذا القسم ينقسم على

يتبين بعبارة اخرى من اى الاقسام المحتملة يمكن العلم انه من قسم المشاركة
في الاستعداد وتمام الماده ولكن في الماده وحدها والفاعل ان يقول قد حصرنا
القسم واحصرناه وهو ان لا يكون هناك مشاركة في المادة اصلا او لا يكون لها
مادة فالجواب عن هذا ان هناك لا محالة ان يكون اتفاق في الوجود البتة
وقد بينا ان الاستحالة التفرق في الوجود البتة عن الماده اصلا يكون
وجودها صحيحا واحدا بالكثرة ان يكون يقال على الواحد منها على الكثرة فاذا
قد رددنا على هذه الاقسام التي حاصلها خمسة فانا نقول الحكم قسم قسم منها
فنقول اما القسم من هذا الباب الذي لا اشتراك فيه في الاستعداد والماده لا
الغريبة الا البعيدة فليس يجب فيه ان يكون ما يحيله الفاعل من الامور القابلة
للزيادة والنقصان مساويا بالنصف لانه يمكن ان يكون هذا الشيء فيه من جوهر
الماده اكثر في الاستعداد لقبول الماده فلم يتعادلا بالسوية فليس يجب
ان لا تتساويا بالقبول كما يمكن ان يكون الكمال في ذلك مثل الكمال في مقدار
الابر بسط فلك الشيء في الكرة التي بالعرض وذلك حيث يمكن ان لا يكون هذا
مانعا من قبول الثاني مساويا لما يقبله الفاعل وهو في هذا الموضع احداث
مثل هذه وامثال هذا القسم من هذا الباب الذي هناك استعداد تام كيف كانا
فالامر ظاهر في ان المفعول قد يجوز ان تتشبه بالفاعل تشبها ناقصا وذلك مثل
النار تحيل الماء نارا او الخل تحيل العسل خلا وما اشبه ذلك وقد يجوز ان
يزيد المفعول فيه على الفاعل في الغاية الغير الحقيقي مثل الماء يجمده الهواء ولا
يكون برد الهواء وبرد ذلك الجمد الا انك اذا حققت لم يكن الفاعل في
هذا البرد الذي في الهواء بل القوة المبردة الصورية التي في جوهر الماء الذي
دللنا عليه في الطبيعيات اذا عاونها ولم يعاوقها برد الهواء وان القسم

من هذا الباب الذي يكون المستعد او المفعول فيه ناقصا فليس يمكن
البتة ان تتشبه فيه المفعول بالفاعل التام القوة وبابه فانه لا يكون ان يكون
الشيء الحاصل في قوة الشيء لا مضادا لها والحاصل في قوة اخرى ومضادة
مضادا مانعا مساويا بين البتة وبطل الوجه ولهذا لا يمكن ان يكون شيء
غير النار يسخن من النار ويكون سخونته شيء سخونة تلك النار او شيء غير الماء
يبرد من الماء ويكون برده اكثر من برودة ذلك الماء لان المستعد او
المسخن والمبرد لغيره حامل غير مضاد في جوهره والقوة الفاعلة داخلة في جوهره
غير غريبة منه فاما ما يفعل منها وفيه ما تفعله مضادة الفاعل الاول للانفعال
خارج عن جوهره ويفعل فيه بمساواة وبتسوية كالتسخين الحسي في الماء
السخنة والبرودة الحسية في الماء المبردة فليس يمكن ان يتشبه وبه فان قيل
قائل ان النار قد يجب الحواشي فتجعلها اسخن منها لانها تدخل بينها في
النار وتحرقها فيها بعلة فاكثر قد احترقها في السبوكات لو فعل بها ذلك
بعينه فيعلم من ذلك يقينا ان السبوكات اسخن من النار ومع ذلك
فاما سخنت من النار فانما يجب ان نقول ان ذلك ليس بسبب ان السبوك
اسخن لمعان تمنعها الوقت الى الظهور احداها في السبوك والاخرى
النار والثاني فالاس وكلاهما مشتركة متقاربة وهو الذي في السبوك
فلانه غليظ فيه تشبث ما وتمزج وبطء انفصال فاذا لمس ذهب مع الاكثار
ولم يمكن ان يفارق الا في زمان ذي قدر فرقته بالقياس الى زمان مفارقة
الماس النار وان كان الحس لا يضبط ذلك لاختلاف لكن العقل
والله من يوجبه ومن سنان الفاعل الطبيعي ان يفعل في المنفعل فيه اظهار
فعله اكده واحكمه وبفعل الضعيف في هذه الانواع لا يفعله القوي وهذه بصيرة

واما الذي في النار فمن النار المحسوسة فاما جزء من النار الكثيف جوهرا من
النار فرض يقصد تحريكه اجتماعا على سبيل التجمع او لا على سبيل الانفصال ثم
في انفسها متفرقة فتحلها الهواء اتحادا على سبيل التجمع ليكسبه اجتماعا منها
صار جوهرا لانه امر ممتنع ليس بفعل لمحرك الجملة الفعال الطبيعي وهو النار المحسوسة
وهو ذلك فانها سريع تحركه منها لا يكاد يمضي حتى يحدث منها اجتماعا من الهواء
زمانا يؤثر فيه تاثيرا محسوسا بل يجد فانها لم يحدث تاثيرات غير محسوسة تصير بها
الى قدر محسوس وذلك في مدة لها قدر محسوس فان جوهرا مجتمع تحدث
قائم بالمحل وذلك ان كل ذلك فان يوافي سطح اليد من المسه كل جزء
مطابقا لكثيفه وما يلاقيه من النار المحسوسة سطح صغار فالملاقاة بالصغار
اليه تختلف به ذلك التاثير لان يبقى به هواء متوانيا في فيها الحاسات فيحكم
او فعل كل سطح فيها بالمسه فعلا لم تتساو الفعل على ما عليه امر في الاسطقسات
الطبيعية واما النار المحسوسة في مثل الكبريت الجاد بين فانها افعل تاثيرا فيها بما سمر
من السبوكات وغيرها واسرع مدة اجتماعها وهذا فانها اذا زال على اليد
فلان اليد قادرة على قطع الهواء والنار او حسام اللطيف بالسرعة تحركه
واليبس قادر على قطع السبوك الكثيف بالسرعة تحركه لان العادة على قطع
والخرق غير اللطيف اغلب في الكثيف كثيرا وبكاد ان يكون هذا السبب نجعا
وذلك لطيف لسبب الصقل فهاتي هذا المعنى فكان السبوك ليس الخرج
واكثر تشبثا لما يلامسه وليس يبقى اجتماعا واتحادا ثم كان يقطع في مدة
اطول بقاء متوانيا لان ما بقاء يحجب عن الماسة لكحاه وذلك في زمن
يؤثر تاثيرا محسوسا من تاثير اللطيف بحسب المسة الازمنة اذكان اذا انقرض
زمن حاجات اللطيف اشرافا وضوف الزمان لكن ان يبقى

بعض

بعض الاضعاف ما ذا بقي في الاضعاف لكن ان يزيد عليه وربما لم يكن
زمانه المضاعف مع عظم نسبته محسوسا لقدر ما يعرفه ومن حق هذا الموضع
ان نبسط بسيطا اكثر مما بسطنا ولكنا اولى بالصناعة الطبيعية وانا ان يجب
ان نذكر ههنا قدر ما يحتاج اليه وغيره وجهها ثم من مناز مستقصي ان
نستقصي ذلك استقصاء من الاحوال المستقصاة في علم الطبيعة خصوصا
ما نحن نجده من جهتنا فقد ظهر من جهة جملة الموضع التفصيلات الموضع الذي
يظن انه يكون ان يتساوى الفاعل والمنفعل فيه والموضع الذي يظن ان يكون
ان يزيد عليه والموضع الذي لا يكون ان يقصر عنه وظهر في خلال ذلك ان
كان كذلك فوجود المعنى من جهة نفس الوجود لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل
اذ لم يكن فاعلا المعنى بما هو وجود المعنى بالعرض كما بيناه ثم الفاعل والمبدأ
الذي ليس بمنفعل بشيء كالذي في الموضع وفي المادة وفي غاية ما يكون من
الوجود ليس يكون ان يعتبر فيه حال المعنى الذي له الوجود لانه ليس بشيء كان
فيقي فيه حال اعتبار الوجود فقد كان عن ذلك كان الحادث يزيد والزائد
على المبدأ الفاعلي اذا رجع الى حال اعتبار الوجود كان المبدأ الفاعلي غير سابق
له لان وجوده بعينه وجود المنفعل من حيث ذلك الانفعال استفاده
ثم الوجود بما هو وجود يخالف في الشدة والضعف والاقبل الاقوى والاقصر
والاطول يختلف في ثمنه احكام وهي التقدم والتاخر والاستغناء والحاجة
والوجوب والامكان اما في التقدم والتاخر فان الوجود كما علمت علة
ولا المعلول بما هو الاستغناء والحاجة فقد علمت ان العلة لا تفتقر
في الوجود الى المعلول بل يكون موجودا بذاته وبعد اخرى وهذا المعنى قريب
من الاول وان خالفه في الاعتبار واما الوجوب والامكان فانا نعلم

انه ان كان هي علة لكل ما هو معلول فهو واجب الوجود بالقياس الى الكل
من كل المعلولات وعلى الاطلاق لان كان علة لمعلول ما فهي واجبة الوجود
بالقياس الى ذلك المعلول وذلك المعلول كيف كان فهو ممكن الوجود في
نفسه وتحصيره انه ان المعلول ما لم يجب لا يجب له وجود والا لوجب
من دون علته او فرض وجوبه لذاته ويجب لا الى شيء والا لما وجب به العلة
فذاته بذاته بلا شرط كونه علة لا يمكن الوجود والواجب بالغير بالعلة
كما قد تبين لكم لان يجب به هو بل يكون اما واجبا بذاته واما واجبا من شيء
غيره فاذا حصل له الوجوب صح ان يكون له وجوب غيره فيكون المعلول
باعتبار ذاته ممكنا واما العلة فباعتبار ذاته اما واجبا واما ممكنا فان كانت واجبا
فوجوده احق من وجود الممكن وان كان ممكنا ليس يجب بالعلم والعلم
يجب به بعد وجوبه فيكون العلم اصار ذاته واجبة لم يكن بالقياس
الى العلم والعلم لا يصير ذاته اما بالقياس اليه فيكون الى ذات العلة
حافظ قد وجب به لا مبدأ الى ذات العلم بل يكون موجبا والمعلول غير
ملحوظ بعد وذات العلم لا يكون الا ممكنا ولا يجب لان ملحوظ معتبرة
الى العلة فيكون للعلة اختصاص بوجوب الا يكون للمعلول الا ممكنا
فقط عند ذلك ويكون اذا كان للعلم وجوب كان للعلة اما واما الا كانت
العلة واجبة ممكنة ولم يجب وجودها وجب وجود العلم فيكون واجب لا من
ذات العلة وهو خلف فيكون للعلة وجوب باعتبار ذاته من حيث لم
تضف الى العلم والعلم بعد ثابت على مقتضى امكانه اذ كانت العلة
لا غير بل بذاته او باضافة الى غيره لا اليه ومن حيث العلة غير مضافة
الى العلم بعد فالعلم ليس يجب وجوده بل يجب وجوده من جهة العلة

اولا يكون علة له

مضافة اليه فيصير العلة بهذه المعاني الثلثة اولى بالوجود من العلم فالعلة حق
من العلم والان الوجود المطلق اذا جعل وجودا شيء صار حقيقتا فبين ان المسمى
بالحقيقة السند فيها اولى بالحقيقة فاذا صح ان ههنا سببا اولا هو المعطي
الغير المحقيقة صح انه الحق بذاته وصح ان العالم هو العالم بالحق مطلقا فاذا حصل
العلم بكان العالم الحق مطلقا بالحق الذي هو العالم حق وهو الذي مقياس
المعلوم في العلل الاخر العنصرية والصورية والغائية فهذا ما اقوله

بالقياس الى

في امر الفاعلي فلنشرع الان في القول في المبادي الاخر فاما العنصر
فهو الذي فيه قوة وجود الشيء قبل ان الشيء قد يكون له هذه الحالة مع شيء آخر
على وجه فتارة يكون كالقوة الى الكتابة وهو مستعد لقبول شيء يعرض له
غير تغيير فيه وتارة ان امكان له شيء وتارة يكون كالكيس مستعد الى الشكل الصحيح
الى امر جعل وهو مستعد لقبول شيء يعرض له غير ان يتغير من احواله شيء الا حكم
في بين الكم او غير ذلك وتارة يكون مثل الخشب الى السرير فانه سيقصد الخشب
شيئا من جوهره وتارة يكون مثل الاسود الى الابيض فانه يستحيل ان يقبله
كيفيته من غير ان يفسد جوهره وتارة يكون كالماء للهواء فانه تارة يكون الهواء انما
بان يفسد وتارة يكون كالنسيج للكيوان فانه يحتاج ان ينسلخ من صورته
انسلاخات حتى تستعد لقبول صورة الكيوان وكذلك المخصرم للخوذ وتارة

كما يكون لم

يكون الاداة الاولى الى الصورة فانها مستعدة لضوابها متصورة بها بالفعل وتارة
يكون مثل الهيولى للعجين فانه ليس عنه وصده ويكون العجين عجينا عنه وعن غيره
فيكون قبل ان تكون جرارا من الجرارة بالقوة وتارة يكون كالخشب والحجارة
للبيت وانكالاول للان الاول فيما يكون منه العجين يغلب من الاستحالة
وهذا ليس فيها الا التركيب ومن هذا الجنس الفضة والحديد للعدد وقد يجعل

الخشبي

الجواهر مفارقة صورة ما هو المعنى فقابل صورة الكل هي بما انفصل
وفصل يكون في قابل صدافي وبالتركيب حتى يكون الحركات هي الاعراض صورا
وقد بقي صورة ما يقوم به المادة ما الفعل فلا يكون ج الحسر القصيف والاعراض
صورا وقد بقي صورة فما يكون به المادة من لم يكن متقدما بها بالفعل مثل الصورة
اليها بالطبع وبين صورة خاصة لما كدت في المواد بالصناعة من الاشكال الغريبة
وبين صورة النوع الذي وطبيعة والقصد بطبع ذلك ويكون كليهما الكل صورة في
الاجسام البيع والصد ما يكون بالفعل كالحركة ويكون ما له كالنزع والتدوير
وقد علمت ان الذي الواحد يكون صورة وغاية وسيعلم ذلك فيما سلف من الجزء الخامس

وفي الصناعة الطبيعية فان الصناعي هي صورة المصنوع من الخشب فان الصنا
في نفس صورة الحركة الى صورة البيت وذلك هو المبدأ الذي يصير به الخشب
صورة في مادة البيت وكذلك الحجر من صورة الحجر وصورة العلاج هي صورة الدواء
فالفاعل للشفاء يحرك العليل الى الحركة والآلات حتى يصير به في نفسه الصناعي المادة و
الكامل فان الصورة التي في ذاته بقوة هو الصورة في مادة ما بفعل بآلة حركة
الامور الطبيعية صورا عند العلل التي تصير بها الطبيعة هي وعند الطبيعة على
طريق التسخير فيها وانت تعلم مما عددناه ان الغاية هي ما لاجله يكون الشيء وقد علمت

وفصل ما حل فقط كالذي يقع بالغير فيما سلف وقد تكون الغاية في بعض الاشياء غير الذي هو في الموضوع
مثل تمامات الحركات التي يصير عن وقوعه طبيعة ما وهي التي ليست يكون
بفعل شيء به على ان يكون رضا لان غايته خارجة عن الفاعل الغاير
وان كان الخروج عن تلك الارض الى غايته وهي من الغايات التي هي الخواتم
به من حيث متفوق اليه هو غايته والتشبيه انما هو في ان
الغاية وصل بتلك قبلت في اعطائها والفرق بين الغاية وبين الخير

الخير

وتعريف الوجه الذي به تقدم الغاية على سائر العلل والوجه الذي بها اخيرة
ونقول انه تقدم بان فيما سلف لنا من القول ان كل معلول فله سبب اما كل جسم
فله مادة وله صورة ولم يتبين بعد ان كل تحريك فله غاية فان منها ما هو غير
ومنها ما هو اتفاق وايضا منها ما هو حركة الفلك فانه لا غاية في هذا الامر
ايضا والكون والفساد لا غاية لهما في هذا النظر ثم لقائل ان يقول قد تكون ان
يكون لكل غاية غاية كالكل ابتداء ابتداء فلا يكون بالحقيقة غاية وتمام ان
الغاية بالحقيقة ما يكون لامر وقد تجد اشياء هي غايات ولها غايات اخر
الى غير النهاية فان منها ما ينبغي ان نقطع النهاية غايات والاغراض التي يجري
عن القياسات والاغراض ثم ان القائل ان يقول لعل ان الغاية موجودة
لكل فعل فلم جعلت غاية تقدم وهي بالحقيقة معلولة العلل كلها وما يليق
ان نتكلم فيه بعد حل هذه الشبهة على الغاية والخير هي واحد بالموضوع مختلف وانما
الفرق بين الوجود والخيرية فنقول الآن اما المسلك الاول المنسوب الى الاتفاق
والبخت فمحله ونقول اما حال الاتفاق وانه غاية ما فقد فرغ منها في الطبيعيات
والباس امر البخت فيجب ان نعرف ان كل حركة ارادية فلها مبدأ وقرب
وبعد ابعد والمبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضو العضو والمبدأ الذي
يليه هو الاجتماع من القوة الشوقية والابعد من ذلك هو التخيل او التفكر فاذا
ارتسم في التخيل او في الفكر النطقي صورة ما تحركت القوة الشوقية الى الاتباع
وضد منها القوة المحركة التي في الاعضاء فربما كانت الصورة المرتسمة في التخيل او
الفكر هي على نفس الغاية التي ينتهي اليها الحركة وربما كانت سببا لغير
ذلك الامر لانه لا يتوصل به الا بالحركة التي ما ينتهي اليها الحركة ادا تدوم على الحركة
مثال الاول ان الانسان ربما تحرك القيام في موضع ما وتخيل ان نفس صورة

موضع اخر فاشتاق الى المقام فيه فحرك نحوه فاشتهت حركته بعده كان قوته
نفس او نحو التحريك القوى المحركة للعضل ومثال الثانى ان الانسان
قد يتخيل من غير تصور الغاية لصديقه المحرك الى المكان الذى بعد مضى
فيه فتنبعث حركته الى ذلك المكان ولا يكون نفس ما تخيل فيه حركة نفس
الشوق الاول الذى نزع اليه بل معنى اخر يكون الشوق تبعا له كيصل
بعده وهو لقاء الصديق فقد تحركت بين الشخصين اشتياق ذلك من ذلك
بادنى تامل ان الغاية التى ينتهى اليها الحركة فى كل حركة حال ما حيث هى غاية
حركة هى غاية اولى حقيقية للقوة الفاعلة المحركة التى فى الاعضاء والسبب للقوة
المحركة التى فى الاعضاء ليست هى غير ما كانت القوة التى تتبدا عنها غير ما
ليس يجب واجبا ان يكون ذلك الامر غاية اولى للقوة الشوقية كما كانت
او فكرية ولا البتة يجب ان لا يكون بل بالحقيقة كانت وربما لم تكن كما قد تبين
ذلك فى المثالين اما الاول فانه كانت الغاية فيها واحدة واما الثانى فانه كانت
مختلفة والقوة المحركة التى فى الاعضاء مبدا محركا لاجله والقوة الشوقية ايضا
مبدا اول لتلك الحركة فانه لا يمكن ان يكون حركة نفسانية لاجل شوق
البتة لان الشئ الذى لاجله انبعثت اليه القوة ثم انبعثت اليه اينما انتهت
يكون الشوق نفسه الى لاجله قد حدث بعد ما لم يكن فاذن كل حركة نفسانية
فيكون مبدؤها الاقرب قوة محركة فى عضل الاعضاء ومبدؤها الذى يليه
الشوق كما علمت فى كتاب النفس تابع التخيل او فكرا لاجله فيكون المبدأ
الاول تخيلا او فكرا فاذن منها مبادئ المحركة النفسانية منها واجب بالحقيقة
ضرورة ومنها غير واجب بالحقيقة ضرورة والواجب هى القوى المحركة للاعضاء
والقوة الشوقية وغير الواجب هو التخيل والفكر فانه ليس يجب لما له

ان يكون

ان يكون تخيل او فكر او تخيل لكل مبدا محرك غاية لاجله والمبدأ الذى لابد
منه فى المحركة الارادية غاية ما منها والمبدأ الذى منه بتة قوة محركة
عن غاية فان القول ان يتعلق ان طلب الاقرب وهو القوة المحركة والمبدأ
الذى بعده اعنى الشوق تبع التخيل والشوق تبع الفكر كانت نهاية المحركة من
الغاية مبادى كما كان ذلك غير غريب لاجله وان العوان يكتفى عن
ان لا يكون ما هو غاية الذاتية للقوة المحركة غاية ذاتية للقوة الشوقية وجب
ضرورة ان يكون للقوة الشوقية غاية اخرى بعد الغاية التى فى القوة المحركة التى
للعضو وذلك لما قد اتضح ان المحركة الارادية لا تكون بلا شوق وكل ما يتحرك
فهو شوق لشئ واذا لم يكن المشتهى المحركة كان لشئ اخر غير لاجله واذ كان ذلك
الشئ يراد لاجله محركة فيجب ان يكون احد منهما المحركة لكل منهما منتهى اليها المحركة
او يحصل بعد نهاية محركة ويكون الشوق التخيلى او الفكرى قد يطابقا عليها
فيكون منها غاية اولية وليست بعيدة البتة وكل غاية منتهى اليها المحركة يكون
منتهى اليها الغاية المشتهاة التخيلية ولا يكون المشتهى بحسب الفكر فهى التى
تسمى البعيدة وكل غاية ليست منتهى نهاية المحركة ومبدأ الشوق تخيلا غير فكرى
فلا يخلو اما ان يكون التخيل مع حده هو مبدأ المحركة للشوق او التخيل مع طبيعة او
مزيج مثل النفس او محركة المريض او التخيل مع خلق ومكيفة نفسانية داعية
الى ذلك الفعل بالارادة فان كان التخيل مع حده هو المبدأ للشوق يسمى
ذلك الفعل جزافا ولم يسم صنعا وان كان تخيل مع طبيعة او مزيج مثل
النفس يسمى ذلك الفعل قصدا ضروريا او طبيعيا وان كان تخيل مع خلق
او مكيفة نفسية يسمى ذلك الفعل عادة لان الخلق انما يقرر باستعمال
الافعال فما يكون بعد الخلق يكون عادة لاجله واذا كانت الغاية التى فيه

الحركة هي نهاية بحركة موجودة ولم يوجد الغاية الاخيرة التي بعدها يوجد الشوق
وهي غاية الشوق فليس ذلك الفعل بالامكن حصل فيه السكان الذي قد فيه
مصادرة الصديق ولم يصادر هناك الذي بعد بالطبع بالقياس الى القوة
المشوقة دون القوة المحركة والقياس الى الغاية الاولى دون الغاية الثانية
فاذا ثبت هذا المقدمات فنقول قال من يقول ان الفعل غير مرغوب
البتة انه قول كاذب وقول القائل انه ان الفعل غير مرغوب فاسد جدا او
مظنون جيد انه قول كاذب اما الاول فلان الفعل انما يكون طلبا غايا اذا لم
يكن له غاية بالقياس الى الموجد المحركة لانا قياس الى بالليس مبدأ
حركته والى بي شيء تفوق وهو شيء في الشك من الذهب بالحديد انما
محركة القريبة هو القوة التي في العضلة الذي قبل تشوق تخيلي فاذا تحرك
مبدأ وفكر انه قليت فيه غاية فكر بعد ذلك حصلت هذه الغاية التي
للشوق التخيلي والقوة المحركة فمن ان هذا الفعل يجب مبدأ للحركة
منتهية الى غاية وانما لا يتحرك الى غاية يجب بالليس مبدأ لهذه الحركة لا
يجب ان يظن ان هذا الصدر لا عن شوق تخيلي البتة فان كل فعل حساسي
كان بعده لم يكن هناك شوق مالاحة وطلب نفساني وذلك مع
تخيل الان وذلك التخيل ربما كان غير ثابت بل سريع البطلان
وكان ناقصا ولكن لم نشعر به فليس كل من تخيل شيئا نشعر مع ذلك بكل
انه قد تخيل ذلك لان التخيل غير الشعور بانه قد تخيل وهذا ظاهر لو كان
ولو كان تخيل يتبعه شعور بالتخيل لذهب الامر الى غير النهاية والمحال
فلان لا يتبعات هذا الشوق على الحاحة وما انجر من حيلة وارادة
انتقال الى حيلة اخرى وما حرص من القوة المحركة والحسية على ان تجد

لها فعل تحريك واحساس والعادة لذيذة والانتقال عن المالك
لذيذ والحرص عن الفعل الجديد لذيذ اعني بحسب القوة الحيوانية المتخيلة
واللذة هي الخير الحسي والمتخيل والحيواني بالحقيقة هي المظنون خيرا بحسب
الخير الانساني فاذا كان المبدأ المتخيل حيوانيا فكذلك يكون جيدة لانه خيرا حيوانيا
فليس اذن هذا الفعل خاليا عن الحسب وان لم يكن خيرا حقيقيا بحسب
العقل ثم وراء هذا علل لتخصيص هيئة دون هيئة من الحركات عرضية
لا ينضبط وراء الشك الذي لا يمكن ان يعرف الفرق بين الغاية
بالذات وبين الضروري الذي هو احدى الغايات التي بالعرض والفرق
بينهما ان الغاية بالذات هي الغاية التي يجب لذتها والضروري احد
تلك الامور لما امر لا بد من وجوده حتى يوجد الغاية على انه علة للغاية يوجد مثل
الصلابة للحديد حتى يتم القطع به لما امر لا بد من وجوده حتى يوجد الغاية
لا على انه علة بل على انه امر لازم للعلة مثل انه لا بد من ان يكون جسم
ذو كم حتى يتم القطع به وان لم يكن بد من جسم ذي كم لكن ليس
كان لازما للحديد الذي لا بد منه واما امر لا بد من وجوده لانه للعلة الفاعلة
نفسها مثل ان العلة الفاعلة في امر الشريج بحسب التوليد ثم المولد
يتبعه حب الولد وليزنه لان الشريج كان لاجله فهذه كلها غايات
بالعرض الضروري لا العرض الاتفاقي فقد علمت الغايات العرضية
الاتفاقية في موضع آخر واعلم ان وجود مبادي الشر في الطبيعة هو
من القسم الثاني من هذه الاقسام فانه مثلا لما كانت كيف في الغاية
الالهية التي هي الخير ان تولي كل ممكن الوجود الوجود الخيري وجوده
الخيري وكان هذا الوجود الذي للمركبات من العناصر وكان لا يمكن

الوجود كذا

ان يكون العناصر لها الا الماء والنار والهواء وكان لا يمكن ان
يكون النار على الكيف المودي الى الغاية الخيرية المقصودة بها الا ان يكون
كثيرة مفرقة لزم ذلك محذوره ان يكون بحيث ينفر الصاعدين ويفسد
كثيرا من المركبات وكما قد خرجنا عن غرضنا فلنعد اليه ونبحث عن
الشك المورد فنقول اما اشخاص الكائنات الغير الفاسدة فليست
بغايات ذاتية في الطبيعة ولكن الغاية الذاتية هي مثلا ان يوجد الكوكب
الذي هو الانسان او الفرس او الخطة وان يكون هذا النوع موجودا ايجادا
ثابتا وكان هذا امتنع في الشخص الواحد الذي هو الانسان مثلا كما بين يلزم
ضرورة الفاسد في الكائنات من الهيولى الجسمانية ولما امتنع في
الشخص استبقاء النوع بالمنوع فالغرض الاول اذن هو بقاء الطبيعة
الانسانية مثلا او غيرها وشخص متقدر غير معين وهو العدد المناسب لفعل
الطبيعة الكلية وهو واحد لكن هذا الواحد قد في حصوله بالفعل اما ان
يكون اشخاص بعد اشخاص بلا نهاية فيكون الاشاعي الاشخاص بالعدد
عرضا على المعنى الصدر في القسم الاول على انه غرض بعيد لانه لو امكن
ان يبقى الانسان دائما كما يبقى الشمس والفلك لما احتيج الى التوالد
والتكاثر بالنسل على انه وان سلمنا ان الغرض هو الاشاعي الاشخاص
والاشاعي الاشخاص معنى غير معنى كل شخص واما ان يذهب بلا نهاية شخص
بعد الاشاعة بعد الاشاعة فان الغاية مهما بالحقيقة موجوده وهي وجود
شخص متقدر او الاشاعة الاشخاص ثم الشخص المذكور يودي الى شخص غيره
الى ثالث الى رابع وليس هو بعينه غاية الطبيعة الكلية بل الطبيعة الجزئية
فاذ هو غاية للطبيعة الجزئية فليس غيرها بعدما غرضا او غاية لتلك

الطبيعة

الطبيعة الجزئية التي هي غايتها واعني بالطبيعة الجزئية القوة التي هي التدبير لشخص
واحد واعني بالطبيعة الكلية القوة الفاعلة من جوهر السماويات كالتي احدثه
الدبره الكلية في الكون وانت تعلم ذلك مما من بعد هذا واما الكوكب الذي هو
الى غير النهاية فانما احدثه بالاتصال كما علمت في الصنف الثاني والصنف الثالث
في ذلك الكوكب ليس هو نفس الكوكب الذي هو الكوكب الغرض صناك الدوائر التي
تفصل بعد هذا الدور يعني بعد الاثنين متعلق الوجود باسنيا السلم ان عندنا
غير بينة واما حديث المقدمات والنتيجة فيجب ان يعلم ان المراد بقولنا
ان العدد الغائي يتناهى وقف ان العدد الغائي الذي يكسب فاعل واحد اول
واحد عندنا هي الا يكون ان يكون فاعل طبيعي او اختياري يفعل فعلا موصوفا
بصفة غاية بعد غاية من غير ان يقف عند نهاية واما العدد الواحد الذي
قد يصدر عنه فعل بعد فعل وبعد يكسب كل فعل في علاقة غير الفاعل الذي
كان يكسب الفعل الاخر وان لم يكن بالذات والموضوع غيره فيجوز ان تكون غير
غاية ويكون الكسب كل كون منه فاعلا غاية اخرى وان جاز ان يعتبر
له كونه فاعلا بعد كونه فاعلا غيره الى غير النهاية كانت غاية بغير نهاية
ثم التجوز على علة غائية لما ليس الذي يكون على مطلوب محدود وكل
قياس فعل يبتدأ والنقيض يكسب كل قياس مستانف بعد عنه استحقاق
ان يتلى لما قبله على مستانف وفي كل واحد من هذه الامور كونه فاعلا غاية محدودة
بعينها لا يجوز ان يكون منسوبا الى غير النهاية او لكل قياس واحد بعينه واحدة
والشك الذي يبقى فيجب ان يعلم ان الغاية تفرض سببا وتفرض موجودا
والفرق بين الشيء والموجود وان كان الشيء لا يكون الا موجودا لكن الفرق بين الظاهر
والباطن وقد علمت هذا وتحقيقه واستانف تاملة من الانسان فان

الى المادة ليس مبدأ قريبا لحركة بما هو كذلك فان عرض ان يكون بالقوة صورة
في المادة المستفادة وما فاعلية معطى ليس صورة على ذلك المادة مستفادة واحدة فان
واحدة تكون بالعرض مثل ان يكون الانسان مبنيا بيتا لكنه ليس فاعلا من جهة ما هو
طالب الكمال والبيت الى البناء علة والبناء من جهة ما هو بناء معلول لما هو
مستكمل فيكون الغاية له هو مستكمل غير الغاية لما هو ان كان كذلك فيكون
البيت الى الانسان الواحد المستكمل الباني غاية بما هو مستكمل غير غايته بما هو بناء
واذا تقرر هذه الفصول فاعلم ان الحكم الاول فان الغاية تنسب الى امور كثيرة متباينة
في الخصوص الى الفعل والوجود فان بما انه سبب الى الفاعل ونسبة الى الفاعل هو بالقوة
ونسبته الى القابل هو بالفعل ونسبة الى حركته التي بها ان الفاعل غاية والقابل
الى حركته نهاية لصيت جاءه فان الغاية التي لاجلها السعي هو فيها التي لا يطلب بعد
وجودها الشيء بل يستحيل بها والحركة يطلب بعد انتهائها وهو بالقياس الى القابل يكون
بالقوة والقوة خير لصيرورة ان الشر هو العدم والخلاء الخير الذي يفيده هو الحصول والوجود
بالفعل وبالقياس الى القابل هو الفعل صورة واما الغاية التي يجب القسم
الثاني فجين انها ليست صورة للمادة المستفادة التي هي غاية حركته فبان
انها تكون صورة او عرضا في الفاعل ويكون لا محالة قد خرج بها الفاعل من القوة
الى الفعل والذي بالفعل والذي بالقوة هو لاجل العدم الذي يفيد بشر
والذي بالفعل هو الخير القدر يقابله فيكون اذن هذه الغاية خيرا بالقياس
الى ذات الفاعل بالقياس الى ذات القابل فاذا نسبت الى
الفاعل من جهة ما هو مبدأ الحركة وفاعل كانت غاية واذا نسبت اليه من جهة
ما هو خارج بها من القوة الى الفعل ومستكمل كانت خيرا واذا كان ذلك
خارج من القوة الى الفعل غير رافع قرار الوجود ويقابله الوجود وكان الخير

طبيعيا او صناعيا غفلة ان كانت تخيلية فليس يجب ان يكون خيرا حقيقيا
بل قد يكون خيرا مظنونا فيكون اذن كل غاية هو بالاعتبار خير خيرا حقيقيا
وما مظنونا فهذا هو حال الخير والعلة الغائية واما حال الجود والكرم فيجب ان يعلم
ان سبب اسم الجود قياس الى القابل المستكمل وقياس الى الفاعل الذي
يصدر عنه بحيث لا يجب ان يكون الفاعل منفعلا به او بشيء يتبعه كان في آخر
الى الفاعل جوادا الى المنفعل خيرا فلفظ الجود والمقوم مقامها موضوعها الاول
في اللغات افادة المفيد لغيره فايدة لا لتعويض بها بدلا ولا اذا استعاض
منها بدلا قليل او مساو او معاوض بالكبير معاوض والشكر والثناء والمحبة
وسائر الاحوال المستحبة لا يعد عند الجود من الاعواض بل اما عوائد واما اعراض خير
يقرر وبنهائي موضوعات بعض ان المفيد لغيره فايدة يريح منها شكرا هو اليه
جواد وليس مباحا ولا معاوضا وهو بحسب الحقيقة معاوض لانه افاده واستفاد
سواء استفاد عوضا ما او لم يستفد من جنسه او من غير جنسه او شكرا او ثناء او غير
ذلك او استفاد ان صار فاضلا لمجده وان فعل ما هو اولى واحرى الذي لم يعلم
فيفعل لم يكن يجعل الكمال في فضيلة لكن الجود لا يعدون هذه المعاني اعراضا عوضا
فلا يمتنعون عن تسمية من يجعل الى غيره شيئا من هذه الخيرات المظنونة او الحقيقية
التي يحصل له بذلك ثناء وحمد او لو ظنوا هذه المعاني كما هي وهو الواجب
منهم اذا حسن اليه لغرض ان كان ثناء غير الكمال فيظن به استحقاق المثنى
او شكرا او ان يكون المحسن اليه جوادا اذا كان فعل فعلا فاز بحقيقة وحصل
معنى الجود وكان افاده الغير كالنفس جوهرا وفي احواله من غير ان يكون لازما
عوض بوجه ما او وجوه وكل فاعل يفعل فعلا لغرض اودى الى شيء غير ذلك
فليس بجواد وكل مفيد لقابل صورة او عرضا ولغاية اخرى يحصل الخير

واذا كان قياسا الى الفاعل الاول صدر عنه

الذي افاده اياه فليس يجوز ان نقول ان العرض انما قد في المقصد الاخير
الناقص الذات وذلك لان العرض اما ان يكون يجب نفسه او يجب
موصوفا ذاته او يجب شيئا خارجيا عن ذاته اولي موصوفه ومعلوم ان كان خارجيه
يجب ذاته او يجب موصوفا ذاته وايضا يجب موجودا على ذاته بعاد فانه
ناقص في وجوده اولي كماله اذ هو ان كان يجب شيئا آخر فلا يخلو اما ان يكون موجودا
ذلك الشيء صادرا الى غيره بحيث كونه صادرا كونه ضروريا حتى انه لو لم يصدر عنه
ذلك الغير الذي هو غير يجب غيره كانت حاله من كل جهة كما لو صدر عنه
فلم يكن ذلك اجل به واحسن به واطلب لمحمدة او غيرا من الاغراض كما
في ذاته ولا صدره غيرا اجل به وغيرا طلب لمحمدة او غيرا من الاغراض
الماخوذة والفائدة وحتى لو لم يفض ذلك ما تركه ما هو الاولى به والاحسن
فيه فيكون الباري تعالى في ذلك والاجود ان يصدر عنه ذلك الغير الى غيره
على مقابله وشكل ما ان لم يكن يتبادر صدر عن علم وارادة وعلمت على كيفية
اصابة الاصل على احد احسن ستوقف عليه لما يكون حصول الامور
عن علم بالعلل بل يجب ان يكون الاولى بالفاعل القاصد الصدر
الذي كونه ان يكون اما فائضا خيرا على غيره لانه اولى به وصدره غيرا اولى به
ويرجع اخر الامر الى غرض تتصل ذاته وبعود على ذاته بالخروج الى الكمال وهو ذلك
العرض والوجوه الخيرة واحدة بالقياس الى ذاته وكمالات ذاته وصدرها
بل يكون كونه من ذاته كون الاغراض التي تكتسب بذاته فيعود الى ان ذاته تنال
بذلك كمالا وحظا خاصا لذلك فان سؤال العلم لا يزال يتكرر الى ان يصل
السبب المرجع الى الذات مثالي اذا قيل للفاعل لم فعلت كذا فقال لمثال
فلان فرضا فيق ولم طلبت ان ينال فلان غرضا فقال لان ذا احسن

لم يقف السؤال بل قيل ولم تطلب ما هو احسن فاذا اجيب لخير يعود اليه او
سر كفي عند وقف السؤال فان حصول الخير يكمل سرور وال شيء عنه مواظبة
بذاته مطلقا وبالشفقة والرحمة والعطف على الغير والفرح بالخير الى
الغير والغم بما يقع من التقصير وغير ذلك فهي اغراض خاصة للفاعل وداع
يدعو خاصيتها او حيطة به تزيد كمالا فالوجود وما افاده الفعلي ترجيح الوجود على
الافادة كما لا يمكن ذلك الامر بالقياس الى القابل خيرا وبالقياس الى
الفاعل جودا وكل افادة كمال فانه بالقياس الى القابل يكون خيرا سواء
كان بعوض او لا بعوض ولا يكون بالقياس الى الفاعل جودا الا ان يكون
لا بعوض فهذا ما البيان لتحقيق الخير والجود وقد تكلفنا على العلل وما انها
وبقي ان يحكم فيه القول فنقول ان هذه العلل الاربع وان كان بطن لها
انها لا تجمع تركيب الامور الموجودة في ترتيب العلوم فان الاولى لا تحرك
والمعاني لا يظن ان فيها فاعلا اي مبدأ تحرك ولا يظن ان فيها
غاية لان الغاية يظن انها تحرك ولانها اتم ما وقبل ما بلغت حد صورة
فكذلك استخف بها من استخف قائلا انها لا تدل على علة تامة فاقتضر
فيها لهذا العلم ان على واحد شيئا ولما كان المتقابلات قلبت متقابلة يكون
لان على واحد ما هو الذي به هذا العلم واحد اشيء واحد وذلك فانا قد
سلمنا ان هذه العلل لا تجمع في العلوم كلها حتى يكون من الامور العامة الواقعة
في موضوعات العلوم مختلفة فانها ايضا قد توجد متفرقة في علوم متفرقة ولو كانت
الفاعل علما واحدا لم يكن في متناول ذلك العلم الواحد كالطبي مثلا الذي ليس
صناعته هذه المباني كلها ان يتبينها لانها مبادئ العلم الطبي ويتكلم فيها وتصور
بها على انها ليست الا وكذلك فليس كل فاعل مبدأ تحرك على ما قيل فالامور

التعلق بي فيما عداها ما يجب وجوده بغيره وطبايعها ما يطارق الماده وان
جردت عن الوهم فقد يذهب في الوهم من القسمة ما لا يتشبث به ما يكون بسبب
الماده ويكاد ان يكون المقادير بهذه الحيثيات قريبه من الاستقلال بالوجود
ايضا لان العدد والعدد المحض انما يحدث عند ما يجاوز الواحد ويصدق على آحاده
كما كان تام والتمام حوان اعتدال الطبايع والمركبات التي بها يكون امكان يكون
من الخواص الذاتي بان يجب ان يكون على ما هي عليه من الترتيب والاقتران فلا
فان نوع من يكون وانما هي عليه بحركة فلا يمنع ان يكون غير ما وجد عليه لانه
لانه غير ممتنع ان يكون عليه لانه غير ممتنع ان تتعلق لتلك الحركات كان
تماما لحركة اذ كان السبب المحرك واحدا والخواص التي لهذه المركبات بها
الميا ميات تما لما كان طالب يطلب بما في المواد تلك الغايات فان الصانع
يحرك الماده الى ان يكون مستعدة لا يكون الغاية هي الاستعداد بل شيء
شيء من خواصها ولو احتمالا يطلب لاجلها فصارت هذه العلل الغير
مشتركة يجب ان يعترف بها صاحب هذا العلم وليس ينظر في المشترك فقط
بل ينظر فيما يخص كل واحد لكنه مبدأ لذلك العلم وعارض للمشترك فان هذا العلم
قد ينظر في العوارض المخصصة للموجودات اذا كانت له تتناها الا وكانت لم تتناه
الى ان يكون اعراضا ذاتية لموضوعات العلوم الجزئية لو كانت بعده وعلوها
متقدمة لكان انضمامها الى الغاية وكان يكون ذلك موجبا لان تلك
من فضول احتياج هذا العلم الى العلم المناظر في العلل الغائية للاشياء
في نواحي الوحدة من الامور العامة

ولو احق الكثرة الغيرية والخلاف والصناف المقابل المعروف فينبغي ان يكون
قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا في الامور التي تخص الامور الجزئية

هويه بخلافها من الواحد والموجود فقد بينا وبان فيما تحمل على الاشياء انها ان كل
ما يقال له انه موجود باعتبار ما يصح ان يقال انه واحد باعتبار ما كل شيء فانه واحد واحد
والذي يقابل الواحد المفهوم منها واحد ليس كذلك بل انما الواحد بالموضوع اي
كل ما يوصف بهذا يوصف بذلك ولو كان المفهوم من الواحد من كل وجه مفهوم
الموجود لما كان الكثير من حيث هو كثير موجودا كالسيء واحد او ان كان عرض له
الواحد ايضا فيقال الكثرة انها كثرة واحدة ولكن ليس من حيث هي كثرة فقط
بيان ان الكلام ايضا في الامور التي تختص بالوحدة ومقابلاتها اي الكثرة ومثل الموجود
والاجسام والمواد والمساوية والمشابهة ومقابلاتها تمام الكلام في الجانب
المقابل لها الكثرة فان الوحدة مشابهة ومايضارة مفتقر منتصب فالموجود
هو ان يحمل الكثير من وجه واحد من وجه آخر فمن ذلك بالعرض وهو ظاهر
فيما حمل الواحد بالعرض فكقولنا في شيء واحد فيقال هنا موجود ما كان
موجودا في الكف فهو شبيه ربما كان موجودا في الكم هو متساوي وما كان موجود
في الاضافة فهو مناسب واما الذي بالذات فيكون في الامور التي تقوم الذات
لما كان موجودا في الجنس فهو في المجانس وما كان موجودا في النوع فهو المماثل وايضا
ما كان موجودا في الخواص يقال له متماثل ومقابلات هذه معروفة من المعرفة
بعده ومقابل الموجود على الاطلاق الغير والغير منه غير في الجنس ومنه غير في النوع
وهو بعينه يعرف في الفصل ومنه غير بالعرض ويكون ان يكون الغير بالعرض شبيها بالآخر
واحدا هو غير لانه من وجهين وهذا الاخير هو رسم خاص في الاصطلاح ما ليس
بالعدد والغير يفارق المخالف فان كل مخالف لشيء والغير قد يغاير بالذات
والمخالف اخص من الغير لانه كذلك الاغيار الاشياء المتغايرة بالجنس الاعلى
وان كانت حاصلة الموادفقد تغاير بالجنس الاعلى لا يجب ان لا يجتمع

في ذات واحدة واما التغايرات التي تختلف بالانواع تحت الاجناس القريبة
دون الاعلى فيمتنع ان يجتمع البتة في موضوع واحد وكذلك الاشياء التي لا
يجتمع في موضوع من جهة واحدة في زمان واحد فانها تسمى متقابلات وقد
علمت في المنطق حدودها وخاصيتها فالعدم والوجود متقابلان تحت
المناقضة والاضداد يجوز ان يرتفعا كالعدم والوجود حول العدم تحت
السالبة غير موجود حول الضد تحت العدم ولكن يجب ان يعلم ان العدم قد يقال على
وجوه فقد لما من شأنه ان يكون موجودا وليس له ذلك لمانع من خارج كما
يقال على من كان من شأنه ان يوجد مريضا كالصحراني انه من شأنه ان يكون اسود
لكنه ليس من شأنه ان يكون البصراني اسود لما من شأنه ان يكون الجنس الذي
وليس للشيء من شأنه ان يكون له شيء ما اما لكونه ليس من شأنه
ان يكون لنوع الشيء وليس من شأنه ان يكون لجنسه كالانسان فانه ليس لما من شأنه
ان يكون حيوانا وليس له مطلقا او من وقت اول ان وقت ثان كالمريض والصحيح
وقد تقدمت كالمرد والضرب الاول يجانس السالبة المطلقة من وجه ويباينها
الوجه الاخير وقد تخالفها وقد يقال العدم لكل فقد بالعكس وقد يقال عدم لما يكون قد
فقده الشيء لا بتاتا سواء كان الامر لا يليق به كما في ولا الفيل هو بصير على الحقيقة لكن هذا
انما يكون بالقياس الى الموضع البعيد على الانسان بالعين فان
العدم يجعل عليه السلب والسلب يعكس واما العدم فلا يحمل على الضد اذ ليس
المراد عدم الحلاوة بل هو شيء اخر يرفع عدم الحلاوة فالعدم قد يكون واحدا
في المادة وقد يكون مصاحبا للذات يوجب العدم في المادة ذات اخرى
اذ لا يكون الامر العدم وهذه هي الاضداد وليس السلب في تقابلها تغاير
الاجناس فقد جنبا ذلك بل السلب في ذلك ان وذاتها في احداهما

وصفاتها بخلاف ويتباين عن الاضداد ويتباعد وليس شيء من الاجناس
العالية بمقتضاه يجب ان يكون الاضداد الحقيقية واحدة بحسب جنس ذاتي
يكون جنسها واحدا انجبان يكون الاضداد يتخالف بالفصول فيكون الاسود
من جملة الغبرة والفصول التي تقسم السواد والبياض تختصان اللون والكدرة والغبرة
تحت الدوي واما الحمرة والشقرة فليستا بحقيقتي اجناس غالبة والاخضر جار على
المعنى الموافق فيه والشقرة مع ذلك فالشقرة كل شيء يدل بوجه ما على عدم
الكمال الذي له والاخضر على وجوده فبينهما مخالفة الوجود والعدم او المرادة الام
ومثال ذلك فانهما تشتركان في غير جنس الخضرة فانهما تشتركان في المحسوس
والمختبر وغير ذلك فليست انواعا للخيرة والشرة وينبغي ان يكون اهل الظاهر
النظر عمدوا الى الاشياء التي هي متضادة ولها اجناس قريبة يدخل فيها
وطبقتها سواء كانت للعقل او الحاسة او الطبيعة مخالفة لانها كان فاشتطوا منها
المعنى الموافق والمعنى المخالف فجعلوا احدهما جنسا للطبيعة والاخر للطبيعة
الاخرى وليس الواجب كذلك بل دلال الموافقة ومخالفة دلال اللوازم لانها
ليست لاشياء في نفسها بل لاضافة ثم ان الامور الموافقة والمخالفة اذا
جعلا كطبيعتين وحدها اشياء فالصحيح ان يجعل كسبب الاجناس المختلفة
كالاجناس لها فانها تدخل في حيز الافعال والانفعالات من جهة والكيفيات
من جهة اخرى وفي الاضافات باعتبارات اخرى فانها من حيث هي جارية
من اشياء هي افعال ومن حيث هي حاصلة عن اشياء في اشياء
هي انفعالات ومن حيث يقدر فيها حينئذ قارة في جواهرها فهي من
الكيفيات ومن حيث ان الموافق موافق لكمية فهي من المضاف فاذا
كان اسم الموافقة والمخالفة مصروفا الى احد هذه المعاني بعينه دخل في جنس

الخاص لست اقول ان شيئا واحدا اجناس مختلفة فهذا ما لا يجوز بل
كل اعتبار سوى اخذ ما هو داخل في جنس اجزاء او لازما بالحقيقة اجناس بل
كاجناس لذاتها امور مركبة من معنى ومن فصل او افعال او اضافة وغير ذلك
وليس لان يكون فرد واحد اكيفيات ويكون مساويا للاعتبارات يلزمها
جميع الاشتباه كالشيء ان يكمل الموافقة والمخالفة مما ليسندا الى الاجناس
العالية فان اشتراك الطبايع الاضداد التي جعلت طبيعتين اجناس صغيرة
غير الواحد والمخالف يدخل فيها وما القول بوجود الضدين في جنس يشابه
مثل الشيء عند الجمهور هو الى القول متوسع فيه فان الجنس قد يكون فيها كيفية اي
باعتبار ما يكون فضيلة وكذلك الجمهور في بعضها كيفية وهي باعتبار ما يكون
رذيلة فالفضيلة والرذيلة ليسا من الاجناس لهذه الكيفيات كالحار للطب
وغير الطب ليسا جنسين للدواء واذا جاءت جل لوازم الجنس بحسب اعتبارات
شيء ما فالشيء اعني ذاتها لا الضدان الجنس لا الجمهور وانما التضاد ان يتمانعا
والجنس الذي تحت ذلك من الكيف وما اشبهه فيقابل الاخر كالحار
في السادس في الجزء الفصل السادس من المقالة الثالثة وما يقابله لم يكن
كالجنس للجمهور والجنس فان بعض انواع الجمهور بعضها ولا الطب جزء
بل اما ضده او لعارض فيها وسواء هذا الجمهور ذا فضيلة وناقصة وذلك عموم
ورذيلة وضارة فالاضداد بالحقيقة هي التي تحت الجنس وتقبل في الموضوع
فيها ما يكون الموضوع الواحد يقبل الضدين معا من غير استحالة في غير زمان
فيها ما يكون الموضوع لا يستحيل الا الى غير ما هي عرض لواحد منهما فان هواء ما
يجاور الشيء واذا اما خرج الى مزج آخر وليس كذلك الحال فرب استحال
الى المبرد وانما كان الضد يكون مركبا من جنس فلا يجوز ان يكون عدم كل

كل واحد منهما في طبيعة الجنس بل يزيد الاخر فقط فيكون لا واسطة بينهما
واما ان يكون ليس كذلك فلا يخلو اما ان يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد
منها مخالفة واحدة وليس مخالفة بعضها اقل او اكثر او يكون ذلك
مختلفا فان كان يختلف في ذلك فيكون بعضها اقرب الى مشابهة الواحد
الى مشابهته فهي شيء مرصوصة وبعضها في غاية الخلاف له فيكون الضد لذلك
ويكون التضاد غاية الخلاف للمتقابلات المتفقة الجنس والمادة وذلك لانه
يصدق ان يقول غاية الخلاف من حيث كان متوسطا وحيث لم يكن لانه يمكن
كان امتنان كل واحد منهما في غاية البعد عن الاخر فالتضاد خلاف تام
وذلك فان الضد للشيء واحد واما ان جعل جاعل غاية الخلاف والبعد
قد يقع بين الواحد من اثنين متخالفين فذلك مما لا يمكن لان التخالف
بين الواحد وبينهما اما ان يكون في شيء واحد من جهة واحدة فيكون المخالفات
للواحد من جهة واحدة متفقة في صورة الخلاف ويكون نوعا واحدا لا انواعا
كثيرة واما ان يكون في جهات فيكون ذلك وهو من التضاد لا واحدا
فلا يكون ذلك لسبب الفصل الذي داخل الجنس بل فصل ذلك النوع من غير
انتظار شيء وخصوصا في البسايط وقد علمت بهذا ان يكون من جهة لو حق
واحوال يلزم النوع وكلامنا في نفس واحد من التضاد وفي التضاد الذي
بالذات ليس يعني بقولنا بالذات الجوهر او الموضوع بل يعني به ما يقع الانفعال
به ولو كان كيفيا ايضا فقد بان ان ضد الواحد واحد والمتوسط والحقيقة
هو الذي يرجح انه يخالف بتباعد ويجب ان يكون الانتقال اليه اولا في التغير
الى الضد فان الاسود لذلك يغير او يكفر او لا ثم يبيض وقد يعرض ان يكون غير
للاضداد متوسطات بسبب الطرفين فربما كان ذلك لعدم الاسم

امور التعليمية وجعلوها المعقولات بالحقيقة فجعلوا المفارقات بالحقيقة
وذكروا انهم اذا جردوا الاجسام التعليمية عن المادة لم يبق الا اتصالا
واحدا او ذلك لان المقولات التسع فان الكيفيات والاضافات
منها والمكان والقوة واللاقوة هو بالكون لذوات الانفعالات والملكات
والقوى والاضافة متعلق بمثال وهو في الزمان والذي في الاين وهو
كي وسمي وهوكي والوضع وهوكي والاضافة والانفعالات والفعل في ظاهر
فيصل منها ان جميع ما ليس بكمي اما متعلق بالمادة او متعلق بالمادة متعلقة
بالمادة ليس متعلقا بالمادة فالكون المفارقات هي المبادي ويكون هي المعقولات
الحقيقية وما بعد ذلك غير معقول لان ذلك ليس واحد كاللون والطعم وغير
ذلك مما يعبر انها ما هو نسبي الى قوة مدركة ولا يعقلها فاقد هم العقل انما تعقلها
الجبال بتجاوز الحس فقالوا واما الاعداد والمقادير فاحوالها فهي معقولة لذاتها
فهي اذا المفارقة وقوم جعلوا مبادي وذكروا انها مفارقات وهم اصحاب
فيثاغورس وذكروا كل شيء من الوحدة والثنائية وجعلوا الوحدة في خبر الخير
والكثرة وجعلوا الثنائية في جزء الشر وغير الكثرة وقوم جعلوا اليد هي الزايد
والناقص وما هي جعلوا المبادي مكان الهيولى لوقوف الاستحالة بين
الطرفين وقوم جعلوه مكان الصورة فانها المحصورة الحدودة ولا عدد الا
والناقص ثم تشعبوا في امر تركيب الكل من المفارقات فجعل بعضهم العدد مبدأ
للعدد اذ تركب الخط من وحدتين والسطح من اربع وحدات وبعضهم جعل لكل واحد
منها جزء اعلية فالكثرة هم على ان العدد هو المبدأ والوحدة هي المبدأ الاول
وان الوحدة والهوية مترادفتان وقد يعد العدد الشاهد
من الوحدة على وجه مثلثة احدها على وجه العدد العدد والثاني على وجه العدد

التعليمي الثالث على وجه التكرار ما هو العدد والعدد هي فجعلوا الوحدة في اول المرتب
عن الثنائية ثم الثلاثية وما بعد العدد والعدد فجعلوا الوحدة بسيطا ثم الثنائي ثم الثالث فرتبها
العدد على توالي وحدة وحدة واما الثالث فجعلوا الثالث العدد بتكرير بعضها بالاضافة
الى بعض الباقي والعجب من جماعة فيثاغورسية هي ان العدد متالف من وحدة وهو هو
اذ الوحدة لا تقوم العدد ما لم تتاد وحدة اخرى وهل هو مركب فيكون المركب
من هو الذي جعل لكل شيء تعلمه من العدد مطابقا لصورة موجودة فيكون عند
التجريد وعند الخلط بالمادة صورة الاثنين او اكثر من ذلك المعنى الذي ذكرناه
فيما سلف وقوم يرون ان بين العدد والصورة العددية وبين الشكل فرقا وهو ان
من جعل موضوعات علم ما سلف قبل الكثرة اشياء غير مسببين بين العدد
العقلي هو العدد الذي هو المبدأ وكذلك فيثاغورس ومنهم من يجعل تركيب الصور المسببة هي اول
جميع تضعيف المقادير ومنهم من يجري مجرى ان يكون العدد مركبا من
اعداد وهو ان يجعل العدد المركب من تقسيم الى غير نهاية ومنهم من يجعل الصورة
العددية بمثابة الصورة الهندسية وانت اذا فكرت وجدت اصول الشبه
الفاظ جميع ما فصل هؤلاء القوم فيه العدد ما ظنهم ان الشيء اذا وجد من
حيث لم يقترن به اعتبار غيره كان يجوز في الوجود غير مكانه او الوقت الذي
الشيء وحده وحد قرن اثنانا خلا عن الاثنات الى قرينه فقد جعل غير
مجاور لقرينه بالجواز الظرفية بلا شرط المقارنة فاضاف اليه نظرا اليه غير
غير المقارنة حتى انا صلح ان ينظر فيه لانه غير مقارن بل مفارق وعلى انها
من المعقولات الموجودة في العالم لما كان العقل حيا لها من غير ان يتجرد
لما بقي انها ان العقل ليس حيا لها الا المفارقات منها ولكن كذلك
بل من حيث ذاته اعتبار ومن حيث اضافته الى مقارن اعتبار آخر

التعليم

يكون الوحدة عشرة والوحدة واحدة لم يكن نهايتين للنهاية فيكون الواحد
بيانا لم يصير متناهيا في الدائرة لانتهائه بوحدة غير متقارنة للوحدة فان الوحدة
لا غير بالمقارنة لا يحصل الكل كثيرا بعد الكثرة على حاله وما وجد اذا كانت الوحدات
متناهية كالمركب واحد كان العددان متفقتين الاول عرض شيء غير
والثاني عرض ان يكون الوحدات متناهية كالعدد بحيث من الوحدات
متناهية كالعشرة على ان جوهر متناهية لان النهاية طبيعتها من حيث هي نهاية
وحدة غير وحدة النهاية فكذلك يكون وحدة النهاية غير وحدة النهاية فيلزم
ان يكون العشارية مركبة من خماسيتين على ما يكون من الخماسيتان عشارية
لان احاد العشرة غير احاد الخماسية فالمركب العشارية من خماسيتين
ويلزم ان يكون احاد الخماسية اذا كانت عشرة غير احاد العشارية اذا كانت
عشرة مع انكم تسلمون ان الخماسية التي هي عشرة غير الخماسية التي
في العشارية لبعد لانها خماسية عشارية وهي عشرة مع انكم تسلمون ان
العشارية اذا اضيف اليها الخماسية الصغيرة عشرة يستحيل احادها
وذلك ظاهر فان لم يكن خماسية العشرة مساوية للخماسية فلا يكون خماسية
الماهية اذ الاسم ظاهري ان تفهم معنى الخماسية فيها بعد المشاركة في اللفظ
ان كانت مساوية فيكون الان الاحاد في جميعها ماهية واحدة والنهايات
والمتناهيات فيكون ايضا صورة النهاية موجودة في الماهية لكن النهاية
صورة لنوع خطوط والمربعات ايضا كذلك فيكون جميع الانواع الصورية موجودة
فيها نوع امور اخرى مخالفة مثلا اذا كان عددا وهو صورة الاثنين
ثم عدد اخر يلزم ان يكون اكثر منه واما قل فان كان اكثر منه كان الاثنان
موجودا في الخمسة وان كان اقل منه كان الخمسة موجودا في الاثنين

فيلزم ان يكون صورة النوع قبل نوع واحد صورة النوع بعد نوع اذا كانت احد
تركيبا منهما وان يأخذ تركيب النوع من الاثنين ما خذ اخر مغاير فكيف يكون
عدد موجودا ترتيب الى من الوحدات المتناهية بترتيب الى غير النهاية بالفعل
وقد تبين استحالته واما الذين يولدون العدد بالتكرير مع ثبات الوحدة فلو احد
فليس عندهم التكرير تبعيض الا بحسب شيء اخر غير الاول اما العدد فان كان العدد بعد التكرير
والسبب كل العدد من الاول والثاني فيه العدد وليس الوحدة وحدة تالف عدد
فان كان الاول من حيث هو اول وحدة والثاني من حيث هو ثان وحدة فهما
وحدتان بالعدد فالوحدة الواحدة لا يتكرر الا بان يكون متكررة بعدد مرة وهذه
المرة اما ان يكون زمانية او ذاتية فان كانت زمانية ولم يعدم الوسط في الحال
لانها تكررت وان عدمت ثم اوجدت فالموجدة شخصية اخرى وان كانت
ذاتية فذلك بين وهم جعلوا الوحدة كالهيولى للعدد وهم جعلوها كالصورة
لانها يقال على الكل والجزء من الشيء غير سيان اذ جعلوا الوحدات الغير
المتجزية مبادي عمقاريرد عليهم انها يجب ان تتجزى الى غير النهاية اذ قد ثبت
قولهم ان الوحدة اذا قارنت المادة صارت نقطة والنقاط على ذلك الاشكال
اذا قارنتها فعلت خطا والنقطة سطحا والمربعة جسما فليجز اما ان يكون المادة
لها متشابهة بحيث لا يكون لكل واحد منها مادة اخرى فان كانت لها مادة واحدة
واحدة فتصير المادة نقطة ثم تتقلب جسما ثم تنقلب نقطة وهذا مع استحالته
يوجب ان لا يكون كون النقطة مبدأ الجسم اولى من ان يكون الجسم مبدأ النقطة
بل هما يكونان من الامور المتقابلة على موضوع واحد وان كانت مواد لها
فلا يوجد مادة النقطة ثانية فيلزم ان لا يكون هذه الاشياء البتة معادا
على مذهب التحقيق فليست النقطة موجودة الا في الخط الذي هو في السطح الذي هو في

وحدة فلا يكون لمادة النقطة وحدتان
فلا يوجد مادة النقطة اصلا

والكل واحد من السلسلة خاصيته كانت خاصية الطرف المعلول المليس علة لشئ
وخاصية الطرف الآخر انه علة لكل غيره وكانت خاصية المتوسط انه علة الطرف
المعلول سواء كان الوسط واحدا او فوق واحد وان كان فوق واحد
فسواء ترتب ترتيبا مناسبا او غير مناسب غير متناه فانه ان فرضت في كثرة
متناهية جملة عدد ما بين الطرفين كوسط واحد لتركبت خاصية الوسط
بالقياس الى الطرفين ويكون لكل واحد من الطرفين خاصية كذلك ان ترتب
في كثرة غير متناهية لم يحصل الطرف كان جميع الغير المتناهي فرخاصية الوسط
لانك متى اخذت اخذت كانت علة لوجود المعلول الاخير كانت معلولا او
كل واحد منها معلول او كانت متوقفا لوجود المعلول لان تلك الجملة
شرط في وجود المعلول الاخير وعلة له وكلما زدت في الكثرة وان فرض كان الحكم
الى غير النهاية باقيا فليس يخرج ان يكون جملة علل موجودة والسبب فيها
علة لمعلول وعلة لعلة فان جميع غير المتناهي يكون وسطا بلا طرف وهذا هو
قول القائل بها اعني ان العلل قبل المعلول يكون بلا نهاية من غير تشبيه لوجود الدور
حتى يكون الطرفان منها وسائطها بلا نهاية ليس بين يدي غرضنا الذي نحن فيه وهو
اثبات العلة الاولى على ان قول القائل اسرهنا طرفين او وسائط غير متناهية
قوله بلا نهاية ليس من الاقتضاء وذلك انه اذا كان له طرف فهو متناه
وليس ان كان المحصي لا يتصور له طرف فان ذلك لعجز المحصي لا لعدم في
الشيء فكون الامر فرضه متناهيا هو ان يكون له طرف وكل ما ليس له طرف
فهو محدود ضرورة بها فقد تبين ان جميع ما ذكرناه اولى ان يكون هنا علة اولى فانه
وان كان ما بين الطرفين غير متناه ووجد الطرف فذلك الطرف اول
لما لا متناهي وهو علة غير معلول وهذا البيان يحصل بها ان نجعل الترتيب

فصل

ان كل ما يترتب في الطبع فانه متناه وذلك في الغيبيات وان كان كالمتجدد
فيها فانه يقبل عروض بعض اجزاء من وجود الشيء وبقيته وهي
الزمان وهي العلل المركبة من اسم العنصر وهي يمكن ان يكون
جزء احدهما مرادفا للشيء والجملة اعني مركبة من جزئين يكون قد حصل وجود
الشيء اذ كان الشيء الاول اما الجوهر والذات للشيء الاول مثل الانسان في
العصبي او قيل انه كان منه جعل وجزء من الجوهر الذات الذي هو الاول
مثل العصبي فرادا قيل انه كان منه هو اولا بالعبرة المفهوم من اول العبارة
عن كان كذا من كذا اذا كان بعده وله بدا يفيد من على شيء من ذلك الاول
بل على البعد بفضل ان يكون الشيء من الشيء لا يفهم بعد الشيء بل بعد
في الثاني اجزاء من الاول وقد يقال على وجهين احدهما ان
يكون الاول هو هو بانه بالطبع متروك اما الاستكمال بالثاني كالصبي انما
هو صبي لانه في طريق السلوك الى الرجلية فلذلك اذا صار رجلا لم يبق صبيا
لانه لم يبق له ترجو ما هو عليه ولكونه بالقوة بعد شيء اذا
قيس الى الكمال الاخير والثاني بان يكون الاول السبب بطباعه انه تحرك الثاني
وان كان لا يستعد للقبول صورته لا من جهة هيئته ولكن من جهة اخرى
واذا كان عنه الثاني لم يكن من جوهره الذي بالفعل الا بعد ولكن كان جزء
جوهره وهو الظرف الثاني الذي بالقوة مثل الهواء انما يصير هواء بان تخلع عنه
صورة الماء ويحصل له صورة الهوائية والقسم الاول كالنجار عليك
يحصل منه الجزء الذي للاول بعينه والقسم الثاني لا يحصل الجوهر الذي
للاول بعينه الثاني بل جزء منه فيفيد ذلك الجوهر والمكان قد اول العصبي جوهرا

الجوهر الذي هو الجوهر

القسم الذي ليس له كون الا هو ان يبدأ او ذلك لان العناصر لا تقصد في انواعها
عند المزج بل يحصل والاصل العنصر الذي يمثل له يكون الرجل من الصبي للانكان
لا ينعكس لا يكون الصبي رجلا والرجل ههنا ينعكس فيكون من الصبي فيه عنصر
يحفظ المزج ايضا فانا نتكلم على موضوع بما هو موضوع بل بما يدل عليه
لفظ الكون من الشيء معلوم ان هذا القول ليكون نسبة الشكون الى موضوع فان
ما كان من اصله قدرت التي يكون منها الشيء يستكمال الا بسبب امر ما يوجد
الا بحيث تغير عن حاله التي له قبل فيخرج الى الفعل فيلزم ان الشيء كان مستحقا بكا
من الانسان بالفعل لكن من الصبي لا بالصبي بما هو صبي فان الصبي انما هو
الا باستحالات ايضا فطريق السدك كذلك انما هو شيء يدل على شيء
يزال منه عند اخرج الى الفعل كانه عالم يتوهم فيه زوال ما كان له بسبب يستحقاق
الاسم لم يقل ان يكون من شيء غير موضوع ان يكون الانسان الى
الموضوع غير اذ القصد ههنا بوضوح ان يكون النسبة الى الموضوع بالذات
لا الذي بالذات لان الصبي انما هو صبي بوضوع ما حتى يكون موضوع
ورجل بل بعيد المعنى الموضوع من جسم الصبي حتى يصير رجلا فيكون لا يكون على الصبر
اخر الامر معنى بعيد ويكون ايضا انا نتكلم على الموضوعات التي بالطبع ايضا
فانه لا يخ اما ان يكون الماء اذا كان منه الهواء عنصرا له بوجه ما او لا يكون فان
لم يكن فالاستقاع كره بطل لان كان فليس يكب اذا كان الهواء يستحيل
كيفيات الماء الى الماء ليس فيصير فضة الان يستحيل تركيبه اخرى فيصير
عنصر الشيء اخر مثلا فضة بطبيعة فيصير عنصر الماء من غير ان يرجع ما تركب ذلك
الماء تركيبا اخرى غير مقابلة التي فيها استحال اليها الهواء فيكون الجبل
الماء ذهب الى غير النهاية من غير ان يرجع فان لم يتبين ترد ضده

يجب ان يرجع ما تحدث من ما كان الرجوع ويتعلق ذلك امكان التناهي فليس
ذلك مطلوبا بل مطلوبا وجب التناهي بالشروع الان فرضا جزء السنكوك
فنقول الاول ان يكون كلام المعلم الاول انما هو في سماري الجوهر بما هو لا بما هو جوهر
جوهر موضوع له ما لا يقوم جوهرية ولا اليه بكله فيكون كلامه في كون الجوهر من عنصر
او من موضوع اذا كان على سبيل كون نوع الجوهر عنصرا او ما كون على سبيل
كمال يقوم الجوهر الاولى ايضا ان يكون كلامه في كون الطبيعي دون العناصر
واذا كان كذلك كان العنصر جزءا ذاتيا في وجود الكائن ايضا فوجود المركب
مستلزما في الاستقاق يكون ضروريا لوجود المركب منه ومن غيره فان قيل
ايضا موجود للعنصر او الكون الخزانة يشمل العنصر والجسم الابيض ولكن لا يلزم
من يكون كون الجسم جزءا الجزء ذاتيا فلا يقوم ذلك العنصر بالفعل الا ان يكون
جزءا لذلك الشيء او لما الذي كان الطبيعي ان يكون جزءا موجودا لا جرم حكمها
لان يكون العنصر موجودا ذلك لم يعرض لبان صار جزءا من مركب منه
ومن غرض فيه ليس موجودا لا كذلك لما يعوقه ذلك يكون جزءا موجودا ذاتي
بالقياس الى المركب وليس ذاتيا بالقياس الى ذاته على كل ان لا يجري
من كونه جزءا او وكان كذلك لم يكن الموضوع من اصلا من ما لان يكون
منفصلا بعد الشيء او ما خر تقويم مقامه فيكون قد كان فيتقبل حصول الصورة
الحادثة فيخلي اخر تقويم مقامها في تقويمه الا انها لا يجتمع مع ما تقضي فيكون قد
كان حصل من العنصر ومن ذلك الشيء جوهر فلما كان الثاني فقد ذلك الجوهر
المركب وهذا القسم الثاني ان يكون العنصر يقوم لا بعد الشيء الذي هو
لكن بصورة غير ما كانت بالطبع الكنها قد حصلت بحيث يقوم لا بعد
فقط ثم يصير الامر الذي هو على غاية شبيهة الصورة بالطبع فيكون الجوهر

غاية من البدن غير ان العاقل اما ان يفعل لا لغرض او لغرض عقلي او لغرض حسي او لغرض خيالي
او لغرض وهمي او لغرض طبيعي او لغرض نفساني او لغرض عقلي اما ان يكون ذلك الغرض
ذاته او غيره فان كان غيره فاما ان يكون ذلك الغير ايضا عقليا او نفسانيا او طبيعيا او
وهميا او خياليا او حسيا فان كان الفعل العقلي لا لغرض فهو الفعل الذي لا يكون
لفاعله غاية اصلا وان كان لغرض عقلي فاما ان يكون ذلك الغرض ذات الفاعل او

فتى تكثره واجب وجود بل خبره الضمار اضافته الى غيره واعلم انا اذا قلنا ان ما هيته
واجب الوجود لا تكثره به من الوجوه التي ذكرناها لا نعني بذلك ان هناك حقيقة
اذا اضيف الاسباب عنه وجودت الاضافة قيل وجودات فان هذا لا يكون
وذلك لان كل موجود فيسب عنه انحاء من الوجود كثيرة والذي هو موجود بالذي
الوجود ات التي من الاضافة والنسبة خصوصا اذا فيض عنه كل وجود وكمال نقص
فيه لما انه الاحدي بالذات لا تكثره بذلك فرد انه كان بسبب اضافات الخاصة
واسباب كثيرة وذلك لوازم للذات بحيث بعد وجود الذات وليت تصور الذات
الا اذا لها فان قال قايل فان كانت تلك لوازم للذات فلها ايضا اضافة
اخرى وتسبب لا غير النهاية فذلك هل يتناقض تقتضاه فرياب الصدف
من هذا الفرض حيث ما ذكرنا ان تبين ان الاضافة جناحي وذلك الحال كذلك
ونحو ذلك نقول ان الاول تعالى لما هيته غير الانية فقد فرقت بين الهيته
واما ذا التفارق الانية فيما يفارق ذاتها فنقول ان واجب الوجود قد
يعقل نفسه من حيث هو واجب الوجود وكما واحد يعقل بعض الوجوه وبعقل منه ذلك ان
مهيته هي مثلا انسان او جوهر وذلك الانسان هو الذي هو واجب
كما انه يعقل غير الواحد اما وجوها والانسان وجوها واحدة فيتناول فيعلم
ذلك فيتبين لما وقب الخلاف في ان المبادي الاولى شيئا واحدا او كثيرة وبعضهم
جعل المبدأ الاول الاعظم جوهرا كثيرا والذي جعله منهم وجعل المبدأ
الاول الذات الواحد بل جعله شيئا هو الواحد من ما او هو او انا او غير ذلك
ومنهم من جعل المبادي الذات الواحدة من حيث هو واحد لا شيء عرض لها الواحد
فرق اذن بين ان يعرض للواحد الوجود وبين ان الواحد الوجود من حيث
هو واحد وهو موجود فنقول ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون على الصفة

الذي

واجب الوجود لذاته من حيث هو واجب الوجود

شمول الوجود له انه موجود لكن يكون قد موصوفة والاصل انه لا يوجد موجود
لا موصوفة وكانا قد بالغنا فوقف به حيث تكلمنا من مطلق
كان تكثيره وتكرار لما سلف من توحيد واجب الوجود وجميع صفاته تسليمية
على سبيل الاجمال وبالجملة ان نفيه القول فيه ان حقيقة الاول موجوده للاول
دون غيره وذلك لان الواحد ما هو واجب الوجود يكون ما هو هو موجودة
ومعناه ما مقصورا عليه لذات ذلك المعنى والعلة مثلا لو كان الشيء الواجب
الوجود هو هذا الانسان فلا يخلو اما ان يكون هو هذا الانسان بعينه ولانه انسان او
لا يكون فان كان لانه انسان فهو هذا الانسان بعينه وان كان لانه انسان
لغيره وانما اقتضت الانسانية ان يكون هذا الانسان بعينه لا لغيره فالانسانية
وكذلك الحال في حقيقة الواجب الوجود فانها ان كانت انما جعل نفسها هي هذا المعين
استحال ان يكون تلك الحقيقة لغيره هذا المعين فيكون تلك الحقيقة ليست انما
وان كان تحقق هذا المعين انما هو من قبل غيره وانما هو هو لانه هذا المعين
فيكون وجوده الخاص مستفادا من غيره فلا يكون واجب الوجود بحقيقته
حقيقة الواجب الوجود لواجب الوجود والواحد فقط فكيف يكون الموجود من
المادة لمادتين اثنتين آن ما يكونان اثنين بسبب الهيولى بالعدد المعين
والسبب الوضع والمكان او بسبب الوقت والزمان وبالجملة بسبب من الاسباب
كل شيء لا يختلفان بالمعنى فانما يختلفان بشيء عارض للمعنى مفارق له فكل ما ليس له وجود
معنى الا متعلق بسبب خارج عن ذاته فهو بالوجود يخالف شيئا فان لم يكن فانه
لم يشاركه في معناه فالاول لا مادة له ولا صورة فانا نقول اما ان وجب الوجود يكون
يكون صورة كما ليست له مادة من الوجود ولا متحقق كالمفارق والنوع والجنس
المفارق والنوع ليس هو اول وذلك فلان وجوب الوجود لما ليست له مادة غير

وجب الوجود فلا يكون ان يكون لحقيقة وجب الوجود اختلاف بعدد وجوب الوجود
والمفارق كما ان يكون بالخلاف به احاد واجب الوجود بعد الاتفاق في وجوب
الوجود اشياء موجودة لكل واحد من المتفقين فيها بالخلاف بها عن الآخر موجود
لشيء منها او موجودة لبعضها دون البعض من الآخر الاحد منها فان كان غير
موجودة ليس هناك شيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق فلا اختلاف منها
في المفارق فيتحقق الفارق فقد قلنا انها يختلف حقايقها بعدها اشتركت
فيه فان كانت غير موجودة موجودة في بعضها مثلا ان يكون احدها منفصل عن بعضها
عن الآخر بان لحقيقة وجب الوجود شرط زائد الانفصال والآخر حقيقة
وجب الوجود مع عدم الشرط المذكور وانما فارقه لاجل ذلك العدم فقط
وليس هناك شيء الا العدم منفصل عن الآخر فيكون بين الاثنين وجب
الوجود والحقيقة التي بان بينت فانها مع عدم شرط طبيعي وهو العدم لا معرفة
محصلا غير الاشياء والا لكان شيء واحد معان بلا نهاية فان فيه اختلاف
اشياء بلا نهاية فلا يخلو اما ان يكون وجب الوجود تحقق الاثنين فيه دون الزيادة
الثلاثة او لا يكون فان لم يكن فيكون ليس له دونه وجب الوجود فيكون مركبا
في وجب الوجود وقد الآخر فيه وان كان فيكون الزيادة فضلا فيه وليس من
وجب الوجود هو ذلك مع تركب في وجب الوجود غير مركب وان كان الكل
واحد منها منفصل عن الآخر فهو قبل التركيب تركيب كل واحد منها عن الآخر لا يخلو
ايضا اما ان يكون واجب الوجود بنفسه وجب الوجود دون كل واحد من الزيادتين او لا يكون
ذلك شرطا له فان لم يكن فان لم يكن وجب الوجود لا اختلاف فيه لان
ان الاختلاف بعوارض لحقيقة وقد قام الوجود واجبا مستغنيا فقد ملك
اللواحق وان لم يتم فلا يخلو اما ان يكون لا يتم دون ذلك فان يكون لحقيقة

وجب وجود واما ان يكون وجب الوجود معنى متحققا في نفسه وليس ذلك
واحدا منها واضافة موجبة من حيث هو واجب الوجود لكنه لا يدرى ان يتصور
حاصل الوجود باحدهما دون الاخر لان الاول ان كان امرا جوهريا فوجوده
فان وجوده بالفعل اما بهذه الصورة واما بالاخرى لهيئة اللون فانه ان كان
فصل السواد لا يقومه من حيث هو لون ولا فصل البياض فان كل واحد منهما
كما لحده لم يوجد بالفعل لكن بفصل احدهما فلا يتصف بالفعل بل بهما
اتفق ولكن ذلك فرحال واذ ذاك فرحال فان كان الامر على مقتضى الوجه الاول
وكل واحد منهما داخل في قوام وجوب الوجود وشرط فيه فحيث كان وجب
الوجود وجب ان يكون واحد ان كان على مقتضى المعنى الذاتي فوجب الوجود
يحتاج الى شرط يوجد به فيكون واجب الوجود مركبا بمعنى ان وجب الوجود
يحتاج الى شرط آخر فوجوده بهما جميعا وان كان اللون وفرا لسواد لجنسه لا يمسك على ذاته
الصورة فان السواد قد يزيله البياض وشرط اللون فرد من نوع وجود شرط
فتغير اللون هناك لاجل واجب الوجود ههنا ونقيض فصل السواد والبياض هما
هما يحققان كل واحد من الامرين ههنا وكان كل واحد من فصل السواد و
البياض لا مدخل له في تقرير اللونية كذلك يجب ان تكون خاصية
كل واحد من هذين المعروضين لا مدخل لها في تقرير وجوب الوجود وما هناك
فكان تدخل الفصلين فمن صار اللون بذلك موجودا والا رصار اللون شيئا
موجودا غير اللون وزيادة على انه لون وههنا ليس يكون ذلك لان وجوب
الوجود يكون مقررا للوجود بل هو تقرر الوجود بل الوجود بشرط تقرر الماهية
لواجب الوجود وهو واضح عدم عدم او اضاع ابطلان ان العالم اللون
فالوجود لا حق بالذي وجوب مر اللون وبوجد الهيئة المقررة نفسها لون فلين حينئذ

ما هو موجود بالفعل فلو كانت ذاتي حيث هي فرضنا هويته وجب الوجود
بل قرن بحصول الوجود وكان الوجود امرا خارجا عن ذلك الهوية فهو خارج عن
هوية اللون كان الامر مستمرا على قياس سائر الاسماء العامة المنقسمة بالفصول
وبالجملة المقصود امر معلوم لكن الوجود يجب ان يكون حاصلا حتى يكون واجبا
فيكون الحاصل كما نهاية يحتاج اليها فالامر هو الذي استغنى فيه عنها ممنوع
بل الواجب ليس له الوجود كفى بان يحتاج اليه كما للهوية وجودان بل كيفيتها
احتياج حصة الهوية لا وجود لها وبالجملة كيف يكون شيء واحد
وجب الوجود شرطا في وجب الوجود ومع ذلك فان حقيقة وجب الوجود
كيف يتعلق بموجب له فيكون وجب الوجود فرضنا كان الوجود واقرر
من ما حسن فضول الكلام ان الفصول ما يكون محققا لا تحقق بها حصة الامر الجنسي
بحيث معناه بل ما كانت علة لتقوم الحقيقة موجودة فان الناطق ليس
شرطا بتعين حيوان قرن ان معنى الحيوان وحقيقته بل قرن ان يكون موجودا
معينا واذ كان الامر العام موجب الوجود وكان الفصل يحتاج
اليه ان يكون واجب الوجود موجودا فقد دخل ما هو كالفصل في تحقيقها
كالجنس بالحال فيما يقع به الاختلاف غير فصلي فرجح هذا الظهور فبين ان
الوجود ليس شيء كاجب فالاول لا شريك له ولا ضد له ولا مثل له ولا عديل له
ولا ضد له فقد
وضح ان الاول لا جنس له ولا ماهية له ولا كيفية له ولا كمية له ولا اين له ولا متى
له ولا شريك له ولا ضد له تعالى وجل وكذا انه لا حد له ولا برهان عليه بل
هو البرهان على كل شيء اما عليه الدلايل او هو نفسه اذ حقيقة فانما
يوصف بعد الانية لسبب المشابهات عنه وما يجاب الاضافات كلها

ليس فان كل شيء عند ليس هو شيئا لكن ما عدا ذاته هو عند الكل شيء ليس هو شيئا
من الاشياء وجوده ... شيء تام من فوق التمام وخير وليس كل شيء عند الله
حق لانه عقل محض يعقل كل شيء وكيف يعلم ذاته انه كيف يعلم الكليات
وكيف يعلم الكليات وعلى اي وجه لا يجوز ان يقع عليه كما انه واجب الوجود
تام الوجود فليس شيء من موجودات وجود ناقص اعني شيء حيث هو
فاعل عن وجود الغير وكما يخرج شيء من شيء ناقص ومن
وجود ناقص فاعله وجود تام فان ذات الباري جل ذكره واجب الوجود فوق التمام
الذرية لانه ليس بمادة ولا موضوع بل كل وجود ليس فهو فاعل عن وجود وله وفاعل
عنده واجب الوجود بذاته يعقل محض والكل به يعقل ما يعقل وكل
شيء هو الوجود والكمال في الوجود من باب الوجود والعدم فحيث هو عدم لا
يعقل بل من حيث هو وجود والكمال في الوجود فكل ما يعقل فانما يعقل الوجود
فالوجود خير محض وكمال محض وكل ما يعقل هو ما يعقل فكل شيء فهو موجود و
غير الشيء لا ذات له بل هو اما عدم خير او عدم صلاح حال لكونه فالوجود خير وكمال
وذو عدم هو الوجود خير به الوجود والوجود الذي لا يقارنه عدم لا عدم هو فليس شيء من الخير هو بل هو
وايضا بالفعل فهو خير محض والكل الوجود بذاته ليس خيرا محضا لان ذاته بذاته
لا يجب له الوجود بذاته فذاته يحتمل العدم وما احتمل العدم هو جهة فليس في شيء من
جهاته سببا من الشر والنقص فان ليس الخير المحض الا الواجب الوجود بذاته
وقد تبين ان خيرا لما كان يفيد الكمالات الاشياء وخيراتها فقد بان ان واجب
وكل كمال وجود الوجود يجب ان يكون يفيد الكل وجودا فهو من وجه خيرا لكل ويفيد خلو
نقص عن الشر وكل واجب الوجود هو حق لان حقيقة كل شيء خصوصية وجوده
الذي ثبت له فالحق اذن من يجب الوجود وقد تبين فيما تقدم ان

الوجود صادقا وهو مع صدقه ايضا وهو ذاته لا لغيره وسائر الاشياء ان
سميناها كما عادت المعقول الوجود بل من قرر انفسها وقطع اضافتها الى واجب
الوجود يستحق العدم فذلك كل شيء ذاتك الا وجهه كما ان نفسها باطلة
ومن حقها بالقياس الى الوجه الذي عليه حاصلة فذلك كل شيء ذاتك لا واجب
هو الحق بان يكون حقا وواجب الوجود محض لانه ذات مفارقة للمادة
من كل وجه وقد عرفت ان السبب ان العقل البشري هو المادة وعلائقها
لا وجوده واما الوجود الصوري وهو الوجود العقلي وهو الوجود الذي اذا تقرر في
صار للشيء به عقل الذي يحتمل بذاته هو عقل بالقوة والذي ما لا يعدو العقل هو معقول
بالفعل على سبيل الاستكمال والذي هو لذاته هو عقل بذاته وكذلك هو
معقول محض لان الممكن للشيء ان يكون معقولا هو ان يكون فرادة وعلائقها
وهو المانع من ان يكون عقلا فقد تبين لك هذا فاعلم ان ما عرى عن المادة والعلائق
المتحقق الوجود والمفارق هو معقول لذاته ولانه عقل بذاته وهو بعينه معقول بذاته
فهو معقول ذاته فذاته عقل وعاقل ومعقول لان هناك اشياء متكثرة
وذلك لانها هو هو بعينه مجردة عقل وبما يعتبر لها ان ذاتها هو بعينها المجردة ذاتا
يعتبر لها ان ذاتها هو بعينه مجردة هو عاقل ذاته فان المعقول هو الذي بعينه مجردة
لشيء والعاقل هو الذي بعينه مجردة شيء ليس في شرط هذا الشيء ان يكون هو
الآخر من غير مطلقا والشيء مطلقا اعم من هو وغيره والاول باعتبار ان له
بعينه مجردة الشيء هو عاقل وباعتبار ان له بعينه مجردة الشيء هو معقول وهذا الشيء
هو ذاته وهو عاقل بان لها بعينها مجردة هي الشيء هو ذاته وكل من تفكر قليلا علم ان العاقل
يقتضي شيئا معقولا وهذا الاقتضاء لا يقتضي ان ذلك الشيء آخر او هو بل المجرد
اذا اقتضى شيئا مجردا كما لم يكن نفس ما لا اقتضاء ايوجب ان يكون شيئا آخر

الحق بهذه الحقيقة ما يكون الاقتضاء
لوجوده صادقا ص

الشيء الذي هو بعينه مجرد هو عاقل ذاته وهو معقول ذاته ص

العقل ص

صفات او من تخصصت بها اشخاصا بعد اشخاص الى زمان يشخص فيه شخص
لو اختفت تلك الكل بعضها تلك كانت بعضها تلك بسيطة الى مبادئ
كل واحد منها نوع فرشخص يسيط الى امر شخصي وقد قلنا ان هذا الامر
قد يحصل للشخصات رسما وحدا مقصورا عليها فان كل شخص يوصف
العقل شخص ايضا كان للعقل الرسوم بسبيل ذلك الامر سبيل واحد شخص غير
مو واحد فرنوعا الغير كالشمس مثلا وكالشمس وما اذا كان ان شخص
الى اشخاص لم يكن للعقل الرسم بذلك الامر سبيل الا ان يصار اليه عند عجزه
ما عرفته وانما فصلوا كما انك اذا تعلم حركات السماويات كلها امكنك تعلم
كل كسوف وكل اتصال وانفصال حتى لا يكون عليك كوكب كما انك
تقول فركسوف ما انه كسوف كيف يعرف بعد هذا حتى تركب الكلام من كذا
شماليا نصفيا منفصل الطرفين مقابلا مكذا او يكون جنوبيا من كسوف سابق
لما وصفت فرغه مكذا او كذا اسر حال الكسوف غير الا خر بين تصرا تقدما
من عوارض تلك الكسوفات الا واحدة وتلك علته كليا لان هذا الامر
قد يجوز ان يحيل على كسوفات كثيرة تكل واحد منها يكون حالا تلك لتلك
تعلم بحيث ان ذلك الكسوف لا يكون الا واحدا بعينه هذا الا يرفع الكلفة
تذكرت ما قدمنا قبل ولكنك مع هذا كله رجاء الزمان حكيم فربما الان لو جود
الكسوف اولا وجود الكسوف الان لتعرف جزئيات تلك الحركات الخاصة
الكسبية وتعلم ما بين هذا الوقت وبين ذلك الكسوف من المدة ليس
هذا الفن معرفتك فان هذه الحركات جزوية لصفتها صفة ما شاهدت
بعضها بين الكسوف الثاني لكوكب الثاني وذلك قد يكون ان تعد على الجزئي
من العلم اذا عدوت ما يمكنك ان يوجد بين كسوف يكون كوكب الشمس

حركة

الاخر

ذلك تعرف بها الباقي تعلم حال ذلك الكسوف فان ما مانع ان يسير بما هو الخ
من جهة كلية فلا مناقشة عند ذلك في غير ذلك وهو في غير هذا الامر
الجزئي كيف تعلم ذلك علما وان كان تغير هذا العلم فان ذلك اذا خلت او ذلك
كانت اذا كنت موجودا فيكون ذلك على ما ذكرت الطلق ان يكون
كان ما فان يختلف وجود ذلك الكسوف عدة اجزاء ذلك فان علمك الى الحين
يكون واحدا وهو ان كسوفا ما وجود الصفات كذا او بعد كذا وجود الشمس والحال
كذا فرعا كذا او بعد كذا وكذا ويكون هذا العلم ذلك صادقا قبل ذلك الكسوف وبعد
وبعد فاما ان اذا حصل الزمان فرذلك فعلمت فرآن عرض ان هذا الكسوف يسير
بوجود فرعلت فرزمن آخر انه موجود على ما سبق علمك ذلك فانه موجود بل يجب علم
آخر وكون شيئا ما غير ما قد اشرنا اليه علم فرض ان يكون فرذلت الانجلاء على ذلك
قبل الانجلاء هذا وانت زماني وآني والاول فعلي كما يدخل فرزمان وحكمه وبعده
ان يحكم حكما فرذلك الزمان وذلك الزمان معلوم شريف موصوف من حيث هو حكم
جديد معرفة جديدة واعلم انك اذا كنت تتوصل الى ادراكات الكسوفات
بكونها حاصلة تلك بجميع اسبابها واحاطتك بكل ما فرالسماء واذا وقعت ان احاطتك
بسبابها وجودا تنقل منها الى جميع ما يتسبب وكل يتسبب منه من فرض نبذا
كشف لك كيف علم الغيب وتعلم هناك ان الاول تعالى من ذاته كيف يعلم
كل شيء وان ذلك لانه مبدأ امر موجود بعده اخر اوجبها اوجبها حركاته وما منح
عليه الى التفصيل الذي لا تفصيل بعده علم على الترتيب الذي هو ذلك التفصيل لزم
المقدرة التامة فيكون هذه الاسباب مفاتيح الغيب

اليه وفرالصحيح ان صفاته الاكابية والسلبية لا يوجب عدد كثرة وان لها نهاية
الاعظم والجلال الارفع والمجد الغير المتناهي فرتفصيل حال المدة العقلية

ما يتغير بها العالم او كيف علم الله يتغير حالا بعد حال

يجب ان يعلم انه اذا قيل فعل للاول ان يقبل على المعلى البسيط الذي هو في
كتاب النفس وانا سبين فيه اختلاف صوره بحسب تخالفه كما يكون ان النفس على الفعل
الذي رضي في كتاب النفس هو ان كل عقل انما يعقل الاشياء الذي هو دونه من جهة ما
بها فيه جوهره او صوره في حقيقة ذاته اما صوره فاما ان يفيض عنه صوره معقوله
وهو الاولى بان يكون اعلام تلك الصور الفائضة من عقله وذاته يعقل في ذاته
مبدأ اكمل منه يعقل منه ذاته كل شيء والعلة في ان المعلول قد يوجد من الشيء الموجود كما
عرض ان اخذنا نحن عن الفلك الرصد وكم صورة المعقولة وقد يكون الصورة
المعقولة غير ما اخوذة عن الموجود بل العكس كما ان العقل صورة بناء يحيى عنها
ثم يكون تلك الصورة المعقولة محركة لنا عضانيا الى ان نوجدها فقد يكون
وجدت فعقلناها او لكن وجدنا انا فوجدت ونسبة الكل الى العقل الاول
الواجب الوجود هو هذا فانه يعقل ذاته وما يوجب ذاته ويعلم من ذاته
كون الخير في الكل فيفيض صورة المعقولة صورة الموجودات على النظام
المعقول عنده لما على انها تابعة لمتابع الضد المعقول والاحسان للباري ثم
بكيفية نظام الخير في الوجود وانه نظام بان هذه العالية يفيض عنها
الوجود على الترتيب الذي يعقله خيرا وانظاما وحاسق ذاته التي هي مبدأ اكمل
نظام خير بين حيث هو كذلك فيصير نظام الخير بعينه قالبا بالعرض لكنه
لا يحرك الى ذلك عن شوق فانه لا يتعقل منه البتة ولا ان يشتاق شيئا
ولا يطلب فان هذه ارادة الحالية عن نقص يحتاج شيء او ترجح قصد
الى غرض والا فلو انه لو كانت المعقولات عنده صورة كثيرة وكانت كثرة
الصورة التي يعقلها اكمل لوجده فيعقل ذاته على عقله مبدأ ذاته معلول عقله ذاته
ما يوجد ذاته على ان المعقولات والصور التي بعد ذاته انما هي معقولة

هو عالم م

اي العناية وكيف هي كيف يكون وجود ذاته
عقله ذاته ذاته مبدأ يعقل به
نفسه ما يوجد ذاته

على احد المعقول العقلي لا النفساني فزاد اليها اضافا والمبدأ التي يكون عنه
لا فيه بل اضافات على الترتيب بعضها قبل بعض ان كانت حالا بعد هم
والا بها خر فرار الزمان ولا يكون هناك انفعال قر المعقولات والا يظن ان
الاضافة العقلية اليها اضافة اليها كيف وجدت والا لكان كل مبدأ
صورة كثيرة من شان تلك الصورة ان يعقل بعد تلك بخير وغير ويكون مع
عقلا بالفعل بل هذه الاضافة اليها وهي كمال معقوله لو كانت من حيث
وجودا فرار الاعيان لكان انها تعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل المعدوم منها
فرار الاعيان الى ان يوجد فيكون لا يعقل من نفسه مبدأ ذلك الشيء على الامر
الا خذ ما يصير مبدأ فلا يعقل ذاته لان ذاته من شانها ان يفيض عنها كل
وجود ادراكها من حيث هي انها كذا يوجب ادراك الا خر وان لم يوجد
فيكون العالم فرضي محيطا بالوجود اما حاصلا والكل ويكون لهذا اضافة اليها
من حيث هي معقولة لا من حيث لها وجود فرار الاعيان فيقع لذلك النظر حال
وجودها معقولة انها تكون بوجوده فرذات الاول كما للوازم طبيعة او يكون لها
وجود مفارق لذاته وذات غيره كصورة مفارقة على ترتيب موجودة من
صنع الربوبية او من حيث هي موجودة فرعقل او نفس اذا عقل الاول هذه
الصورة ارتسمت فرانها كان فيكون ذلك العقل او النفس كالموضوع
لتلك الصور المعقولة ويكون معقوله على انها فيه ومعقوله الاول عنه
انها عنه وعقل الاول تعالى من ذاته انه مبدأ لها فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعلول
من شان الاول مبدأ الا بواسطة بل يفيض وجوده عنه الاول وما المعقول منه
انه مبدأ الا بتوسط هو يفيض عنه ثانيا وكذلك يكون الحال في وجود تلك
المعقولات وان كان ارتسامها في جوهر واحد لكن بعضها قبل وبعضها بعد

مع سلب ولیس ولا واحد منها موجبا لزوال کثرة السبب والمغایرة فالذات الحق
السلب لو قال فاضل جاهل بالدلیل ولم یتخیل شیئا من هذه الامور فی العین الا وجود
عنه الکون فی الموضوع وان قیل ان العلم العین الا وجود بعینه یساوی العلم
بالکبری والقول الی مساوی هذا المرکب فاذا قال فاضل معقول فاعقل العلم العین
بالفضل الا ان هذا الوجود الذی یساوی غیر الوجود الذی فی الخارج وهذا مع
اعتبار اضافة ما وذلک لان الوجود الاول العین الا اضافة هذا الوجود الی الکل واذا
قال لم یقدر العلم العین به الا انه واجب الوجود مضافا الی ان وجوده غیر ماهیته
علی النحو الذی ذکرناه واذا قال لم یحط العلم العین الا بالوجود العینی الذی هو مع اضافة
الی الکل المعقول العین بالقصد الثانی وهو ادراک العقل وهذا قال
لم یدرک العلم العین الا کون واجب الوجود مع عدمیة الاسباب لما وقع عند بعض العلم
الاخیر کما هو معقول ذلک الشیء کون هذا الوجود مضافا وسلب ما وکما یجوز ان
من حیث هذه الاضافة فرع السبب یجوز ان یکون هذا الوجود بعینه لا یحوج عرضا لذاته
واذا قال لم یحط العلم العین الا کون هذا الوجود غیر محتاج بالقوة والنقص مع
سلب او کونه سبب الکل کمال ونظام وهذا الاضافة فاذا اعتقدت صفات الاول
الحق علی هذه الوجه لم یوجد فیها شیء یوجب لذاته افتراقا او کثرة بوجه من الوجوه
ولا یکون جمال او بهاء فوق ان یکون عقلیة محضة او غیر محتاجة شیء عن کل وجه
من الوجوه النقص وجد شیء کمال الکبری فالواجب الوجود الکمال والبهاء المحض
وهو سبب جمال کل شیء وجماله وهو ان یکون علی ما یجب علیه وکیف
جمال یجب علیه ان یکون علی ما یجب الوجود الواجب وکل جمال وبهاء وغیره
بذاته فهو محبوب عشوق وسبب ادراک کمال وادراک هذا الخیر وهذا الجمال
الوجود وهذا الخیر وهذا الجمال وکل کمال الادراک انما کمالنا او ان تحقیقا

الکل

الکمال والجمال والشرف وذاتها حجاب القوة المدرکة بالذات والمتذوقة بالکنه فالواجب الوجود
الذی هو غایة الکمال والجمال والبهاء الذی معقول انه تلک الغایة من البهاء والجمال
وبتمام التعقل ینفصل العاقل والمعقول عن انهما واحد بالحقیقة علیهم السلام لذاته
اعظم عاشق ومعشوق واعظم لذاته وملتذ فان اللذة لیست الا ادراک الملایم من
جهة هو ملایم وبخصیة احساس بالملایم والعلم یتعقل الملایم وکذلک الاول
افضل عند کما افضل ادراک لافضل عند کما هو افضل لذاته وملتذ وبکون کک
امر الا یقاس الیه شیء والیس عندنا لهذه المعانی اسام جمیعها الا ما یقرب
معقول جمیعا وجب ان یعلم ان ادراک العقل المعقول اقوی من ادراک الحس المحسوس
لانه اعنی العقل یعقل ویدرک الامر الباقی الکلی الذی وجوده علی ما هو علیه
یدرک بکنهه لا بعضه والیس کذلک الحس المحسوس فاللذة التی یجب لنا
بان نعقل من ذلک اعلی فوق اللذة التی یکون لنا ان نحس شیئا ما وان نتذوقه بها لکنه قد
یعرض ان یکون اللذة الاکمل لا تستلذ بها کما یجب ان یستلذ کما یعرض کثیرا ان
المریض لا یستلذ الحلو ویکرهه لعارض کذلک یجب ان یعلم من حالنا ما دمنا
فی البدن فانا وان حصل لقوتنا العقلیة کمالها بالفعل لم نجد من اللذة بالمعقول
قدر ما نجد من اللذة بالمحسوس وذلک لما یتبع ادراک المحسوس والتفاته
صارت حالا عقلیا مطابقا لصورة الحقیقة وبحالات الحقیقة والذات
الحقیقة متصلة بها اتصال معقول بمعقول نجد من اللذة والبهاء ما لا نهایة له و
سنوضح هذه المعانی کلها بعد واعلم ان لذة کل قوة حصول کمالها لما یلائمها الحس
المحسوسات اللذیذة والغضب الانتقام والانتظار والکل شر الخبیثة والمفکرة
الناطقة مصیرا عالما عقلیا بالفعل فالواجب الوجود معقول عقل وعالم عقل
معشوق عشق وعالم عشق

فی صدور الاشیاء عن المبدء

الاول المعاد اليه في صدر المبدأ الاول فقد ظهر لك ان الكل مبدأ واجب
الوجود غير داخل في جنس ولا ان تركت حد ولا برهان عليه كما ركب والمركب
والذي هو الكل مركب لا الاشتراك لزوم الاثنينية والواحد من الوجوه لا غير منقسم
بالفصل لا فرق فيه بالعرض كالوحدة بالفصل لان المعقول ان يكون الشيء مركبا من
معان عقلية متغايرة يتحد منها الشيء واحد بحيث هو شيء مركب البتة فوجوده
الذي له هو بعينه الوحدة او زائد هو واحد لانه تمام الوجود ما بقي لغيره شيء حتى يتم
وقد كان هذا احد وجوده الوحدة ليس الواحد به الا على الوجه السلبي ليس
كالواحد الذي له اتصال او اجتماع او غير ذلك مما يكون الواحد فيه
بوجه ما هي معنى وجودي يلحق ذاتا او ذواتا وقد اتضح لك فيما سلف من اصول
الطبيعيات وجود قوة فيه بحيث هي غير الحس فانه مبدأ الحركة لا الا فيه فبان لك
ان الحركة المستديرة بحيث يمكن ان يكون ما بالقوة فقد بان لك من جهتك
ان مبدأ دائم الوجود وقد بان لك ان الواجب الوجود بذاته واجب الوجود
من جميع جهاته فانه لا يجوز ان يتأخر وجوده لم يكن مع انه قد بان لك ان
العلة لذاتها يكون موجبة المعلول فاذا وجبت الوجب المعلول ايا ما كانت
بتلك الا شيء امكانه تلك ما كان من جهة غير شرحها الا ما تريد بك بصيرة فصل فلك
قد علمت ان كل حادث فله مادة فاذا كان لم يحدث ثم حدث ثم يخيل ان
يكون علته الفاعلية والقابلية لم يكونا فحدثتا او كانتا ولكن كان الفاعل
لم يحرك او القابل لم يتحرك او كان الفاعل ولم يكن القابل فتقول اولا بحيث
قبل العود الى التفصيل اذا كانت الاحوال من جهة الفعل كما كانت لم
يحدث البتة اذ لم يكن كان وجوب كون الكائن عنها اولا وجوبه على ما كان
فلم يكن يحدث كائن البتة فان حدث اذ لم يكن فلا بد ان يكون صار

[illegible]

على سبيل ما يحدث الحدوث حدث وقد لا على سبيل ما يحدث اقرب فلنا او
بعدا فانا نقسم الاول فيجب ان يكون صدور الحادث بعد وبعدا غير
متأخر عنها البتة فان كانت العلة غير موجودة ثم حدثت او موجودة و
تأخر عنها المعلول لزم ما قلنا والاول من وجوب حادث اخر غير العلة فكان
ذلك الحادث هو العلة القريبة فان تمادى الامر على هذه الجملة وجب علل
وحوادث بعد غير متناهية ووجب معادها مما عرفت الاصل القاضي
بانطباقه فبقي ان لا يكون العلل الحادثة كلها بعد لا اقرب من علة اولى
او بعد فبقي ان يبادي ان يكون بعضها اقرب علل او بعدا وذلك بحركة فان
قد كان قبل الحركة حركة وذلك الحركة حتى وصلت العلل الى بعضها الحركة بعضها كائنين
والراجع الى الكلام الى الرسم من الزمان الذي بينهما وذلك ان لم يكن
حركة كانت ذلك الحوادث الغير المتناهية بينهما في ان واحد او لا يكون ان يكون
قرنات متناهية متماسة واستحال ذلك بل يجب ان يكون قد قرب في
ذلك الآن بعد بعد او تبعد بعد قرب فيكون ذلك الآن نهاية حركة اولى
بوديء الى حركة اخرى بادئة من اخر فان اوت الى حركة اخرى وادى وجب كانت
الحركة التي هي كبعد قربه لهذه الحركة متماسة والمعنى بهذه المماسة معلوم على ان
لا يمكن ان يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه فانه قد بان لك سالف الاصول
ان الزمان تابع للحركة ولكن الاشتغال بهذا المحل من البيان يعرفك ان كانت
حركة قبل حركة ولا بد فان تلك الحركة كانت على الحدوث بانه الحركة فقد ظهر
ملخصا ومرضيا ان الحركة لا تحدث بعد ما لم يكن الا لحادث وذلك الحادث
لا تحدث الا لحركة مماسة لهذه الحركة وانتهى الى اي حادث كان وذلك الحادث
كان قصد من الفاعل او ارادة او علما او آلة او طبعا او تحصل وقت

او يكون حدوث [illegible] على سبيل ما يحدث اقرب بعدا او بعدا ٣

وكان تفاعل وهم على الفاعل

فيه فان امكن معا فمع وقوع الزمان والا لكن الزمان متبدلا الحقيقين متساويين في الحركة كان السريع
فيقع بحسب تينك الزمانين الى حدين متساويين والاول ان لم يكن بعد ما كان ممكنا
بما يليه مستقبلا ما ضيا وان تأخر عنه تقدم فرضا العدم امكان الحد المفروض وذلك
محال فالمتحرك من حد الى حد وقوعه كذلك متقدما ومتأخرا فوقوعه كذلك
ليس بمتقدم ولا متأخر فهو معا وهو المطلوب الثاني ان الحركة لا تكون الا في الزمان
لانها هي الحركة المسماة بالمسافة بحسب ان يقع ان الحد القريب الحركة الا في الحس
وان السماء حيوان طبيعي متحرك بحركة مستديرة ثم ان الحركة القريبة للسماء ليست
لا طبيعية ولا عقلية بل نفسانية والسبب فيه ان النفس فيتقل فيها الى الطبيعيات
ان الحركة لا تكون طبيعية لجسم على الاطلاق ولا جسم على حال الطبيعية فان كان
حركة الطبيع مفارقة بالطبع والحال التي يفارق الطبيع حركة غير طبيعية لانه
فقط ان يكون حركة قصد عن طبيع فهو حال غير طبيعية ولو كان حركة من الحالات مقتضى
طبيعة الشيء لما كان حركة بحسب الحالات بل الذات مع بقاء الطبيعة بل الحركة
انما يقتضيها الطبيعة لو حدت في الطبيعة كالحركة الى فوق اما بالقسر
واما بالكره كما حدث بعد السد الصحيح وتبوأ مرضا وما في المكان كما ان تقدمت
الحدة الى حيز الهواء وكذلك ان كانت الحركة قد تكون اقسر مقدارا لقوى وهو الحجر
فيحدث حركة بعد حركة كحدة الحال الغير الطبيعية تقدير السهم عن الاعانة فانه
الا ترى على هذه الصفة لم تكن حركة مستديرة عن طبيعة والا كانت عن حال غير
طبيعية الى حال الطبيعية وذلك محال ما سكت وان لم تكن بالطبع
بعينها قصد الى ما لك الحال الغير الطبيعية لان الطبيعة ليست بفضل حيث
بل على سبيل تخيير وسبب ما يليها بالذات فان كانت الطبيعة حركة على سبيل
استدارة فالحركة لانها عن امر طبيعي او وضع غير طبيعي بالطبيعة

وكل حركة طبيعية عن قسر فمن الممكن ان يحدث الطبيعة الحركة المستديرة بعادة
كل نقطة وتتحرك بالتقسيم تحركا مستديرا لان كل النقطة ليست تتحرك عن قسر الا لتقصد
فليست ان الحركة المستديرة طبيعية الا انها قد تكون بالطبع في بعض حدودها
مخالفة لمقتضى طبيعة اخرى بحسبها فان الفلك انما ان يكون قوة طبيعة كانت
سببا طبيعيا لذلك الجسم غير غريب عنه فكانه طبيعته والا فان كل قوة فاعلة حركة
بتوسط السبب المسبب هذا الذي يحس في الحركة وان يكون قسرا الحس وذلك السبب
كانه يقارن المكان وهو مكان طبيعي الحركة وهو غير الحركة لانه وغير القوة الحركة لان
القوة الحركة تكون موجودة عند تناهيها الحركة والمكون بالسبب موجودا فهذا قوة الحركة
الاولى لان الحركة انما ان يحدث في جسم بسبب الذات السبب انما ان يسمى
طبيعة انما لسبب نفس ولا من خارج ولا ارادة او اختيار والا يكونان الحركة
او الحركة الى غير جهة واحدة ولا مع ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم
عن الغرب فان جهة هذا المعنى طبيعة كان لذلك من تقول ان الفلك يتحرك
بالطبيعة الا ان الطبيعة فيه من نفس تتحدد بحسب خاصة النفس فقد بان ان الفلك
ليس يتحرك طبيعة وقد بان انه ليس قسرا على ارادة لانه وتقول انه لا يجوز
ان يكون مبدأ حركة القريب قوة عقلية صرفة لا تتغير ولا تتخيل الحركات بالبتة
وكانه اشتبه الى قبل جاهلين في معرفة هذا المعنى في الفصول المتقدمة اذا وجدنا
ان الحركة معنى متجدد النسب وكل ما هو متغير بالنسبة فانه لا يثبت له وجود
ان يكون من معنى ثابت البتة وجوده فان كان من معنى ثابت يجب ان
يكون حركة مستديرة لان الاحوال اما ان كانت الحركة طبيعية يجب ان يكون كل
حركة يتجدد فيه علقة وترتب وبعد من النهاية المطلوبة وكل حركة وتسبب
منه فلا عدم قرب وبعد من النهاية والا فذلك المتجدد لم يكن متجددا وحركة فان

الجد فيكون ان يكون بحيث لو عرض عن عرض اخر حتى يكون قابلا ان السكون كان
يتم تخيرية بفعلها او تركها كانت لا غير فاذن الوجود ينفع غيرا ولم يكن احدهما اسهل
عليها من الاخر او اكثر فاحتارت الاقطع فان كانت العلة الناقصة عن غير
بان تحركت لنفع الغير باختيار قصدا فعلا لاجل الغير المعلولات فمنذ العلة
موجودة قد تعرض قصد اختيار لكنه ان لم يقع هذه العلة قصد اختيار الجد ينفع
قصد لكونه كذلك الحال فرقصد السرعة البطء هذه الحالة ليس لذلك على
القوة والضعف فرالا لذلك بسبب ترتب بعضها على بعض في الحصول السفل
حتى يجب لذلك لخلاف العقل ان يجد الجوان يكون مهما شي لاجل
الكليات لا قصد حركة والا قصد جهة حركة والا قصد سرعة وبطء والا قصد
البتة لاجلها وذلك لان كل قصد لكون غير اجل المقصود ويكون اخص وجودا
من المقصود فان كل ما لا يحتاج اخر فوجوده اخص من الاخر من حيث هو وان
على ما هما عليه بل يتبع الاخر فوجوده لا يكون ان يستتبع
الوجود الاكمل من الشي الاخس فلا يكون الشي الاكمل بحصل صادق غير مطلوب
والا كان القصد معطيا لوجود ما هو اكمل وجودا منه انما القصد بالواجب
شي ويكون القصد مبتدأ وجوده غير وجوده من حيث الطلب لقصد فان الطلب
لا يعطي الصحة بل يعطي لها الماده والآثار اما ليفيد الصورة بعد اجل الطلب
وهو الذي يعطي لها الماده فيجيء صورة وذلك اشرف من الماده وربما كان
القاصد مخطيا في قصده اذا قصد ما ليس اشرف من القصد فلا يكون القصد
لاجله قبل الطلب بل خطأ وان هذا البيان يحتاج الى تطويل وتعقيق وغير
شكوك لا تحل الا بالكلام فلنعدل الآن الى الطريق الاصح فنقول انا
كل قصد فله مقصود والعقلي منه هو الذي يكون مرجوا والمقصود من القاصد

اولى

اولى بالقصد من لا وجوده عنده والا فهو بهذا الشي الذي هو اولى بالشي فانه
بعيد كما لا ما ان كان بالحقيقة فقبيحا وان كان بالظن فظنيا مثل استحقاق
البيع وظهور القدرة وبقا والذكر بهذه وما شابهها كالات طبيا والريح او
السلام او رضى الله تعالى فقد مس وحسن معاد الاخرة وهذه وما شابهها كالات
حقيقة لا يتم بالقاصد وحده فان كل قصد ليس عبثا فانه يفيد كالا ما لكن
لو لم يقصد لم يكن ذلك الكمال واجبا فيجب ان يكون كذلك فان فيه
لذة او الة او غير ذلك او شبيها ما لذات او سايرما يتبعن لك يجب ان يكون
المعلول المشكل وجوده بالعلة يفيد العلة كما لا لم يكن وان المواضع التي يظن
فيها ان المعلول افاد علته كمالا مواضع كاذبة او قرينة دسنك عن احاطة بباقي
الامور المفقودة عن تاملها وعدمها فان قال قايل ان الخيرية توجب هذا
فان الخير يفيد الخير قيل ان الخيرية يفيد الخير ولكن بما على سبيل قصد وطلب
ليكون ذلك سببا فان هذا يوجب النقص فان كل طلب وقصد شي فهو طلب
لعدم وجوده من الفاعل اولى من وجوده وما دام معدوما وغير مقصود لم
يكن ما هو الاولى بالفاعل وذلك نقص فان الخيرية يجب ان يكون صحيحة
موجودة دون هذا القصد والا فعل لم يوجد هذا القصد فوجود ما يكون كمالا
بالفعل
هذا القصد والا كونه من الخيرية واحدا فلا يكون الخيرية توجبه والا يكون سايرا
حال
لوازم الخيرية التي يلزمها عدا انها لا من قصد هو قصد هذه الكمال وان يكون
بهذا القصد علة لاستكمال الخيرية وتوابعها لا معلولا فان قال قايل ان
هذا التشبيه بالعلة الاولى من ان خيرية متعدية وهي يكون يكيف بتبعها خير
فنقول ان هذا فرط ظاهر الامر معقول فرالحقيقة مردود فان التشبيه بمن ان القصد
شي بل ان يتميز بالذات فانه على هذه الصفة اتفاق من جماعة اهل العلم
يتم الخيرية والقوم فيكون هذا القصد ٣

واما استفادته فكمال بالقصد الاول فيساوي المتشبه للامام الا ان يبقى ان القصد
الاول يخرجه بالقصد الثاني فعلى وجه لا يستبقي الواجب في اختيار الكمالية ان
يكون المقصود بالقصد الاول مختارا ويكون المتفوظ الذي هو مستفاد لذلك القصد
فيكون الوجه غير مقصود قصدا اوليا بالنفس ما يتبع بل يجب ان يكون مساوي
لاستكمال فوت الشيء مستتبع لذلك المتفوظ حتى يكون تشبهه بالاول اكمل لما
نتبع ان يكون الحركة مقصودة بالقصد الاول فانها تشبه ذات الاول من الجهة
التي قلنا وتشبه بالقصد الثاني بذات الاول من حيث تفيض عنه الوجود بعد
ان يكون القصد الاول الى آخر ينظر اليه الى فوق وما انظر الى اسفل في اعتباره فهو
جائز ان يتبع القصد الاول الى الجهة حتى يكون تشبهها بالاول اجل فيجب فضل اختيار
الحركة ان كانت الحركة اجل بالذات وتفيض عنها وجود تشبهها به من حيث هو كامل
الوجود ومعشوق فانها ذلك لذاته من حيث ذاته والاجل فضل لاشبه لوجود الشيء
عند تشريف ذاته وتكميلها بل الاجل انه على كمال ان فضل به بحيث يتبعه
عنه وجود الكمال لما طلبها وقصد فيجب ان يكون الشوق بهذا الطريق التشبه على هذه
الصورة لا على ما استحلق الاول به كمال فان قيل لم يجوز ان يستفيد
الكرم السماوي بالحركة غيره وكان والحركة فعل مقصود فكذلك لسايرا فاعيلها
فالجواب ان الحركة لسبب استفيد كمالا وجبرا والا انقطعت عنده بل الخير
الكمال الذي تشير اليه وهي بالحقيقة استنبات يتبع ما يمكن ان يكون الجرم
السماوي بالفعل لا يمكن استنبات الشوق لهذه الحركة لا يشبه سائر الحركة
التي تطلب كمالا خارجا عنها بل الكمال هذه الحركة نفس المتحرك عنها بذاتها
لانها افضل استبقاء الا وضع والاين على التعاقب والكمال يجب ان
ترجع الزمانية فيها سلف حين بعد ان وجد الحركة كيف يتبع المقصود

المتفوق انه الحركة تشبه بالثبات فان قائل قائل ان هذا القول يتبع وجود الثبات
بالكائنات والتشبه بالحكم الذي فيها فانا سنذكر بعد ما نريد به ان شكال الحركة
ان الغاية البادي بالكل على اي سبيل جرى ان غايته كل عند بالقصد الاول على اي السبل
جرى فان الكائنات التي عند تكيف الغاية بها من المبادي الاولى والمراتب
التي وسطها فانها تتبع بها وتضاهاه انما لكونها ان يكون شيء من الفعل يستكمل بالمعاني
بالذات الا بالعرض وانها لا تقصد فعلا الا جل المعلول وان كان ترتضي به والعلة
بل كان المباشر وبذاته بالفعل لحفظ نوعا ما بغيره وغيره لكن يلزمه ان يبر وغيره
والمباشر يسخن بذاته بالفعل لحفظ نوعها والمسخن يسخن غيره لكن يلزمها
ان يسخن غيرها والقوة المغذية تغذي لذاتها والجزء ليدفع الفضل ليتم لذاتها
لا لتكون غيرها ولذة لكن يلزمها ولد والصور سر محبوبة بذواتها لا لان يتبع الغير
لكن يلزمها تبع المربي كذلك في العقل المقدم لان هناك احاط بالكل
وعلما بان وجه النظام والخير فيها كيف يكون وانه على ما يكون والسبب لذلك
فاذا كان الامر على هذا فان جسم السماوية انما اشتركت في الحركة المستديرة شوقا
الى معشوق مشترك وانما اختلفت لان بعدها المعشوق المتشوق اليها مختلف
من اجل ذلك الاول والعين هذا شكل علينا انه كيف وجب عن كل نفوس حركة
بعينها الى محل يجب ان يوجد ذلك فيما علمنا من حركات مختلفة لاختلاف
المتشوقات ولكن يقر علينا شيء وهو انه يكن ان يتوهم المتشوقات المختلفة
الجسمانية لاختلاف مفارقة حتى يكون مثلا الجرم الذي هو احس تشبهها بالحكم الغير
موافقهم وستوفى كلام القوم من احداث الفلسفة الاسلامية فانه غير
الفلسفة اولم يعلم غرض الاقدمين فنقول ان جزم ان التشبه به يوجب مثل حركته
واجتهادها والغاية التي تؤمها فان اوجب القصد عن مرتبة شيئا فانما يوجب

الضعف فرالفعل الاقوى فعل الفعل المخالف يوجب ان يكون ما الى جهة ذلك
الى جهة اخرى والا يكون ان يقال ان السبب فرذلك الخلاف طبيعة ذلك الجسم
فعل طبيعة والارادة
فعلان حركة مستقيمة الى جهة والا فعلان حركة مستديرة لان الحركة المستديرة
هو الجسم لا يوجب بها والطبيعة بما هي طبيعة لا يجب تقلب الاين الطبيعي عن
موضع المخصوص ولو كانت تقلب وضعا لخصوصا كان الفعل عندها اقوى
فحركة الفلك حول قطبي العالم هي اكمل الحركات المستديرة لان الفلك على اكمل نسب الاشكال
الفلك فليس يجب اولى ان يكون اذا ان يزيل جسم ما حركة مجاورة فان ما يزيل عن جهة
ما حركة حسب الطبع لا بد ان يكون ما ذلك طبيعة فعل الحركة الى اي جهة حركت الى ذلك
الجهة والا يجب الى جهة اخرى ان عرفت من جهتها وقد قلنا ان جهة الحركة
الا الجهة التي لذلك طبيعة
ليست طبيعة توجب وضعا بعينه الا جهات مختلفة فليس اذن فرجهة الفلك
طبيعي توجب حركته الى اي جهة كانت وايضا لا يجوز ان يقع الفلك من
جهة الشمس حيث تكون طبيعتها ان يرد ذلك الجهة الا ان يكون الغرض في الحركة
ليس الغرض هو
مختصا بتلك الجهة لان الارادة تتبع الغرض تتعالى ردده واذا كان كذلك
السبب لمخالفة الغرض ما دون ما ذكرنا من جهة الطبيعة والا من
جهة النفس لان اختلاف الغرض والقصد البعيد الجيد من الامكان ما دون ليس
فكان الغرض تشبيها بعد الاول الى الجسم الذي هو السماء وايضا فان حركة الفلك
الجسم وليس على الفور واسرع منه وكثير من الملوحين ذلك ان كان الغرض
تحريك هذا الفلك التشبه بحركة ذلك الفلك وقد كان بان تلك السبيل الغرض
في تلك الحركات تشبيها يوصل اليه بالحركة بل تشبيها ما بان الامكان ابلغ ليس
جسما فمن الغرض ان كل فلك تشبه بشيء غير جوهر اما الفلك محمود او غيرها
والمحال ان يكون ما هو مفارقات وما يتولد عنها والاجسام والنفس غير جائزة

فبقي ان يكون لكل واحد منها شوق تشبه بكل من عقل مفارق بحسبه وكيفية الحركات
واحوالها اشتاقه الذي لا يعرفها ذلك الشيء ان كنا لا نعرف كيفية وجوب
فلك وكيفية كون العقل الاول مشوقا يحبها الا مشترك فهذا معنى قولنا
ان لكل حركة واحد معقولا ان لكل كرة فلكية واحد مشوق يحبها فليكون ان يكون
فلك نفس تحرك بعقل الخير الاول بالسبب الكلي بتخيل ان مشوقه مجردات وليكون ان يكون
الاول وهي ما فاضت عن المبدأ القريب الذي يحبه القريب منه مبدأ المشوق الى التحريك
وليكون لكل فلك عقل مفارق سببا في نفس العقل الفعال الى انفسنا وهذه
كل عقل يشوق بعقله ما تشبه به والكل لا يعقل الا ما يعقل مفارق الذي هو عقل
يعقل الخير الاول وليكون ذلك فارقا فقد علمت ان كل ما يعقل مفارق الذات من هذا
الحركة حسماني اي هو اصل الجسم فقد علمت ان الحركة السماوية يخص منه نفس
مختارة مستجدة ذات جزئيات جوهرية انفسها جزئيا فليكون عدد العقول المفارقة
بعدد المبدأ الاول بعدد الحركات فان كانت الافلاك الخيرية انما المبدأ الاخير كرات
كل كوكب فيها قوة يفيض من الكوكب لم يجد ان يكون المفارقات بعدد الكواكب
لا بعدد الكرات فكان عددها بعد الاول انما هو بعدد الكواكب التي لها حركة
وتحريك بكرة الجرم الاقصى ثم الذي هو تحته لكرة الثوابت ثم الذي هو تحته لكرة زحل ثم ذلك
الى العقل الفائض على النفس وهو العقل العاشر الارضي انسبه بكون العقل الفعال
وان لم يكن لذلك بل كان لكل كرة وكوكب انها حكم في حركة نفسه او لكل كوكب كان
هذه المفارقات اكثر عددا كان ظاهر بحسب العلم الاول قريبا من خمسين فاعلم
وجوها العقل الفعال وقد علمت من كلامنا في الطبيعيات سبع ما ظهر انه من
عدد ما
في ترتيب وجود العقول المفارقة من السماوية والاجرام العلوية
من الاول وقد صح لنا فيما قدمنا من العقول ان الواجب الوجود بذاته واحد

الذي هو هو

لكن يكون ان كان شئ اخر غير ذلك الشئ الذى هو صفة للمادة وهذا مشترك الاسم والمعنى
وان لم يكن يشتمل عليه على ما هو صورة فى مادة فهذا مشترك الاسم فان كان شئ
الثانى من جهة ما هو فيه هذه المادة ومن جهة اخرى يوجد صورة شئ آخر غير ذلك الشئ
الصورة الاخرى بوجود ما بتوسط المادة كانت الصورة المادية تتعقل فعلا
لا يحتاج فيه الى المادة ويكون غير متعقل فعلا من جهة ان يكون اضافتها الى المادة
من المادة فتكون الصورة المادية غنية عن المادة وبالجملة فان الصورة المادية
وان كانت عقلا بالقوة فانى ان اخرجها الى العقل بالفعل يحتاج فان المادة اعطته تاثيرا فى
وجودها وهو كسبب جزئى وتقييد بها وان كان سببا الوجود من غير المادة فكان علت
فتكون المادة كل واحد منها عقلا بالقوة اخرى فى شئ واحد من جهة واحدة اللهم الا ان يمكن
ان يستحيل ان يكون الصورة المادية تتعلق بالمادة بوجه من الوجوه وذلك لانه سلف
ان العقول المجردة لا يكون فى وجودها الصورة فقط بل الصورة مع اخر العقل اذا كان
كذلك فليس يمكن ان يكون العقل الصورة من كل وجه فالمادة مستغنية عنها
فبين بذلك ان يكون المعقول الاول صورة مادية لان لا يكون مادة اخر
فواجب ان يكون المعقول الاول صورة مجردة واصلا بل عقلا انت تعلم
ان ههنا عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة فمن الواجب ان يكون وجودها استفادة بتوسط
ما ليس له وجود مفارق وههنا قد ذكرك قد علمت بانه لا يمكن ان تتصور بعض
الممكن على ما شرح اولا فى بعض الصورت المتقدمة ان الممكن الذى يتصور
به الوجود وليس يجوز ان يكون بسبب الوجود شئ آخر مفارق لانك تعلم
فى جملة الموجودات ان كل جسم فلن يكون الوجود له
حيث هو جسم واجب بغيره وعلمت انه لا سبيل الى ان يكون عن الاول بعض
فهو كما بينه عنه بوسط وعلمت انه لا يجوز ان يكون الوجود بتوسط واحد محض

لا ثانية فيما تقدم علمت ان الواحد من حيث هو واحد انما يوجد عنه واحد محض
لن يكون عن الواحد من الاول بسبب انه يمكن ان يكون فيها صورة
او كثرة كيف كانت الا كما قد ذكر العقول المفارقة وشئ من الكثرة الا على ما اقول
ان المعلول هذا يمكن الوجود وما الاول اجب الوجود ووجوب وجوده بانه
عقل وهو معقول ذاته ومعقول الاول صورة فيجب ان يكون فيه من الكثرة بحسب
تعقله ذاته يمكنه الوجود اجزاء وتعقله وجوب وجوده من الاول المعقول هذا يمكن
الاول اليس الكثرة والمعلول الاول ان يمكن وجوده انما هو هذا لا السبب الاول
بل لما من الاول واجب الوجود لم كثرة انما معقول الاول ومعقول ذاته كثرة لازمة
لوجوب وجوده عن الاول ولكن لا يمنع ان يكون ان شيئا واحدا ذات موضوعة ثم
يتبع كثرة اضافية ليست فى اول وجوده ولا ذاته فيه فسيدة اقوام بل يكون ان يكون
الواحد يلزم عنه بعد ذلك الواحد بلزوم حكم وحال الصفار معلول ويكون
ذلك ايضا واحدا ثم يلزم عنه ذاته شئ اخر ذلك الملازم غير تتبع تلك
كثرة كلها يلزم ذاته بوجب ان يكون تتبع ذاته الكثرة هى العقل الممكن الوجود
الكثرة من المعلولات الاولى الواجبة الكثرة الممكن الوجود ان يوجد منها
الا واحدة ولم يكن ان يوجد منها جسم ثم الامكان كثرة منها ذلك الا على ما ابين
فقط وقد بان لك فيما سلف من العقول المفارقة كثرة العدد فليست اذن
موجودة عن الاول بل يجب ان يكون عقلا ما هو الموجود الاول عنه ثم تتبع
عقل وعقل والذى تحت كل عقل فلكا بانواعه وصورته التى هى النفس الكلية
فتحت كل عقل نفس فلكية فيما اظن الوجود فيجب ان يكون الممكن بوجوده
الفائدة من ذلك العقل الاول فمن الابداع الاول التثليث المذكور فيه
والافضل تتبع الافضل من جهات كثيرة فيجب ان يكون اول العقل الاول

عقلا ما

فبان بهذا العقول البسيطة مفارقة تحيث مع صدورة الاجرام الناطقة والاجسام
وقد بين ذلك في العلوم الطبيعية ليست صادرة عن العقل الاول بالاضافة وحده
واحدة بالنوع لانها صادرة في الاين معلولات الاولى بتوسط العقل الاول
العقل الفاعلي المتوسط بين الاولى وبينها وهو بالمرتبة فذلك يكون عقولا بسيطة
ومفارقة فان العقل بالفعل يلزم وجود ما بالقابلية بوجود واحد فذلك يكون
واحدا وجب ان يكون العقول الاول عقلا واحدا بالذات والاكثرة
ان يكون عنه كثرة متفقة النوع وذلك لان المعاني المتكثرة التي فيه بها امكن
وجود الكثرة حيث ان كانت لمختلفة الحقايق كان ما تقتضيه كل واحد منها شيئا
غير ما يقتضيه الاخر فلم يلزم من الخروج عن كل واحد منها ما يلزم الاخر بل طبيعة احدى
وان كانت متفقة الحقيقة فبما ان اختلفت واتكثرت وهو الاقتضاء بادة وهيئة
فاذن المعنى الاول لا يكون ناشئا وجود كثرة الا المختلفة الذي فلسيت بهذا النوع
الا غير راضية ايضا كما انه عن العقل الاول بالتوسط عقلا اخرى وجود وكذلك
عن كل معقول حال حتى ينتهي الى معقول كونه مع كون الاستطقسات القابلة
لتكون والفساد المتكثرة بالعدد والنوع معا فيكون تكثر القابل سببا
لتكثر فعل سبب واحد بالذات وجد العدد استتمام وجود السماويات كلها
فيلزم دايما وجود عقل بعد عقل حتى تكون كثرة القوم فتكون الاستطقسات
وبتهيأ القبول تاثير واحد بالنوع كثيرا بالعدد من العقل الاخير فانه واجب
السبب فزال الفاعل وجب ان القابل ضرورة فاذن يجب ان يحدث عن كل عقل
عقل كذلك وبقدر حيث يمكن ان يحدث الجواهر العقلية فيضة متكثرة بالعدد
لتكثر الاسباب فذلك جهتي تقدمان والتنوع ان كل عقل هو العلة القريبة
فانه يعرف فيه وجوده بما يعقل الاول بجهة وجود عقل اخر دونه وبما يعقل ذاته

يجب ان ذلك جسم وجوبه وجوب الفلك كما بين عنه وستبقى بتوسط النفس
الفلكية فان كل صورة سي علة لمادتها ان يكون مادتها بالفعل لان المادة
بنفسها انما تقوم بها في حال يكون الاستطقسات عن العقل الاول
وذا استوفت الكرات السماوية عددها لزم عددا وجود الاستطقسات وذلك
الاجسام الاستطقسية كائنة فاسدة يجب ان يكون بسببها القريبة اشياء
بقبول بعضها من التغير والكون ان لا يكون بما هو معقول يخص وجوده سببا لوجودها
وهذا يجب ان يتحقق في جميع العقول الكثرة التي فيها وقد فرغنا من اقترانها المادة
الاستطقسات مادة ليشترك فيها صور يختلف بها يجب ان يكون الاختلاف صورها
سابقين فيه اختلاف فزوال الفلك وان يكون اتفاق مادتها سابقين فيه
واتفاق فزوال الكواكب والافلاك تتفق فرطبيعة الاقتضاء الكرات السيارة يجب
ان يكون تقتضي بتلك الطبيعة بعين فزوجود المادة ويكون بالكيفية جديدا
تهيؤ المادة بصورة المختلفة لكن الماهو ما لكثرة المشتركة النوع والجنس لكون
وجودها بالمشاركة من واحد معين عقل ذات من غير نفسها متفقة واحدة وهي
يقتضيها غير ما يوجد ان هذا الواحد عنها الا بارتباط بوجود يرد الى ابراز واحد
يجب ان يكون العقول المفارقة قبل الجرم الذي يلينا هو الذي يفيض عن بسائط
الحركات السماوية بشرف فيه رسم صور العالم الاسفل بحسب الانفعال كما ان فيه
ذلك العقل والعقول رسم الصورة التفعيل ثم يفيض منها الصور منها
بالتخصيص لما بانفراد ذاته فان الواحد يفعل فزالواحد كما علمت واحد اول
بسبب كرات الاجسام السماوية فيكون اذا خصص هذا الشيء بتغير التاثيرات
السماوية بطلوعها وسطوحها فتغير ذلك بعد على استعداد فاض بعد العام
الدهر الكون وتكثر فزجوهره فاض وذلك على تغير هذا الفارق فصور فاضت

في ذلك ماده وانت تعلم ان الواحد لا يصير اثنين او اكثر بحيث يكون كل واحد منهما واحدا
وان امكن ان يقبل الانقسام الى ان يكون هناك كميات متصلة او منفصلة
مقاديره معدة بالفعل او بالقوة بحيث يصح ان يستفاد منها تقدير مناسب لذلك
الامر الذي يعينه اي مناسبة لشيء اخر ويكون هذا الامر قد تم وجوده وهو الذي
نسميه الاول وبين الواجب للصور ولو كانت مقاديره غاية الصغر الاول لتفاوت نسبتها
الى الصغر بين الواجب للصور وبين الاجسام التي يحيط بها الصورة وذلك لان نسبة
الشيء المنقسم الى ما يحيط به الصورة ما دام يمكن ان يكون فيه ما دون ذلك
الامر الذي يكون فيه ذلك المادة ليس لان الاستعداد الكامل ليس لا استعداد
الا مناسبة كاملة التي بعينها هو المستعد وبالمثل ان الماء اذا فرض تقسيمه حتى صغرت
الصغرة الغربية والصورة المائية هي بعينها المناسبة للصورة المائية شديدة
المناسبة للصورة النارية فاذا فرضنا انه انتفت المناسبة الاستعداد
فصار من حق الصورة النارية ان تفيض عن حق هذه ان يبطل لان الماء ليست
تبقى عليه الصورة فليس تحوجها من عاينت الى صار الاول وصار فيها من
الصورة والان الصورة التي تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قابلة
فليس تحوجها من الصورة وصار فيها على بعد بالمباشرة الباقية بعد سلطنتها او بسلطنة
اخر منها على ما كانت عن الصار الاولى وصار انتفت عن الصورة او
كانت عن الصورة وصار انما سبقت الصورة على كما ان النفس يحيط الكواكب
هناك يلزم طبيعة تقيمها الطبائع الخاصة بذلك فلك المادة هنا بالقوة مع
الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبائع الخاصة بهذه الصورة كما ان الكواكب التي
الاكوان هناك هكذا ذلك المادة التي هنا وات هنا وكما ان الكواكب هناك
تابعة لطبيعة ما بالقوة كذلك المادة هنا مع افتقارها بالقوة وكما ان الطبائع

الخامسة

الخاصة والمشتركة هناك مبادئ وموجبات لتغيرات والمشتركة هنا كذلك مبادئ لتغيرات
الخاصة والمشتركة هناك سبب لتخلف المبدأ الاول فيها سبب لتكرير مبدأ التغير
والاحوال بعينها هنا وكذلك ما يتبع نسبة هناك سبب لما يتبع نسبة هذا العالم
وتعذر الاجسام السماوية تأثيرها باجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها وتسري
منها الى هذا العالم لا نفسها بل تأثير قوى العالم وهذه المعاني تعلم ان
الطبيعة التي هي مبدأ لحركة الاجسام كالاستحالة والصورة مبدأ عن النفس الفاعلة
في الفلك او تعود منها وقال قوم من المتفسين الى اهل العلم ان الفلك لما كان
محب ان يتشبه بالمبدأ على ما ثبت في علومنا فيلزم ان كرته اذا تحركت حتى تستكمل بدورها
يقرب مكانا فيصير الى البرد والكثافة حتى يصير رصاصا وما يلي النار يكون حارا ولكنه
قليل جدا من النار وما يلي الارض يكون كثيفا ولكن اقل كثافة من الارض وهذا هو
وقد التكثف والتبخير الرطيب فان البخار حار ما ومن الحر ورطب ما ومن البرد لكن
الرطب الذي الارض هو بارد ويابس والذي النار هو حار فهذا سبب كون البخار
فهذا هو ما قاله وليس ما يمكن ان يصح بالكلام القياسي والمهم سديد عند
المتفيض وينبغي ان يكون الامر على ما قلنا من ان يكون هذه المادة التي تحركت
بالاستدارة تفيض عليها من الاجرام السماوية ما هو من اربعة اجرام وما هو من عدة
منحصرة في اربع جعل من كل واحد منها ما يتوجه الصورة الجسمية فاذا استعدت
الصورة من واهب الصور وكون ذلك المفيض عن جرم واحد او ان يكون هناك
سبب يوجب انقسامها من الاسباب التي قد علمنا ان اردت ان تقوى ضعف
ما قالوه فتأمل انهم يوجبون ان يكون الاجرام ليس فيها فرق في احدى الصور
المتصورة غير الصورة الجسمية وانما كيف سائر الصور ما ذكروه السكون ثانيا وبهذا نحن
قبل هذا الاستدلال وبهذا ان الجسم لا يكمل له وجود الا بالصورة الجسمية فالمفيض [illegible]

صورة اخرى البيت صورتنا العقيد لا يستلزم ايجاد نقطة فان الايجاد يقع في
وجود الصورة الاخرى بسبق الايجاد وان سلمت فنمنع قال الشخص من الحركة والسكنات
من البرودة على الجسم الا يصير حيا حتى الجسم حيث يقع فيه الحركة حتى يسخن سلمنا
ذلك لكن لم لا يجوز ان يبنى هذا البيت قصر بل جميعه الا وقد تمت طبيعة لكن يكون ذا
تمت طبيعة يستحق على الموضع لاستقاطها فان الحجر يستحق حيث الحركة الى
يستحق حيث السكون ثم لا يجوز ان يقال ان يجعل ذلك امارة ان بعدها
ذكر فوض الى الله والصلاة ان جاء ما الفوق وما الآن فان السبب عن ذلك مما
لا غير الكلمات فالحق والشق اما في جزء ما حضر واحد فلا نقع من هو الحاضر
كالبيض واما ان يكون في جزء منه غير موضع حضوره فلم ان يكون موضع منه على الفوق
او الحركة الى فوق كان ذلك الموضع اولى بالفوقية من الموضع الآخر واما في اول الكون
فانا نجيب بمنع ان ما في فوق وسط منا في اسفل وسط فقد استحال الحركة وان الحركة
اوجبت له ضرورة وضعا ما وان شبه عنه بما قد ذكرنا في البيت والجواب ان الذي قال
ذلك لم يكن الا سطقسات بل هم اقرب الى الاعتراض عليه بعض من كاتبه من الحاضرين
فجزم عليه القول صريحا اخرجه على ان كاتب ذلك الكلام شديد التدبر يجب ان
لا يضطرب في العناية وبيان كيفية دخول الشر في القضاء الالهي

هلمي بنا الان بالقضاء بدا المطلوب ان نحقق القول في العناية ولا شك انه قد تقرر
لك فيما سلف منا بيانان العدل العالية لا يكون ان يكون تعلق العلم الالهي
او يكون بالجملة بعضها شرورا ويكون بعضها خيرات ولا لك سبيل
الى ان ينكر الامر الثاني بل يكون العالم وجزء السماوات واجزاء النبات واجزاء
الحيوان حالا بعد حال ذلك اتفاقا بل يقتضي تدبيرا ما يجب ان يعلم ان العناية
اذ يكون الاول عالما لذاته جاعلا لوجود نظام الخير على الوجه الاتم وقع

الامكان

الامكان مضيفا عنها بعقد نظاما واخيرا على الوجه الاتم الذي وقع فيضا منه
اكمل ما تدبر الى النظام يجب الامكان فهذا هو معنى العناية والعلم ان الشر بقال
وجوه فيقال شر لمثل النقص الذي هو الجهل والضعف والسفه وزوال الخاصة
وتفريق شمل ما هو مثل الالم والغم الذي يكون ادراك ما يجب لا لغير سبب فقط
فان السبب لمثل هذا الخير والموجب لعدمه ربما كان سببا لايجاد ذلك الضرر
كالسحاب اذا اطل ابيض وشروق الشمس عن الحاجة الى ان يتكمل بالشمس
فان كان هذا الحاجة ورا كادراك غير مشفع به ولهذا يدرك عن حيث يدرك
ذلك كان السحاب قد حال بين حيث هو مبصر لعين هو من حيث هو مبصر شاهدا
متقدما بذلك ومتقصا بين حيث هو شر آخر وربما كان هو احد ما يدرك به
عدم السلامة كمن يتألم بفقدان اتصال عضو كجراحة تمزقه فانه من حيث يدرك
شيئا فقدان الاتصال بقوة من نفس ذلك العضو به يدرك الوجع
فيكون قد اجتمع مناك ان ادراك على نحو ما سلف من ادراك ان شيئا
بعد ما يدرك على نحو ما سلف من ادراكنا ان سواد الوجه يدرك بهذا المدرك
الوجه الذي ليس شرا في نفسه بل شر بالقياس الى هذا الشر وربما عد كالرداءة
فليس شرا بالقياس اليه فقط حتى يكون الوجه الذي ليس هو شرا ولا ليس بخير
الا شر فيه وعلى نحو كونه شرا ان الخير لا يكون ان يكون الا في العين ومن حيث هو
في العين لا يجوز ان يكون الا شرا وليس لي جزء آخر يكون بها غير شر وربما كان شيئا
اذا اضافت شرا بالقياس ليس له العالم بها فجزء اخرى يكون بها غير شر
بالذات هو العدم والكل عدم بل عدم مقتضى طبائع الشيء من الكمالات الثانية لنوعه
وطبيعته والشر العارض له هو العدم والحابس للكمال غير مستحق وراجع عن عدم
مطلق الامر فقط فليس هو شيئا حاصلا ولو كان لم حصولا لما كان الشر العام

يكتسب بالبدن لا يخرج قد ذات وجود ما مستقلة عن البدن لا تركب الكائن
الفاسد وما معه من جملة ما يتعلق بالبدن تركب ما ذا ما مستقلة مفارقة عن
الحقيقة الجاهلة ان يسود الا ما اكتسبوا من صفات حصلوا الكمال فما ذا
كيف يمكن ان تحصيل هذه النفس الا بعد مفارقة البدن حتى تجاوز بها الى الدار الذي
تتبع هذه السعادة وفي هذه الجزيرة على هذه السعادة فليس يمكن ان نحن
طلبه فضلا الا بالتقريب والظن ان ذلك لن تتصور اصل الانسان العادي الفاضل
تصورا حقيقيا ويصدق بها تصديقا يقينيا الوجود هذه بالبرهان او بسبب الاصل
العالية الامور الواقعة في الكائنات الكلية دون الجزئية التي لا يمكن ان تتقرر هذه
هيئة النحو ونسبة الوزير بعضها الى بعض الخدام الاخدم الملك الاول الى النفس
الوجودات الواقعة في مرتبته وتصورها على ما هي وكيفية ما تحقيق بان الذات لهذه
الملكة اي وجود كيفيتها وما يدة كيفيتها وانها كيف توقف التي لا يمكن ان تكون وتغير
جوهر الوجود وكيف ترتيب فيها الوجودات التي هي لها كالخدام والاعوان مستعدا
ان يرد للسعادة واستعدادا ولكانها ليس هو الا ان ان من هذا العالم هذا العالم
الا ان يكون العالم قريبا من ذلك العالم مصاقبا له شوقا الى ما بينهما ذلك وشوقا
لما بها الملك مصدره عن ما فيها من الى ما فيها جملة وتعقل الوجود ان هذا السعادة
الحقيقية لا يتم الا بالعلم الكل العلمي من النفس وتقدم ان ذلك عقد ذلك قد
ذكرنا فيما سلف فتعقل العالم الخلق هو ملكة يصير بها من النفس انتقال
بسهولة من غير تقدم روية وقد امر مركب الاخلاق بان يتعقل المتوسطين
الخلقيين الفضيلين لا بان يفعل افعال المتوسط دون ان تحصل ملكة المتوسط
بل ان تحصل ملكة المتوسط وملكة المتوسط كما بها موجودة في القوة الناطقة
والقوى الموجودة فيها ما القوى الموجودة فيها ان تحصيل فيها بالقوة الى ان

وبالقوة الى ان تحصل فيها بالفعل وهذا الفعل كما ان ما كان الافراط التفريط
موجودة بالقوة في القوة الشهوية والغضبية معا لكن ليكن بحيث ما ينبغي وعندما
والتفريط بها ستحصل الفضيلة التي هي العدل والقوة الغضبية وحصل بها ملكة استعداد
حدث في النفس الناطقة بالقوة وهذا الفعل تدرج في النفس الناطقة بالقوة
شيئا فشيئا ان يحصل فيها تصور العالم الذي هذه الاشياء وملكة الاشياء
بها التي من الهيئات الانفعالية وتتبع النفس الناطقة على حسبها مع زيادة
هيئة الاستعداد والقوة وذلك غير ضار لكونها ويمايل بها الى جهة البدن بل على حسبه
عن المتوسط ليسلك الطريق وايا ما خرج النفس فاكان البدن هو الذي
تعود به عند من السوق الذي فيه وعن طلب الكمال الذي هو السعادة
الكمال ان تحصل فيه والشعور بالكمال ان تقرر عنده ان النفس مفارقة البدن او
مفارقة فيه ولكن للعلاقة التي بينها وهو الشوق الجبلي الى تدبيره والاستعمال
بالبدن ما يوجد عليه ويحفظ عليه وبما تقرر بينه وبين ملكات مبدأ البدن فاذا فارقت تجرد
الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قرب المنير عاد وهو فيه وما يقتضي من ذلك يزول
فضلا عن حركة الشوق الذي الى الكمال وهو بقي سبب ما يكون تجردا عن الاتصال الذي
يحصل بسعادة وبحيث يدرك من الكمال المتوسط العظيم فاذا زال ذلك الذي البدن
معاوده تجرد بالصورة فيها واما كان جوهرها عند الجهة البدن وتمام انتهاءها فيه
فاذا فارقت النفس البدن انتقت تلك الصفات الخلقية وثبتت بها الذي حصلها
لكن هذا الذي وهذا الكمال ليس يلزم على ما قد عارض غريب والعارض الغريب
لا يدوم ولا يطول وبه يطل مع ترك الافعال التي كانت مثبتة تلك الهيئة تتكرر ما
صورة فيلزم ان يكون العقوبة التي بسبب ذلك غير بالذات بل وان تجرد قليلا قليلا
حتى تزول النفس جميع السعادة التي تحصيلها وهذا المقدس البدان التي لم يكتب

بالفعل

کتابخانه
مجلس شورای ملی

اكم والفضل وبين ايضا فرنهم ان رديت مسالتهم على فداء او جزية فعل
وبالجملة يجب ان لا يجرهم رد او الاخوان تحرر واحدا ويجب ان يفرض عقوبات
وحدود ومزاجر لمثل هذه الك عظم معصية الشريعة فليس كل انسان يزجر لما يخشاه
فرار الاخرة ويجب ان يكون اكثر ذلك فرار افعال التي تفسد الداعية الى فساد نظام
المدينة مثل الزنا والسرقة ومواطاة اعداء المدينة وغير ذلك فانما يكون من ذلك
مما يقبح الشخص في نفسه بحيث لم يكن فيه ما يدب لا يبلغ به المفروضات ويجب ان يكون
السنة من العقوبات والمزاجر معتدلة لا تشتد والفيها ولا تستهلك فيها ويجب ان يفرض
كثير من الاحوال خصوصا في المعاملات التي لا يجب فيها في اكثر الاوقات ويكون احكاما لا يكثر
ان يضبط واما ضبط المدينة بعد ذلك بحفظ وترتيب الحفظ وهو الدخل والخرج
واعداد اسباب الاسلحة والحقوق والثغور وغير ذلك فينبغي ان يكون من ذلك الباب
من حيث هو خليفة ولا الغرض فيها احكام جزئية فان فرضها فسادا والا فانها تتغير
مع تغير الاوقات وفرض الكليات فيها مع تمام الحصر اذ غير ممكن ويجب ان يجعل ذلك
الى اهل المشورة ويجب ان يكون الناس بين الفرار الاخلاق والعبادات سننا
يدعوا الى العدالة الترتيبي الوسائط والوسائط يطلب فرار الاخلاق من الجهتين
فاما ما فيها من كسر غلبة القوى فاجل كمال النفس صاحبه ويتفاوت به الهيئة الانسانية
وان يكون تخلصها من البدن تخلصا نقيا واما ما فيها من استعمال هذه القوى فللصلاح
الدنيوية واما استعمال الذات فلبقاء البدن والنفس والنفس واما الشجاعة فللبقاء
المدينة والزوائل الافراط بحيث تضر بها فرار المصالح الانسانية والتفريط لضررها
فرار المدينة والحكمة الفضيلة الترتيبي ثالثة العفة والشجاعة فليس يعتبر بها الحكمة النظرية
فانها لا تكلف فيها التوسط البتة بل الحكمة العملية الترتيبي فرار افعال الدنيوية والشقوة
الدنيوية فان الامعان فرتعزها والخوض عن التيقن فرتوجب الفوايد كل
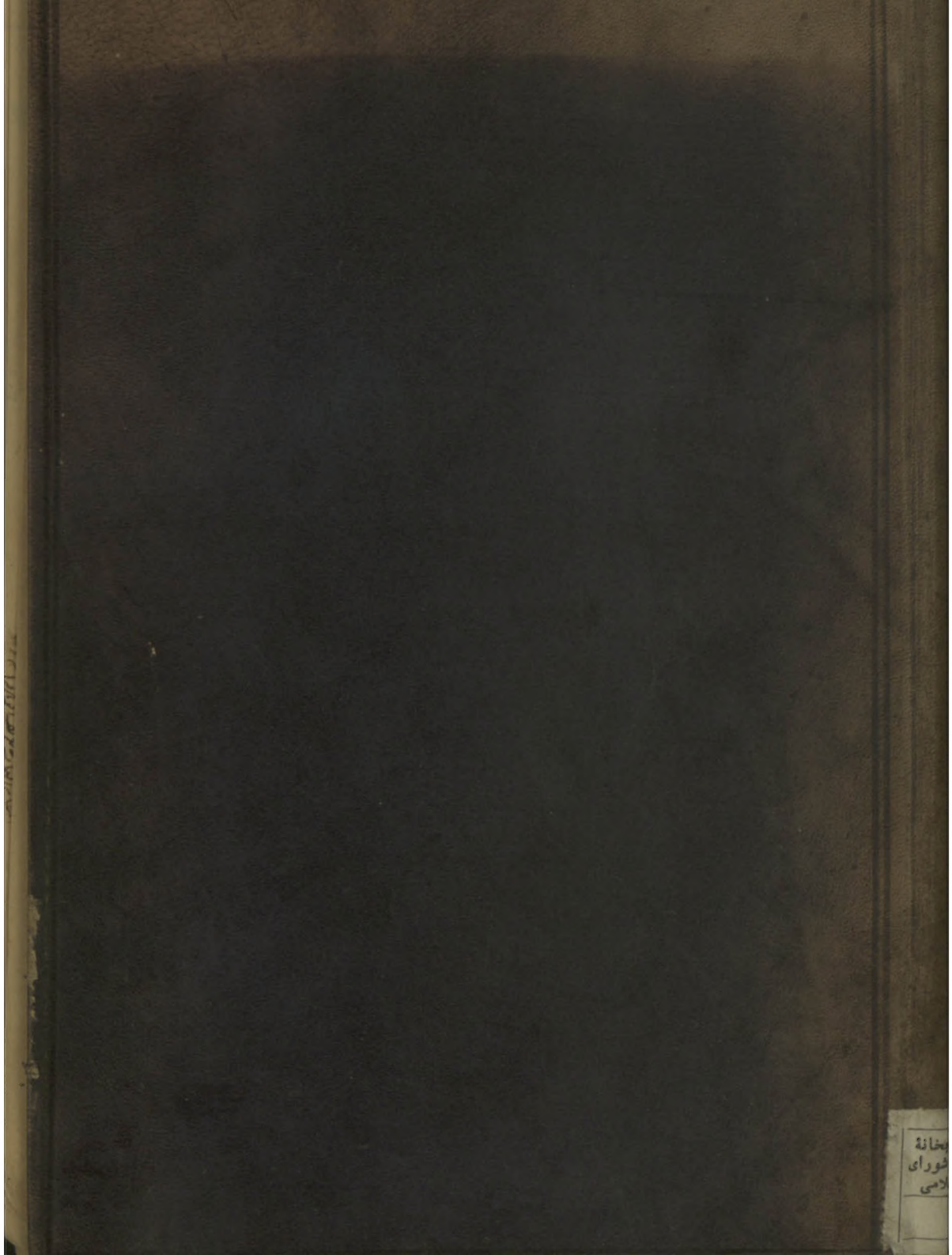
منها واجتناب اسباب المضار بكل وجه حتى يتبع ذلك حصول امداد ما لطالبه النفس
الى شركائه او لتشغل عن اكتساب الفضايل الاخر وهو الجزية وجعل المدينة غايته
الى العتق هو اضاعة عمر الانسان بنفسه وغيره والرضا بالاحلاق وبقاء الى وقت
استكماله ولان الدواعي شهوانية وغضبية وتدبيرية فالفضايل ثلث بحسب التوسط
فرالشهوانيات مثل لذة المنكوح والمطعوم والملبوس فرالرائحة وغير ذلك من
الذات الحسية والوهمية وهيئة التوسط فرالعصبيات كلها مثل الحلم والتخضع
والغم والانفة والحقد والحسد وغير ذلك وهيئة التوسط فرالتدبيرية وراس
هذه الفضايل عفة وحكمة وشجاعة والجوع هو العدالة وبها خارجة عن الفضيلة
النظرية ومن اضيعت لرعيها الحكمة النظرية فقد سعد ومن فاز مع ذلك بالخواص
النبوية كان يصير ربانيا وكاد ان يكمل عباده تعبد الله وهو سلطان
العالم ان رضي وخليفة الله فيه والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
قد فرغ من كتابته افقر خلق الله محمد امين بن زكريا غفر
بعون وحسن توفيقه
فرغ منه در الحجة سنة ١٠٧٣